

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الإخلال باللفظ والمعنى في العربية Disruption of the Word and Meaning in Arabic

أ.د. سيف الدين الفقراء
كلية الآداب - قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة
الأردن



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

إصدار خاص - لغة عربية (4)

1445 هـ / 2023 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.

سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.

سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حويات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: 17370 الخالدية – الكويت: 72454 – تلفون: 24830256 – فاكس 24830256

ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

<http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/>

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حويات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983، المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حواشي الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

إصدار خاص (لغة عربية ، 4)

1445 هـ / 2023 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئة التحرير	الهيئة الاستشارية
• أ.د. تغريد محمد القدسي رئيسة هيئة التحرير قسم دراسات المعلومات – جامعة الكويت	• أ.د. باسل حاتم الجامعة الأمريكية – الشارقة الإمارات العربية المتحدة
• أ.د. باقر سليمان النجار جامعة البحرين – البحرين أستاذ زائر بقسم الاجتماع – جامعة الكويت	• أ.د. إبراهيم السعافين قسم اللغة العربية – الجامعة الأردنية
• أ.د. نعمان محمود أحمد جبران جامعة إربد – الأردن أستاذ زائر بقسم التاريخ – جامعة الكويت	• أ.د. حمدي حسن أبو العينين كلية الإعلام – جامعة مصر الدولية
• أ.د. عدنان يوسف العتوم قسم علم النفس – جامعة اليرموك – الأردن	• أ.د. ساري حنفي رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الجامعة الأمريكية – بيروت
• أ.د. مشاعل الحملي قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة الكويت	• أ.د. منى بيكر جامعة مانشستر – المملكة المتحدة
• د. عبد الله محمد الجسمي قسم الفلسفة – جامعة الكويت	• أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري قسم اللغة العربية – جامعة محمد الخامس
• د. إبراهيم ناجي الهدبان قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت	• أ.د. عبد الله الوليعي قسم الجغرافيا – جامعة الملك سعود
• د. أحمد مبارك الحصم قسم الجغرافيا – جامعة الكويت	• أ.د. مأمون فندي مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية المملكة المتحدة
• د. أسعد هاشم الصالح قسم اللغة العربية – جامعة انديانا الولايات المتحدة الأمريكية	
• مها إبراهيم المسعد مديرة التحرير	

قواعد النشر في حَوَلِيَّات الآداب والعلوم الاجتماعية

- حَوَلِيَّات الآداب والعلوم الاجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثُ والدَّراساتُ الأصيلةُ باللغتين العربية والإنجليزية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويتوافر فيها ما يأتي:
 - أن تُمثِّلَ الدراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التَّخصُّص .
 - لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضاً تقديمها للنشر الي جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحَوَلِيَّات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى .
 - ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات على (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
 - يطبع البحث بوساطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية.
 - يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعاً باللغتين العربية والانجليزية، في حدود (200) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
 - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
 - تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوي دقة 600 × 800.
 - في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة؛ يلتزم بدفع تكاليفها.
 - يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة إلى قائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
 - كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعاً بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجي الرجوع إلى دليل التوثيق وفقاً لنظام APA لمزيد من التفاصيل.
- مثال (Courtois, 2001)
- قائمة المراجع: يرجى الرجوع الى دليل التوثيق، وفقاً لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام APA على :

<http://www.apastyle.org>

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث ، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script)
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:
<http://apc.kuniv.edu.ku/>

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم . - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع: [http:// journals.KU.edu.KW/aass](http://journals.KU.edu.KW/aass)
- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط .
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها .
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر ، سواء نشرت أم لم تنشر .
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك ، وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن .
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى ، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير ، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات .
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقاً ، وبعد موافقة هيئة التحرير ، علي محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة ، ويكون التحكيم ثنائياً الحجب (Double Blind Review)
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور .
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث ، إلي رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة .

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

<http://apc.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الخاص (لغة عربية)

لا يسعني في البداية إلا أن أشكر أعضاء مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت جميعاً. كذلك الشكر العميق موصول لأعضاء هيئة التحرير؛ على كل جهد يبذلونه في الحوليات. الشكر البالغ أيضاً للأستاذ الدكتور يعقوب الكندري؛ على المجهود الهائل الذي بذله للقيام بإجراءات تقييم هذه البحوث القيمة. ورغم حقيقة تكديسها لفترة ليست بقليلة لتنتشر؛ فإن هذا العدد الخاص يتزامن مع الاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية، ويعد إصداراً خاصاً بها. وكما ستخبرنا الملخصات والدراسات؛ فإن التنوع هو خاصيتها.

يأتي هذا العدد الخاص في شقين: واحد للغة، وآخر للأدب؛ وذلك نتيجة الكم الكبير من الرسائل التي وردت إلى الحوليات. وبما أن لغة الضاد من الأهمية بمكان؛ فلقد قمنا بنشرهما في حزمتين: واحدة للغة، وأخرى للأدب. حوت كل حزمة مجموعة من الرسائل:

الحزمة الآتية في اللغة، والرسالة الأولى للدكتور منصور مصلح حسون، أستاذ علم اللغة في كلية البترجي الطبية، وهي في قياس الخطأ والصواب، وعنوانها: «معايير التخطئة والتصويب في تحليل الزبيدي لأخطاء العوام»، ويستنبط لنا معايير التخطئة والتصويب كما وضعها الزبيدي، وكيف طبقها.

الرسالة الثانية للدكتور إبراهيم حسين علي صنيع، من قسم اللغة العربية بالكلية الجامعية في القنفذة جامعة أم القرى السعودية، بعنوان: «الفكر النحوي العربي بين الأصالة والتأثير المنطقي: دراسة في (التصورات والتصديقات) إلى القرن الرابع الهجري». وتعمد إلى تبيان الاتفاق والاختلاف في النحو بين فكرين: الأول فكر الهنود السريان اليونان والفرس من جهة، ومن الجهة الأخرى الفكر العربي. هذا رغم تركيز البحث على الفكر اليوناني أكثر لحقيقة أنه نال مساحة كبيرة في حركة الترجمة في القرنين الثالث والرابع الهجريين. هكذا يحاول الباحث تقصي كل فكر على حدة، وأثره في نشأة النحو العربي، وتأثره بها.

الرسالة الثالثة للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية في القاهرة - جامعة الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية، وهي بعنوان: «البنية العلامية ومنازل الكلام في العربية: قراءة في كتاب القطع والانتناف لأبي جعفر النحاس (ت 388 هـ)». كما يستدل من العنوان، تعمد الدراسة من خلال المنهج التحليلي الوصفي إلى بيان سعة الخطاب القرآني وتنوعه. والمحاور الخمسة التي تعتمدها الدراسة تؤكد هذا التنوع القرآني؛ وهي: نحو النص، أهمية كتاب القطع والانتناف، البنية العلامية، منازل الكلام بين حركة اللفظ ومنطق المعنى، وأخيراً مفهوم التمام ومنازل القرآن الكريم في الوقوف.

الرسالة الرابعة للأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء من قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة بالأردن، وعنوانها: «الإخلال باللفظ والمعنى في العربية». يعمد البحث إلى موضوع الإخلال اللفظي والمعنى في التكثير اللغوي العربي من خلال البنيتين: البنية الصرفية، والبنية التركيبية؛ وكيف يؤثر ذلك في المعنى، وأبعاد ذلك في الفكر النحوي العربي.

الرسالة الخامسة للدكتور المعتر بالله السعيد من كلية دار العلوم في جامعة القاهرة، بعنوان: «المعجم التأثيلي للغة العربية: المنهج والنموذج». تتطرق هذه الرسالة إلى افتقار اللغة العربية لمعجم تأثيلي للمفردات العربية، يبحث في معانيها، ويحقق في أصولها؛ كما يتطرق البحث إلى إشكالات بناء هكذا معجم، ويحاول طرح الحلول لبنائه. كما يطرح البحث إطاراً مرجعياً لضبط بناء هذا المعجم من خلال خمسة موارد هي: مدونة لغوية، معاجم النقوش العربية، مصادر الألفاظ المفترضة، معاجم اللغات الحامية السامية، ومصادر اللهجات العربية القديمة.

الرسالة السادسة للدكتورة خولة عبد الرحمن حمد الموسى، أستاذة اللغويات المساعدة في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، بعنوان: «المولد في (لسان العرب) لابن منظور (ت 711 هـ): دراسة ومعجم». تحاول الدراسة حصر الألفاظ المولدة في معجم (لسان العرب)، وتصنيفها بحسب توليدها، والوصول إلى منهج ابن منظور في هذا الشأن. كما يوازن البحث بين الألفاظ المولدة في لسان العرب ومعاجم أخرى، ويخلص إلى استنتاج نتائج عدة خاصة بالألفاظ المولدة.

الرسالة السابعة للدكتورة عائشة إبراهيم حسن الملاح، المتفرغة للبحث العلمي في القرآن الكريم، «فروق الاستعمال بين (إن شاء الله) و(بإذن الله) في القرآن الكريم: دراسة في التركيب والدلالة»؛ فجاءت لتبحث فيما إذا كان التعبيران مترادفين أم لا، باعتماد المنهج الوصفي. يخلص البحث إلى عدم تشابه دلالاتهما، إذ يعد استخدامهما رديفين خطأ يجب تصويبه.

أما الرسالة الثامنة والأخيرة للدكتور عامر الزناتي الجابري، أستاذ اللغة العبرية والترجمة المشارك في جامعة عين شمس، بعنوان: «ترجمة جماليات السرد القرآني إلى اللغة العبرية بين الفراغ الدلالي وفاقد الترجمة: قصة نوح - عليه السلام - أنموذجاً». ميزة هذا العمل أنه فريد من نوعه؛ فالدراسات المشابهة قليلة، وهو يتناول مشاكل الترجمة ليتمكن من تحديد كيف يتعامل المترجمون مع المادة القصصية. ويستعين الباحث بقصة نوح عليه السلام وترجماتها الست المختلفة إلى العبرية كنموذج. خلص البحث إلى إشكالية الترجمة، وتضييع المعنى الحقيقي في خضمها.

أ.د. تغريد محمد القدسي

رئيسة التحرير

Doi 10.34120/0757-043-951-004

الرسالة (4)

الإخلال باللفظ والمعنى في العربية
Disruption of the Word and
Meaning in Arabic

أ.د. سيف الدين الفقراء

كلية الآداب - قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة
الأردن

إصدار خاص - (لغة عربية، 4) 1445هـ / 2023م

المؤلف:

أ. د. سيف الدين الفقراء

- دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها - الجامعة الأردنية 2003.
- مساعد رئيس جامعة مؤتة 2010 - 2012.
- رئيس قسم اللغة العربية بجامعة مؤتة 2012 - 2013.
- أستاذ في قسم اللغة العربية بدءاً منذ 2014/1/27 حتى الآن.
- أستاذ في جامعة الحسين بن طلال 2014-2015.
- أستاذ في جامعة الملك عبد العزيز، العام الجامعي 2014-2015.
- أستاذ الدراسات اللغوية بجامعة الشارقة حالياً منذ 2021/8/29م.

الإنتاج العلمي:

أولاً- الكتب:

- 1- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية: دراسة صرفية دلالية، عالم الكتب الحديث، إربد، 2005م.
- 2- قطوف لغوية: بحوث في اللغة والمعجم واللهجات، دار كنوز المعرفة، عمان، 2017.
- 3- رؤى غائبة في اللغة العربية، دار جرير للنشر - عمان، الأردن، عام 2019م.
- 4- رؤى تداولية في الصّرف العربي، دار اليازوري، عمان، 2021م.
- 5- ثنائية اللغة واللغة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة 534 الحولية 40، لسنة 2019.

ثانياً - البحوث:

- 1- الوهن: مفهومه وأثره في بنية الكلمة العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 2021م، العدد الثاني، المجلد 34.
- 2- العطف على التّوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشّاهد، مجلة المنار، عن جامعة آل البيت، عام 2007، المجلد 13 عدد 1.
- 3- مصطلح الجبر في الصّرف العربي: مفهومه وقضاياها، منشور في مجلة اللسان العربي، الرباط، 2021، العدد 82.
- 4- الفعل المُمات: دراسة في معجم الجمهرة، بحث منشور في مجلة في مؤتة للبحوث والدراسات، 2009، المجلد 24، العدد 4.
- 5- من المظاهر الصوتية للهجة اليمانية في اللهجة العامية في جنوب الأردن، مجلة جامعة الملك فيصل، الإحساء، العدد الخامس عشر.
- 6- مآخذ ابن فارس في معجم مقاييس اللغة على ابن دريد، مجلة مجمع اللغة الأردنيّ لعام، العدد 83، لسنة 2012.
- 7- رسوبات من الألفاظ اليمانية الباقية في اللهجة العامية الأردنية، مجلة دراسات - الجامعة الأردنية، 2014، المجلد 41، العدد 2.
- 8- (يقوم مقام) في النحو العربيّ في ضوء النظرية الاستبدالية، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، المجلد 24، ع 4، لسنة 2022.
- 9- المخالفة الإعرابية في باب العطف بين الغلط والتأويل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، لعام 2014، المجلد 10، عدد 2.
- 10- المشتقات التي لا أفعال لها في العربية: دراسة في معجم (المحكم والمحيط الأعظم)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد 93، 2018م.

فهرس المحتوى

13	المخلص
15	مقدمة
21	المبحث الأول: مصطلح الإخلال ومرادفاته
31	المبحث الثاني: تطوّر استعمال العلماء لمصطلح الإخلال
37	المبحث الثالث: مظاهر الإخلال باللفظ أو المعنى في النحو والصرف
38	● أولاً: الإخلال ببنية اللفظ
39	1 - الإخلال في اللفظ بالحذف
53	2 - الإخلال باللفظ بالإعلال والإبدال
64	3 - الإخلال باللفظ بالتّرخيم
70	4 - الإخلال باللفظ في باب النّسب
77	● ثانياً - الإخلال بالمعنى في النحو
79	1) الإخلال بالمعنى في دلالة المباني الصرفيّة
89	2) الإخلال بالمعنى في الضوابط النحويّة للجملّة
90	أ) الإخلال بمعنى التّركيب بالحذف
103	ب) الإخلال بالمعنى في الرّتبة النحويّة
110	ج) الإخلال بالمعنى في الإعراب
119	الخاتمة
123	الهوامش
151	المراجع

الملخص

ينبسط الحديث في هذا البحث حول الإخلال باللفظ والمعنى في التفكير اللغوي العربي، وقد تناول محورين من محاور هذه الظاهرة؛ وهما: الإخلال بالبنية الصرفية، والإخلال بالبنية التركيبية؛ وربط ذلك بالقضية الكبرى للإخلال وهي المعنى، وسعى البحث إلى استكشاف معنى الإخلال ومرادفاته والاستعمالات الدالة عليه مصطلحاً، وبيان تطوّر حضوره في الفكر النحوي، ثمّ عرض مظاهر الإخلال بالبنية أو التركيب كما وردت في المصادر اللغوية، في إطار تحقيق أهداف البحث في الإجابة عن أسئلته الماثلة في: ما معنى الإخلال؟ وما مصطلحاته؟ وما مراحل تطوّر شيوعه في الدرس اللغوي؟ وما المسائل التي تدور في فلكه في الصرف والنحو؟ وما أبعاد هذه الظاهرة في العربية؟ إن الأهمية التي يكتنفها البحث هي بيان أبعاد هذه الظاهرة في الفكر النحوي، في دراسة مستقلة تسلط الضوء على مظاهرها؛ من خلال دراستها وفق منهج وصفي تحليلي يسعى إلى عرض قضايا هذه القضية، وتصنيف مظاهرها وتحليلها واستنباط دلالاتها.

الكلمات الدالة (المفتاحية): الإخلال، الإجحاف، البنية، التراكيب، المعنى.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته وصحابته الأطهار، وعلى تابعيه بإحسان إلى يوم يبعثون، أمّا بعد:

فهذا بحث مداره مصطلح الإخلال باللفظ أو المعنى في العربية، وهو مصطلح له من الشيوع في الدرس اللغوي ما يجعله يرتقي إلى مستوى الظاهرة النحويّة، ففي كتاب شرح الشافية للشاطبي ما يزيد على (200) موضع من المسائل التي يكتنفها هذا المصطلح ومرادفاته، وهذا مؤشّر على سعة الموضوع وغزارة مسأله، ومن هنا كان الشيوع لهذه الظاهرة، وتناثر مسائلها في أبواب النحو والصّرف إلى جانب غياب دراسة جامعة له، دوافع لي إلى البحث في هذه المسألة، واستنطاق المصادر للوقوف على مظاهرها، وكشف أبعادها في اللغة العربيّة.

إنّ الباحث لا يعدم وجود مسائل تتّصل بالإخلال في كتب أصول النّحو وعمله، على النّحو الذي يطالعنا في (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي، وهو يتحدّث عن فائدة النحو وإقامة المعاني، وفهم الكلام، وبيان علّة امتناع الأسماء من الجزم، وامتناع الأفعال من الخفض⁽¹⁾؛ وهذه مسائل لها صلة وثيقة بالإخلال كما سيأتي. وكذلك ما يطالعنا من حديث ابن جنّي في كتاب الخصائص من مسائل تتعلق بإصلاح اللفظ، ونقض الغرض، وعناية العرب بالألفاظ والمعاني. وكذلك السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، وهو يتحدّث عن كراهية توالي الأمثال، وعدم جواز اختصار المختصر، وإصلاح اللفظ، واللبس المحذور، ونقض الغرض، وعدم اجتماع أداتين لمعنى واحد⁽²⁾. زيادة على ما نجده في كتب العلل النحويّة من مسائل يكون ضابط التعليل فيها عدم اللبس أو إفساد اللفظ أو المعنى والإخلال به.

لم تطالعني دراسات مستقلة تحمل اسم (الإخلال) في الدرس اللغويّ، ولكن ثمة دراسات قد تتّصل في بعض مضامينها مع البحث مثل دراسة (ظاهرة الإجحاف في الدرس الصّرفيّ والنحويّ) لمحمد ذنون وأحمد صالح⁽³⁾، وهو بحث قيّم جاء في أربعين صفحة، استعرض فيه الباحثان مظاهر من قضية الإجحاف في الصّرف والنحو، وتناولوا فيه مظاهر من الإجحاف في اجتماع إعلالين، وفوات الغرض من اللفظ، والإضرار بالكلمة، واللبس، والإجحاف في النّحو، وثمة بحث موسوم بـ(الفرار اللّغويّ في كتاب سيبويه: دراسة في استقرائه واصطلاحه وعمله) لكازم صالح عجيل⁽⁴⁾، وفي بعض مباحثه ملامسة لمسائل من ظاهرة الإخلال، ويوجد بحث عنوانه: (المحظورات الصرفيّة في اللغة العربيّة) لسهى نعجة وحسن الملح⁽⁵⁾، فيه مسائل من المحظورات الصرفيّة، وقد يكون الإخلال باللفظ أو المعنى سبباً للحظر.

إنّ واحدة من الدراسات التي تتّصل بسبب إلى الإخلال هي التي تدور في باب إصلاح اللفظ، ومنها بحث: (إصلاح اللفظ في العربيّة: مفهومه ووسائله) لمحمد عيد عبد الفتاح، المنشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد 34، لسنة 2016م، وتناول فيه الباحث مفهوم الإصلاح ووسائله في الأصوات والمفردات والتراكيب، والمسائل التي وردت في هذا البحث لم يرد منها شيء في بحثنا لاختلاف المضمونين، ومنعاً لتكرار المسائل.

وثمة دراسة ثانية تحمل عنوان: (إصلاح اللفظ في العربيّة) لسعدون الربيعي ومازن العبودي، منشورة في مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 37، لسنة 2018م، وهي دراسة مختصرة جداً، ولا تبتعد في مضمونها عن المسائل التي وردت في دراسة محمد عيد التي ذكرتها في الفقرة السابقة. ويوجد دراسة قيّمة لعبد الرحمن محمود الشنقيطي بعنوان: (نقض الغرض وأثره في الحكم النحويّ)، منشورة في سلسلة دراسات عربية وأجنبية، مركز

اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة، مجلد 37، لسنة 2012م، وفيها مسائل من الإخلال في البنية والتركيب؛ لأنّ نقض الغرض مظهر من مظاهر الإخلال الذي يتنافى مع الفهم والإفهام اللذين هما مقصد التعبير.

وتتصل بموضوع البحث دراسات تتعلق بالإبهام وغموض الدلالة والغموض النحوي؛ منها دراسة بعنوان: (غموض الدلالة في التركيب النحوي) لمخزوم الفرجاني، نشرت في مجلة كلية اللغات، العدد الثاني عشر، لعام 2015م؛ ودراسة بعنوان: (الغموض النحوي) لمحمد المدني، منشورة في مجلة التواصلية، العدد الخامس. وثمة رسالة دكتوراه قيّمة عن الإبهام في الدرس النحوي، للباحث محمد الأشولي في جامعة أم درمان الإسلامية، 2010م.

وثمة دراسات عن فساد المعنى أو التركيب؛ منها: دراسة رباب إبراهيم عبد الفضيل: (توجيه الإعراب وأثره في فساد المعنى: الحروف نموذجاً)، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة المنصورة، مجلد 38، عدد 2، لسنة 2019؛ ودراسة لطفي عمر علي: (أنماط الوقف القبيح وأثره على فساد المعنى في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية)، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، الجزائر، مجلد 8، عدد 1؛ ودراسة بعنوان: (أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب)، لمريم الهذلي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2010م.

ويوجد كتاب لحسن الملح وسهى نعجة بعنوان: (المحظورات اللغوية)، صادر عن كنوز المعرفة، عمّان، 2015م؛ فيه مباحث تمتّ بصلة إلى الإخلال مثل محظورات الزيادة، ومحظورات النسب، ومحظورات التصغير، ومحظورات التذكير والتأنيث وغيرها؛ وهذه المحظورات تستند إلى ضوابط تتصل بالإخلال في كثير منها.

إنّ دراستي هذه مختصة إلى حدّ بعيد بمصطلح الإخلال ومظاهره في العربيّة، وتنبع أهمية هذا البحث من كونه دراسة متخصصة في مصطلح الإخلال، وفيه استقصاء للمواضع التي نصّ عليها العلماء من الإخلال بالبنية الصرفيّة أو في التراكيب النحويّة، وفيه مساهمة واستكمال لدراسات سابقة تناولت جانباً من جوانب الإخلال مثل الإجحاف، والفرار النحوي، والغموض، والإبهام، وإفساد المعنى، واللبس في العربيّة؛ ليشكل البحث - بإذن الله - رافداً للمكتبة العربيّة في هذا الموضوع.

يرتكز البحث على جملة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في بسط معنى الإخلال وتأصيل المصطلح، ومعرفة مرادفاته، وما استعمله العلماء من تعبيرات دالة عليه، وحصر المسائل التي تدور في فلك هذه الظاهرة، وبيان مظاهر استعمال الإخلال وتطوّره في الفكر اللغويّ عند العرب، ثمّ بيان مسأله على مستوى البنية في المفردات، وعلى مستوى الجملة في التراكيب، وتحليل هذه المسائل والوقوف على آراء العلماء فيها، وبيان منهج العلماء في توظيف هذه الظاهرة في توصيف المسائل اللغوية وتعليلها.

لقد اتخذ البحث من المنهج الاستقرائي والتحليلي أداة في الدراسة؛ من خلال استقصاء مواطن الإخلال في الدراسات اللغويّة، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها؛ في سبيل تسخير المنهج وصولاً إلى الإجابة عن أسئلة البحث، الماثلة في: ما مفهوم الإخلال؟ وما مرادفاته الدالة عليه؟ وما مراحل تطوّر استعمالاته في الدرس النحويّ؟ وكيف اتخذ منه العلماء وسيلة في تفسير تشكيل الألفاظ في العربيّة، وتعليل التراكيب؟

لقد اقتضت المسائل التي تناولها البحث أن يكون تقسيمه إلى مباحث، وهي:

المبحث الأول: مفهوم مصطلح الإخلال ومرادفاته.

المبحث الثاني: تطوّر استعمال العلماء لمصطلح الإخلال.

المبحث الثالث: مظاهر الإخلال باللفظ أو المعنى في الدرس اللغوي. ويشتمل هذا المبحث على محورين يكتنفان موضوعات فرعية:

أولاً- الإخلال باللفظ في العربية.

ثانياً- الإخلال بالمعنى.

إنّ هذه الدراسة سعت إلى الإسهام في بحث موضوع تتناثر قضاياها في المصنفات العربيّة، وفتح الباب للباحثين لدراسة مظاهر أخرى من الإخلال في العربية، وهي مظاهر نجد لها صدى في القراءات، وفي التفسير، وفي باب الأدب في علم المعاني وغير ذلك.

والله نسأل أن يتقبله عملاً خالصاً لوجهه، وجهداً نبتغي به خدمة العربيّة، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

المبحث الأول

مصطلح الإخلال ومرادفاته

تتنوّع المعاني اللغويّة للجذر (خلل) في العربيّة، ولعلّ أقرب المعاني للمفهوم الذي نبخته في هذا البحث هو أنّ الخلل بمعنى الفساد في الأمر⁽⁶⁾، وثمّة دلالات أخرى نصّ عليها العلماء في هذه اللفظة نحو: الوهن في الأمر، وكأنّه ترك منه موضع لم يبرم ولا أحكم، وأخلّ بالشّيء: أجحف، وأمر مختلّ: واهن⁽⁷⁾.

واستعمل العلماء تعبيرات مرادفة للإخلال تتقاطع معه لغويّاً ولكنها قد تفارقه اصطلاحاً في بعض الاستعمالات، ومن ذلك الإجحاف، وأجحف بالأمر: قارب الإخلال به، وأجحف بهم فلان: كلّفهم ما لا يطيقون⁽⁸⁾، وسيلّ جحاف بالضم: إذا جرف كلّ شيء وذهب به، ويقال: موت جحاف، يذهب بكلّ شيء⁽⁹⁾. فالإجحاف والإخلال يتعاقبان في الدلالة على الإفساد في الأمر وإدخال الوهن عليه.

وفي الاصطلاح يستعمل الإخلال للدلالة على تغيير في اللفظ أو في التركيب تغييراً يفضي إلى إفساده في الدلالة على المعنى المقصود، وهذا التغيير قد يقع بال حذف، أو بإحدى صور التغيير بالإبدال أو الإدغام أو التّقديم والتّأخير، نحو ما جاء في قول سيبويه: «ولو حذفوا من سُميدع حرفين لحذفوا من مُهاجر حرفين، فقالوا: يا مُها، وهذا لا يكون؛ لأنّه إخلال مُفرط بما هو من نفس الحرف»⁽¹⁰⁾. وقد تعاقب الإخلال والإجحاف في تعبير سيبويه وهو يتحدث عن الحذف المفضي إلى الإخلال في قوله: «ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد، لأنّ منه ما يضارع الاسم وهو يتصرف ويبني أبنية، وهو الذي يلي الاسم، فلما قرّب هذا القرب لم يجحف به، إلا أن تدرك الفعل علّة مطردة في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف، فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما

حذفت. ولم يلزمها أن تكون على حرفٍ واحدٍ إلا في ذلك الموضع؛ وذلك قولك: عِ
كلامًا، وعِ وشه، وقِه من الوقاء. ثم الذي يلي ما يكون على حرفٍ ما يكون على
حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة. وذلك
قليل؛ لأنَّه إخلال عندهم بهن، لأنَّه حذفٌ من أقلِّ الحروف عددًا⁽¹¹⁾.

إنَّ الإخلال الذي يعني فساد اللفظ أو التَّركيب من المحظورات اللغويَّة، فاللفظ
حامل للمعنى، والإخلال به إفساد للدلالة، وهذا الإخلال قد يتحصَّل بالحذف
أو بأي نوع آخر من التَّصرُّف في التَّركيب، ومن أمثلة كراهية هذا الإخلال
في باب الإدغام المفضي إلى الإخلال باللفظ قول سيبويه: «والراء لا تدغم في
اللام ولا في النون، لأنَّها مكررة، وهي تفسى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن
يجحفوا بها؛ فتدغم مع ما ليس يتفسى في الفم مثلها ولا يكرَّر»⁽¹²⁾. ومن أمثلة
التغيير في التراكيب الذي قد يفضي إلى الإخلال منع تقديم التمييز على عامله
في الأصل، فلا يُغير عما كان يستحقُّه من وجوب التَّأخير؛ لما فيه من الإخلال
بالأصل في الرتبة⁽¹³⁾. وكذلك منع تقديم ما حقَّه التَّأخير نحو تقديم الفاعل
على فعله، وتقديم أسماء النواسخ عليها، والفصل بين الحروف ومدخولها نحو
الفصل بين قد والفعل، أو الفصل بين حروف الجر ومعمولها.

إنَّ هذا المفهوم للإخلال الذي يعني التغيير المفضي إلى الإفساد هو ذات
المعنى الاصطلاحي للإجفاف في استعمال النحاة واللغويين، وهو ما برز
بجلاء في تعاقب الاستعمالين كما في قول الرَّماني: «والترخيم: حذف آخر
الاسم للتخفيف من غير إخلال، ولا إجفاف»⁽¹⁴⁾، وقد فسَّر الإخلال بقوله: «فلما
قد وجب له بعلة صحيحة أن يجري على أصله في الإعراب، فلو رَحِم؛ لأخلَّ به
ذلك، لمخالفة مقتضى العلة الصحيحة التي أوجبت له الإعراب»⁽¹⁵⁾. ويقصد
بالإجفاف الحذف المفضي إلى إفساد اللفظ وتغييره تغييرًا مُلبسًا، وقد عبَّروا
عنه بالوهن أو التوهين أحيانًا⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم من هذا التعاقب في الاستعمال عند النحاة فقد بدا لي من خلال استعراض ما يزيد على (130) موضعاً من مواضع استعمال مصطلح الإجحاف في مصادر النحو أنّ المقصود به هو الإجحاف في بنية اللفظ أو الحذف في أحد عناصر الجملة، إنّه مفهوم يعبر به عن مسائل بنيويّة، ونادراً ما يقصدون به المعنى، والذي يجعلني أطمئن إلى هذا الحكم أنّ جلّ المسائل التي وردت في بحث: (ظاهرة الإجحاف في الدرس الصّرفيّ والنّحويّ) لمحمد ذنون وأحمد صالح تتّصل بالحذف في البنية الصّرفيّة⁽¹⁷⁾، أمّا الإخلال فمفهومه أوسع من الإجحاف إذ يشمل اللفظ والمعنى، فقد يقع الإخلال في اللفظ، أو في الإعراب، أو الرتبة، أو المطابقة، أو في التلازم، أو في المعنى، وكثيراً ما استعمل المصطلح مركّباً في اصطلاحات العلماء كقولهم: الإخلال بالبنية أو الإخلال بالمعنى، أو قولهم: إخلال باللفظ، وإخلال بالمعنى، والأظهر من ذلك أنّ الإخلال مصطلح بلاغيّ له استعمالات في باب المعاني تتّصل بالإيجاز والحذف في التراكيب.

والإجحاف قد يكون متحصّلاً في اللفظ دون أن يصل إلى مرحلة الإخلال بالبنية، وإنّما يقصدون به ما اعتراه من نقص التّصرف، أو الثقل، فإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلّم، كسر آخره لمناسبة الياء، «وجاز في ياء المتكلّم حال الإضافة: الفتح والسكون، أمّا فتحها فقليل: لأنّها اسم على حرف وسكونه إجحاف؛ فحرّك قياساً على أكثر الضمائر نحو: كاف الخطاب، وأمّا سكونها: فلأنّ الأصل في البناء السكون»⁽¹⁸⁾. والإجحاف قد يقع في اللفظ، ولا يرتقي إلى مستوى الإخلال بالمعنى، نحو: (ق)، و(ع)، و(ش)، ففيها إخلال باللفظ غير أنّ معناها في الدّلالة على فعل الأمر متحصّل، وعندما أضافوا لها هاء السكت أرادوا من زيادتها هدفين: إصلاح اللفظ، وتأكيد الدّلالة على الفعلية؛ لئلا يلتبس الفعل بحرف الهجاء (ق)، أو (ع)، أو (ش).

إنّ الملمح الدقيق في الفرق بين الاصطلاحين المائل في دلالة الإجحاف على الإفساد باللفظ، ودلالة الإخلال على الإفساد في التركيب والمعنى = لم يمنع العلماء من التعاقب في استعمالهما مترادفين في المفهوم، وهذه سمة في المصطلحات اللغوية التي اعتاد العلماء التوسّع في استعمالاتها، وتداولها على أنّها من المترادفات، وبسبب هذه السمة في استعمال العلماء سيكون البحث في الإخلال في اللفظ والمعنى على صلة وثيقة بالإجحاف بالمبنى في هذه الدراسة.

وعودة إلى مفهوم الإخلال: فلا بدّ لنا من الإطلاقة على البلاغيين والنقاد في استعمال هذا المصطلح فقد ذكر قدامة بن جعفر (ت337هـ) أنّ الإخلال من العيوب المتّصلة بآتلاف اللفظ والمعنى، وعرفه بقوله: «وهو أن يُترك من اللفظ ما به يتمّ المعنى»⁽¹⁹⁾، وهذا المصطلح ومفهومه تكرر حرفياً عند المرزباني⁽²⁰⁾، ويضرب عليه مثلاً قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

أعاذلَ عاجلٌ ما أَشتهي أَحَبُّ من الأكثر الرائي

فإنّما أراد أن يقول: عاجل ما أَشتهي مع القلة أَحَبُّ إليّ من الأكثر المبطل، فترك (مع القلة)، وبه يتمّ المعنى»⁽²¹⁾.

لقد استقرّ مفهوم الإخلال بالمعنى في البلاغة والنقد على النحو الذي ذكره قدامة⁽²²⁾، وغدا هذا المصطلح ومفهومه من أصول علم البلاغة ونقد الشعر، وكان مداره على الإخلال بالمعنى بالحذف في التراكيب، ولهذا قال القزويني في تعريفه: «وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى»⁽²³⁾، ويقصد باللفظ هنا التركيب وليس اللفظة المفردة، ويتجلى مفهوم البلاغيين في الإخلال وقصره على التراكيب في قول الرّماني: «والإيجاز بلاغة، والتقصير عي، كما أنّ الإطناب بلاغة والتطويل عي، والإيجاز لا إخلال فيه بالمعنى المدلول عليه،

وليس كذلك التقصير؛ لأنّه لا بد فيه من الإخلال»⁽²⁴⁾، وقد قرن الرّمانيّ بين الإيجاز وبين شرطه في عدم الإخلال بالمعنى في حديثه عن هذه المسألة⁽²⁵⁾.

ولكنّ ثمة ملمح من التطوّر في المفهوم عند البلاغيين يطالعنا به السّكاكيّ (ت626هـ) وهو يتحدث عن الإخلال بمفهوم لغويّ ونقديّ، فيشمل به الحذف في الألفاظ والتراكيب، وينظر إليه بمنظور صرفيّ ونحويّ وبلاغيّ، ويجعل ضابط الإخلال هو المعنى والمبنى، يقول: «وأما القانون الثالث وهو أنّ الحرف إذا اتّفق له أن يدور بين الحذف والزيادة فالشاهد لكونه محذوفًا ماذا؟ فنقول: هو أن يلزم من الإخلال بالحذف ترك أصل تراعيه»⁽²⁶⁾، وجعل ضابط الإبدال، والقلب المكانيّ الإخلال باللفظ والمعنى⁽²⁷⁾، والقول نفسه في باب الإعلال⁽²⁸⁾. إنّ السكاكيّ يعدّ نموذجًا للتعامل مع الإخلال بمفهوميه النّحويّ والبلاغيّ، ورائدًا في تحقيق التكامل بين النحو والبلاغة في هذه المسألة، عندما جعل الإخلال يتجاوز حدود التراكيب ومعانيها إلى الألفاظ ومبانيها.

إنّ الإخلال بالمعنى في البلاغة مصطلح بارز ينطوي على مسائل متعددة منها المعاظلة المعنويّة كما سماها ابن الأثير، التي تبرز في عدم مراعاة الأصول في الترتيب بما يؤدي إلى اختلال المعنى⁽²⁹⁾، وتبرز أيضًا في مسائل تتّصل بالإخلال في الفصاحة في اللفظ والمراتب، وضعف التّأليف، وتمكين اللبس⁽³⁰⁾.

ولا يفوتني أن أشير إلى أنّ الإخلال مصطلح فقهي أيضًا له استعمالاته في أصول الفقه في ما يتّصل بإفساد المعاني واختلالها، وكذلك إفساد شرط من شروط العبادات كالإخلال بشروط الصلاة، أو الحجّ، أو الصوم، أو الصّدقات، أو الطّهارة أو غير ذلك، وقد برز هذا المصطلح في مباحث أصول الدين كذلك لا سيما في مسألة نقل الحديث النبوي الشريف باللفظ أو المعنى، وما يتّصل بذلك من ضرورة عدم الإخلال به⁽³¹⁾.

ولم يبتعد المحدثون الذين عنوا بالمصطلحات وتدوينها عن القدماء في تعريف الإخلال، فهو في كشاف اصطلاحات الفنون «أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد غير وافٍ ببيانه»⁽³²⁾، ولم يتجاوز أحمد مطلوب - رحمه الله - في تعريف مفهومه حدود ما ذكره البلاغيون مثل قدامة والنقاد القدامى⁽³³⁾، والقول نفسه مع بدوي طبانة في معجم البلاغة العربية⁽³⁴⁾. أمّا المعاجم النحويّة والصرفيّة فلا تكاد تذكر مصطلح الإخلال على ما اطلعت عليه منها، نحو معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة لمروان العطية، ومعجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة لمحمد اللبدي، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض لمحمد عبادة، والمعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة بابتي، ومعجم الإعراب والإملاء لإميل يعقوب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلماء استعملوا تعبيراً آخر على قلة الدلالة على الإخلال وهو الانتهاك، والانتهاك لغة: الانتقاص، ونهكته الحمى نهكاً ونهاكة: أضنته وهزلته وجهدته ونقصت لحمه، ونهك ك(عني): دنف وضني من المرض فهو منهوك⁽³⁵⁾، وهذا المعنى اللغوي كان له دلالة اصطلاحية تتوافق معه في انتهاك اللفظ والانتقاص منه بما يخلّ ببنيته، ففي باب ترخيم الاسم الرباعي مثل: قمطر، ذهب فريق من العلماء إلى جواز حذف الحرف الأخير والساكن قبله، وعلة ذلك أنّ حذف الحرف الأخير وبقاء الثالث ساكناً يجعل اللفظ ساكناً مثل (كم) و(من) وهذا انتهاك للأصول، كما قالوا⁽³⁶⁾. وهذا المصطلح نجد له استعمالاً عند ابن جني فقد عبّر به عن حذف حروف المعاني الذي لا يسوغه القياس؛ لما فيه من الانتهاك والإجحاف⁽³⁷⁾، واستعمل هذا المصطلح في التعبير عن حذف حرف العطف، «فإذا ذهبت تحذف الواو النائية عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رُفض ذلك، وقد تقدّم من القول في هذا المعنى ما هو مُغنٍ بإذن الله تعالى، وشيء آخر، وهو أنّك لو حذفت حرف العطف لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كلفة الإشكال»⁽³⁸⁾.

وثنمة مصطلح آخر يطالعنا في استعمالات النحاة للدلالة على الإخلال وهو مصطلح (الإفساد أو الفساد)، ومن مظاهر استعمالاته ما ذكره الشاطبي عن علة عدم بناء أفعال التعجب من الفعل المزيد نحو (انفعل) و(افتعل) لما في ذلك من إفساد البنية⁽³⁹⁾، واستعمل هذا المصطلح في التعبير عن الإخلال بالبنية بتوالي إعلالين، وعلل منعه بإفساد البناء⁽⁴⁰⁾، واستعمل هذا المصطلح في التعبير عن فساد اللفظ وفساد المعنى⁽⁴¹⁾. ونجد للمصطلح مظاهر من استعمالات النحاة في مراحل مبكرة، فقد ورد عند أبي جعفر النحاس⁽⁴²⁾، وعند السيرافي⁽⁴³⁾، والرّماني⁽⁴⁴⁾، وعند ابن جني⁽⁴⁵⁾، وعند الرضي⁽⁴⁶⁾، وشيوع هذا المصطلح في الدرس اللغوي يبلغ مبلغ الظاهرة الواسعة الحضور في العربية.

والإفساد من التعابير التي استعملها العلماء بمعنى الإخلال؛ لأنّ إفساد اللفظ أو المعنى إخلال به، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشاطبي من امتناع التعجب من الفعل المزيد؛ لأنّه إفساد للفظ، يقول: «لأنّ المانع من بناء التعجب من المزيد فيه، كـ(انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) من إفساد البنية موجوداً في (أَفْعَلَ)؛ فالقياس لا يقبل هدم البنية أصلاً، كما لم يقبلها في بناء (الفِعْلَةُ) للهَيْئَةِ، بل جعل ما كان نحو (الخِمْرَةِ) شاذّاً. وكما لم يجمعوا نحو: سَفَرَجَلَ على مثل (مَفَاعِل) إلا على استكراه من هدم البناء»⁽⁴⁷⁾. وتكرّر مصطلح الإفساد عنده في مواضع بمعنى الإخلال⁽⁴⁸⁾، واستعمله أيضاً أبو حيان بالمعنى نفسه⁽⁴⁹⁾، وثنمة دراسات حديثة عن فساد المعنى أو التركيب⁽⁵⁰⁾. ومنها: دراسة بعنوان «أنماط الوقف القبيح وأثره على فساد المعنى في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية» للطفی عمر علي⁽⁵¹⁾؛ ودراسة بعنوان «أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب»، لمريم الهذلي⁽⁵²⁾.

والإجحاف واحد من المصطلحات التي تتصل بسبب بالإخلال؛ فالإجحاف في الغالب خلل في البنية، وهذا المصطلح استعمل في مرحلة مبكرة من النحو،

فقد ورد عند سيبويه ليعبر به عن مظهر من مظاهر الإخلال، كما في قوله: «واعلم أنّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٍ، ولم يشذّ علينا منه شيء إلا ما لا بال له إن كان شذّ؛ وذلك لأنّه عندهم إجحاف أن يذهب من أقلّ الكلام عددًا حرفان ... ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل، وإنّما يجيء لمعنى ... ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد؛ لأنّ منه ما يضارع الاسم، وهو يتصرف ويبني أبنيته، وهو الذي يلي الاسم، فلمّا قرب هذا القرب لم يجحف به»⁽⁵³⁾.

إنّ للإجحاف مظاهر في المسائل اللغويّة تدرج تحت باب الإخلال؛ فالإجحاف يعني الإضرار بالشيء وإنهاكه والإخلال به، وقد شاع هذا المصطلح عند كثير من النحاة مثل سيبويه⁽⁵⁴⁾، والرماني⁽⁵⁵⁾، وابن جنّي⁽⁵⁶⁾، والعكبري⁽⁵⁷⁾، وغيرهم. وقد برزت مسائل الإجحاف في اجتماع إعلاّلين، وفوات الغرض، والإضرار بالكلمة، والإجحاف المؤدي إلى اللبس، والترخيم، والحذف. وقد فصل محمد ذي النون وأحمد صالح القول في المسائل التي تدرج تحت باب الإجحاف بما يغني عن الإطالة فيه هنا⁽⁵⁸⁾.

إنّ الكراهية علّة نحويّة كبرى سيطرت على الفكر النحويّ منذ الخليل، ومن أبرز مواطن الشّيع لهذا المصطلح قبل سيبويه ما تناسر من مسائل لغوية في معجم العين للخليل ولم تزد على عشرين موضعًا، تتراوح بين كراهية الثّقل في الكلام، أو كراهية الالتباس في المباني أو المعاني، أو الرغبة في إصلاح اللفظ؛ أو تعليل نمط لهجي، أو طلبًا للنظير؛ ومن أمثلة كراهية الثّقل قوله: «وهذه أحرف، جاءت عن العرب نوادر، وذلك أنّ أكثر كلامها في كلّ فعلٍ أوّلُه همزة مثل: أبَلْ يَأْبَلُ، وأسَرَّ يَأْسُرُ أن يكسروا يَفْعَلُ منه، وكذلك أَبَقْ يَأْبِقُ، فإذا كان الفِعْلُ الذي أوّلُه همزة وَيَفْعَلُ منه مكسورًا مردودًا إلى الأمر قيل: إِيسِرْ يا فلان، إِيْبِقْ يا غلام، وكأنّ أَصْلَهُ إِئْسِرَ بهمزتين فكرهوا جَمْعًا بين هَمْزَتَيْنِ، فحوّلوا إحداهما ياءً إذ كان ما قَبْلَها مكسورًا»⁽⁵⁹⁾.

ومن مظاهر الكراهية كراهية أمن اللبس، ومن أمثلتها ما ذكره الخليل في قوله: «وذلكم أَنَّهُم كَرَهُوا عِفَاةً فِي مَوْضِعِ فِعْلَةٍ، وَهُمْ يَرِيدُونَ الْجَمَاعَةَ؛ فَيَلْتَبِسُ بُوْحْدَانِ الْأَسْمَاءِ فَلَوْ تَكَلَّفَ مَتَكَلَّفٌ أَنْ يَبْنِيَ مِنَ الْعَفْوِ اسْمًا مَفْرَدًا عَلَى فِعْلَةٍ لَقَالَ عِفَاةٌ»⁽⁶⁰⁾. وتردّد تعبير الكره ومشتقاته في كتاب سيبويه في حدود (250) موضعًا، وجاء التعبير عنه بصيغة الفعل الماضي كره، وكرهوا في حدود (150) مرة، تليها صيغة (كراهية) في حدود (70) مرة، وجاءت بقية الصيغ من مشتقات الفعل كره نحو: استكراه، واستكرهه، ويكرهون؛ مع العلم أَنَّ سيبويه عبّر عنه بصيغ أخرى نحو: (تفاحشَ، وتجنبًا، واستقباحًا). وجلّ المواضع التي تندرج تحت الكراهية يحكمها ضابط واحد وهو الإخلال باللفظ أو المعنى؛ فجاء التعبير عن الإخلال بالكراهية⁽⁶¹⁾.

ومن المصطلحات التي استعملت في التعبير عن الإخلال مصطلح نقض الغرض، وهو علة مانعة من سريان حكم لفظي أو تغيير معنى نحوي: أصلاً أو فرعاً⁽⁶²⁾، وقد أفرد ابن جنّي باباً لهذا الموضوع في كتابه الخصائص⁽⁶³⁾، ذكر فيه مسائل امتنع عنها الاستعمال اللغوي لأنها تنقض الغرض منها؛ مثل منع الإدغام في الملحق بالرباعي نحو (جلبب)، ومنع الإدغام المفضي إلى اللبس، ومنع تعريف الفعل، ومنع إلحاق (من) بأفعل التفضيل المعرف بـ(أل)، ومنع الجمع بين علامتي تأنيث، وامتناع تنوين الفعل، وغير ذلك من المسائل⁽⁶⁴⁾. وحظي هذا الموضوع بدراسة قيّمة من محمود الشنقيطي استعرض فيها مسائل نقض الغرض⁽⁶⁵⁾، وهذه المسائل تلتقي في معظمها مع الإخلال؛ لأنّ الإخلال في اللفظ أو التركيب هو نقض للغرض من الكلام.

إنّ الغموض والإبهام من الألفاظ المعبرة عن الإخلال في العربية؛ فالإخلال سبب في الغموض والإبهام، والإبهام هنا يقصد به إبهام الدلالة، وليس المبهمات النحويّة المعروفة، وقد عبّر العلماء عن الإخلال المفضي إلى

الغموض في الدلالة من خلال حديثهم عن اللبس المتحصل في الألفاظ أو التراكيب، وهي مسألة نجد عليها أمثلة عند ابن جني⁽⁶⁶⁾، وابن إياز النحوي⁽⁶⁷⁾، وأبي حيّان⁽⁶⁸⁾. وقد حظي هذا الموضوع بدراسات حديثة؛ منها دراسة مخزوم الفرجاني الموسومة بـ(غموض الدلالة في التركيب النحوي، وهي منشورة في مجلة كلية اللغات، العدد 12، لسنة 2015. وتوجد دراسة بعنوان (الغموض النحوي) لمحمد المدني، منشورة في مجلة التواصلية، العدد الخامس. وثمة رسالة دكتوراه قيمة عن الإبهام في الدرس النحوي، للباحث محمد الأشولي في جامعة أم درمان الإسلامية، 2010م، فيها حديث عن مصطلح الإبهام وأسبابه ومظاهره وسبل التخلص منه.

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ الإخلال مصطلح لغويّ وبلاغيّ وفقهيّ، وهو في اللغة يعني الإفساد في بنية اللفظ أو في بنية التركيب النحويّ، أو في المعنى، وهو أعمّ من الإجحاف، فالإجحاف يأتي في أكثر استعمالاته في باب اللفظ، وقد يكون الإجحاف في اللفظ سبباً للإخلال بالمعنى، غير أنّ العلماء القدامى قد عاقبوا بين المصطلحين في كثير من المواضع لتقارب دلالتهما اللغويّة، وتوافق الإجحاف والإخلال في إفساد المعنى، واستعملوا تعابير أخرى للدلالة على الإخلال مثل الإفساد، والكراهية والاستقباح، ونقض الغرض، والإبهام والغموض. وقد ركّزت في هذه الدراسة على الإخلال ومشتقاته وآثرت عدم تكرار المسائل التي نهض العلماء بدراستها في ظاهرة اللبس، والإبهام، والغموض، والإفساد في التراكيب.

المبحث الثاني

تطور استعمال العلماء لمصطلح الإخلال

ظهر مصطلح الإخلال في أوائل المصنفات النحويّة التي وصلت إلينا، ولكنّه يشيع في استعمالات العلماء بعد القرن الرابع إلى الحدّ الذي يشكّل ظاهرة في مصنفاتهم، فنجدّه عند ابن سيده، والأنباري، والسهيلي، والعكبري، وابن عصفور، وابن يعيش، والشّاطبيّ، والصّبّان، وأبي حيّان، وناظر الجيش، وغيرهم.

ورد مصطلح (إخلال) عند سيبويه (ت180هـ) خمس مرات⁽⁶⁹⁾، وعبر به عن الحذف في اللفظ المفضي إلى الإخلال به وتلاشي دلالاته، يقول: «لو حذفوا من سميّد حرفين لحذفوا من مُهاجر حرفين، فقالوا: يا مُها، وهذا لا يكون؛ لأنّه إخلال مُفرط بما هو من نفس الحرف»⁽⁷⁰⁾. واستعمل سيبويه الصيغة الفعلية من هذا المصطلح (يخلّوا/ أخلّوا) في ثماني مواضع مقرونة بعلة الكراهية في معظمها⁽⁷¹⁾، كما في قوله: «وقالا في مُرٍ، إذا وقفّا: هذا مُري، كرهوا أن يخلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضاً. يريد (مُفعِلٌ) من رأيت»⁽⁷²⁾. واستعمل سيبويه مصطلح الإجحاف في ستة مواضع⁽⁷³⁾، وجميعها تتّصل ببنية الكلمة، واستعمل الصيغة الفعلية (يجحفوا) في ثلاثة مواضع مقرونة بعلة الكراهية⁽⁷⁴⁾، منها موضع واحد يتّصل بتركيب والباقي تتّصل باللفظ، وذلك في قوله: «وقال الشاعر، وهو عباس بن مرداس:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإِنَّ قوميَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فإنّما هي (أَنْ) ضُمّت إليها (ما) وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أَنْ يُجحفوا بها؛ لتكون عوضاً من ذهاب الفعل»⁽⁷⁵⁾. إنّ استعمالات سيبويه هذه تدلّ على ولادة المصطلح في مرحلة مبكّرة من نشأة النحو العربيّ، وإلى جانب استعماله

لهذين المصطلحين استعمال مصطلح (فساد) للتعبير عن مسائل تدخل تحت مصطلح الإخلال، نحو قوله: «وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى»⁽⁷⁶⁾.

لم يستعمل الفراء (ت207هـ) مصطلح الإخلال في كتابه (معاني القرآن)، بالمفهوم الذي ندرسه، ولا مصطلح الإجحاف، والقول نفسه مع الأخفش (ت215هـ) في كتابه (معاني القرآن)، وكذلك المبرد (ت285هـ) الذي لم يطالعني أي موضع عنده لهذين المصطلحين في كتابه (المقتضب)، إلا بالصيغة الفعلية (يخل) في حديثه عن (ما) الزائدة المؤكدة التي لا يخلّ طرحها بالمعنى⁽⁷⁷⁾، واستعمل مصطلح (فساد) للدلالة على الإخلال باللفظ أو المعنى⁽⁷⁸⁾، غير أنه استعمل (الإخلال) في كتابه (الكامل في الأدب) في قوله: «عين إنما هو جمع عيناء، وهي الواسعة العين، وتقديره: فُعل، ولكن كسرت العين لتصح الياء ... ولو كان من نوات الواو لكان مضمومًا على أصل الباب؛ لأنه لا إخلال فيه، تقول: سوداء وسود، وعُور»⁽⁷⁹⁾.

لقد برز مصطلح الإخلال عند ابن السراج (ت316هـ) في حديثه عن موقف الكوفيين من حذف الزوائد كلها في الترخيم وهذا يؤدي إلى الإخلال بالاسم⁽⁸⁰⁾، وكذلك استعمله في عدم جواز حذف حرف المعنى؛ لأنّ الحذف يفضي إلى الإخلال في التركيب⁽⁸¹⁾، وعدم جواز حذف الضمير الذي يؤدي الحذف فيه إلى الإخلال بالكلام⁽⁸²⁾، وكذلك استعمله في الدلالة على الإخلال بالأصوات عند نطقها⁽⁸³⁾، واستعمل مصطلح الإجحاف في مسألة واحدة تتصل بالإدغام⁽⁸⁴⁾، وثمة استعمالات عنده لمصطلح الفساد بمعنى الإخلال⁽⁸⁵⁾.

استعمل مصطلح الإخلال وكذلك مصطلح الإجحاف عند الزجاجي (ت337هـ) إذ فسّر عدم جزم الأسماء بالحرص على عدم الإخلال باللفظ أو الإجحاف به، وبرز عنده الحرص على عدم اختلال اللفظ علة لتوجيه الاستعمالات اللغوية⁽⁸⁶⁾. لم

يستعمل أبو جعفر النحاس (ت338هـ) هذا المصطلح، وكذلك مصطلح الإجحاف، وهو بذلك يسير على نهج الفراء والأخفش، ولعلّ طبيعة المنهج ومضمون كتب علوم القرآن لا تستدعي الولوج إلى هذه المصطلحات التي تتصل بقضايا لغوية دقيقة، فهي كتب معنية بالقرآن الذي لا إخلال في لفظه ومعانيه.

لقد طالعني مصطلح الإجحاف عند الرّماني (ت384هـ) في شرحه لكتاب سيبويه، في عشرة مواضع⁽⁸⁷⁾، وكلّها تتصل بالحذف وتتعلّق ببنية الكلمة، واستعمل مصطلح الإخلال في واحد وعشرين موضعاً⁽⁸⁸⁾، بعضها مقترن بالإجحاف كقوله: «الذي يجوز في التّرخيم حذف آخر الاسم في النداء من غير إخلال، ولا إجحاف»⁽⁸⁹⁾. وكان قسم منها يقصد به الإخلال بالمعنى، وينصّ عليه صراحة كقوله: «الذي يجوز في ضمير المجرور الذي يقع موقع ضمير المرفوع إجراؤه في موقع لا يخلّ بأنّه في معنى المرفوع»⁽⁹⁰⁾. واستعمل الرّماني أيضاً مصطلح الاختلال بمعنى الإجحاف في اللفظ، أو الإخلال في المعنى⁽⁹¹⁾، وبرز الإخلال بالمعنى عنده في كتابه (الحدود) يقول فيه: «المَحْذُوفُ الَّذِي لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ هُوَ الَّذِي يَكْثُرُ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ فِي فَهْمِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: إِيَّاكَ فِي التَّحْذِيرِ، وَالَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَحْذَفَ مَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ»⁽⁹²⁾، وثمة استعمالات واضحة عند الرماني لمصطلح الفساد في اللفظ والمعنى⁽⁹³⁾.

ويطالعنا استعمالات لمصطلح الإخلال عند أبي علي الفارسي (ت377هـ)، ويستعمله بمعنى الإفساد في المعنى، كحديثه عن التّوكيد الذي إذا لم يذكر لا يقع إخلال في المعنى بغيابه⁽⁹⁴⁾، وثمة مواطن أخرى من الإخلال بالمعنى أشار إليها الفارسي⁽⁹⁵⁾، واستعمل مصطلح (الاختلال) بهذا المفهوم في حديثه عن تلاشي حركة الإعراب في الألفاظ التي يكون فيها تضعيف في عين الكلمة ولاهما نحولم يعدّ⁽⁹⁶⁾، واستعمله في الاسم الذي يبقى على حرف واحد إذا اعتمد على شيء قبله فلا يختل⁽⁹⁷⁾.

ويطالعنا السيرافي (ت384هـ) باستعمالات موسّعة لمصطلح الإخلال الذي استعمله ثلاث مرات⁽⁹⁸⁾، وعبر عنه بالصيغة الفعلية (لم يخل) في عشرات المواضع تتصل بالإخلال بالمعنى أو الإجحاف باللفظ⁽⁹⁹⁾، وإن كان الاستعمال في معرض الإخلال بالمعنى أكثر بروزاً، وبرز عنده أيضاً مصطلح الاختلال في عدة مواضع واستعمله بمعنى الإجحاف في اللفظ، ولكن الأكثر من استعمالاته كان للإخلال بالمعنى⁽¹⁰⁰⁾، وهذه الاستعمالات تشير إلى رسوخ هذا المصطلح في استعمالات العلماء في القرن الرابع، حتى غدا التعليل به مظهرًا بارزًا في التفكير اللغوي عند العرب.

واستعمل ابن الوراق (ت381هـ) مصطلح الإجحاف في خمسة مواضع للتعبير عن إفساد اللفظ⁽¹⁰¹⁾، كقوله: «وَحَكَمَ أَلْفِي التَّأْنِيثَ كَحَكَمِ الْأَلْفِ وَالنُّونَ لِأَنَّهُمَا زِيدَتَا أَيْضًا مَعًا، فَأَمَّا إِذَا حُذِفَتِ الزَّائِدَتَانِ، وَهِيَ فِي الْأَسْمَاءِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، لَمْ يَجْزِ إِلَّا حَذْفُ الْآخِرِ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِجْحَافِ بِالْأَسْمِ، وَكَرِهُوا أَنْ يَبْقَى الْأِسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ»⁽¹⁰²⁾. غير أنه استعمل مصطلح الإخلال في عشرة مواضع تقريباً، تنوعت بين معنى إفساد اللفظ أو إفساد المعنى، ومن أمثلة ذلك حديثه عن الفرق بين المقصور والمنقوص في الحذف، يقول: «إِنَّ بَابَ (قَاضٍ) قَدْ ثَبَتَتْ الْيَاءُ فِي حَالِ النَّصْبِ، فَلَمْ يَكُنْ إِسْقَاطُهَا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ إِخْلَالًا بِهَا شَدِيدًا، وَلَوْ أَسْقَطْنَا الْأَلْفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي الْوَقْفِ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَالٌ رُجُوعٌ، فَكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَالِ بِهَا، فَوَجَبَ أَنْ يَرُدَّهَا»⁽¹⁰³⁾.

وإذا ما بلغنا ابن جنّي (ت392هـ) في نهاية القرن الرابع الهجري حتى نجد عنده مظاهر من استعمال مصطلح الإخلال متناثرة في مؤلفاته، وكذلك مصطلح الإجحاف، وتعاقب الاستعمال لمصطلح الإخلال في باب اللفظ والمعنى، أما الإجحاف فقصره على اللفظ، ومن ذلك قوله: «أخبرنا أبو علي -رحمه الله- قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس، قال: وذلك أن

الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به»⁽¹⁰⁴⁾. ويفسر ابن جنّي ما نقله عن الفارسي بأنّ المقصود هو حروف المعاني، «فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها، لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها، فتنتهكها وتجحف بها»⁽¹⁰⁵⁾. أمّا مصطلح الإخلال فثمة مواضع من استعماله تناثرت في مؤلفات ابن جنّي، وكانت تتراوح بين الإخلال في اللفظ أو الإخلال بالمعنى⁽¹⁰⁶⁾.

وإلى جانب الإخلال والإجحاف نجد مزاحمة لمصطلح الفساد واستعماله بمعنى الإخلال في اللفظ أو المعنى، فقد تعاقبت هذه المصطلحات وما يدلّ عليها من تعبيرات في تشكيل هذه الظاهرة في الفكر النحويّ، واستقرت في مصنفاتهم في القرن الرابع الهجري، وشكلت ظاهرة في القرون المتأخرة ففي كتاب (المقاصد الشافية) للشاطبيّ أحصيت أكثر من سبعين موضعاً لمصطلح الإخلال وتعبيراته، وما يقارب عشرين موضعاً لمصطلح الإجحاف، ومثل هذا العدد لمصطلح الفساد واشتقاقاته، وهذا دليل على استقرار هذه المصطلحات في الفكر النحويّ ورسوخها في الدرس اللغويّ.

إنّ الوجه المناقض للإخلال هو الإصلاح، فالإصلاح وسيلة، والإخلال حكم ومظهر، وإصلاح اللفظ مصطلح واسع الحضور في الفكر الصّرفيّ، فقد أفرد له ابن جنّي فصلاً في (الخصائص)، وكذلك السيوطي في (الأشباه والنظائر)، وفيه دراستان قيّمتان تُغنيان عن الشروع في الحديث عنه وإبرازه في هذا البحث⁽¹⁰⁷⁾، والإصلاح وسيلة لجبر الخل وتحسين اللفظ أو التركيب، ومن مظاهره في اللفظ ما ذكره ابن جنّي في مسألة موضع الزيادة من الفعل في أوله، بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو استفعل، وباب زيادة الاسم آخرًا بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو: عنفوان، يقول ابن جنّي في هذه المسألة:

«وعلى الجملة، فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل، وذلك لقوة الاسم وخفته فاحتمل سحب الزيادة من آخره، والفعل - لضعفه وثقله - لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لقوته، ويدلّك على ثقل الزيادة في آخر الكلمة أنك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لخفتها، وذلك قَبَعُتْرى وضَبَعُتْرى، وإنّما ذلك لطول ذوات الخمسة فلا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملّت طولها، فلم يجمعوا على آخرها تماديه وتحميله الزيادة عليه، فإنّما زيادتها في حشوها، نحو: عَضْرُفُوط»⁽¹⁰⁸⁾.

ومنه على سبيل المثال في باب التراكيب ما ذكره في تأخير فاء الجزاء في جواب الشرط، فجمهور العلماء يقدرّون (أمّا) بمعنى (مهما يكن من شيء)، فإذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت أمّا مقامهما، فصار التقدير: أمّا فزيد منطلق، فأخرت الفاء إلى الجزء الثاني، لضرب من إصلاح اللفظ⁽¹⁰⁹⁾.

إنّ الإصلاح الذي يتجاوز حدود اللفظة المفردة إلى التراكيب يطالعنا في تفسير إضافة أي إلى نكرة وهي نكرة، فقد ذهب العلماء إلى جواز قياس جواز إضافة أي إلى نكرة، فليس المراد بالإضافة التعريف، فإنّ تعريف (أي) يتحصّل بالصلة، وإنّما المراد بيان الجنس الذي هي جزء منه، وذلك حاصل بالنكرة أو بالمعرفة، «وإذ قد امتنعوا من ذلك، فكأنّهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه معرفة إصلاح اللفظ كي لا يضاف ما أريد به التعريف وهو أي - إلى ما هو نكرة»⁽¹¹⁰⁾.

إنّ الذي نخلص إليه ممّا سبق أنّ مصطلح الإخلال غدا من المصطلحات الشائعة في الفكر النحويّ العربيّ إلى جانب كونه مصطلحاً بارزاً في البلاغة، وفي علم أصول الفقه، ولعلّ المعنى اللغوي للإخلال بمعنى الإفساد في الأمر يشكل رابطاً بين دلالة المصطلح في هذه العلوم، وسنقتصر في دراسته هنا على قضايا اللفظ والمعنى من منظور النحويّين واللغويين التزاماً بعنوان البحث وأهدافه.

المبحث الثالث

مظاهر الإخلال باللفظ أو المعنى في النحو والصرف

ثنائية اللفظ والمعنى من القضايا الكبرى في اللغة العربية، سواء على صعيد التفكير النحوي، أم على صعيد الفكر البلاغي والنقدي، وقد حظيت هذه الثنائية بدراسات موسّعة في العربية، ولعلّ حظ البحث فيها في الجانب النقدي البلاغي أفضل من الجانب النحوي، فمنذ أن رسم الجاحظ (ت255هـ) معالم هذه الثنائية وهي تشغل النقاد أمثال ابن قتيبة (ت276هـ)، وابن طباطبا العلوي (ت322هـ)، وقدامة بن جعفر (ت337هـ)، وأبي هلال العسكري (ت395هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وغيرهم، ناهيك عمّا كتب فيها من دراسات كثيرة في العصر الحديث.

أمّا في الدرس اللغوي فمدار الحديث في النحو والصرف على الألفاظ والتراكيب والمعاني، فمن الطبيعي أن تكون هذه الثنائية هي اللحمة التي نسج عليها العلماء مؤلفاتهم، ولعلنا نلمس انحيازاً إلى العناية بالألفاظ وبالتراكيب في بادئ الأمر، وأخذ المعنى منحى آخر من البحث كاد يستقلّ عن النحو والصرف ممثلاً بعلم المعاني والبيان، حتى نهض عبد القاهر الجرجاني في إعادة اللحمة بين النحو والبلاغة في نظرية النظم المشهورة.

إنّ هذا الذي نلمسه من العناية بالألفاظ هو الذي حدا بعالم العربية الفذّ ابن جنّي (ت392هـ) إلى الدفاع عن العرب، وأن يفرد باباً في كتابه (الخصائص) عنوانه: (باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني)، يقول فيه: «فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنها وحماوا حواشيها وهذبوها وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين أنّ العناية إن ذاك إنّما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها، وتشريف

منها»⁽¹¹¹⁾. وفي هذا الباب يجول ابن جنّي مع طائفة من المعاني الجليلة التي فيها من البيان ما هو عذب فاخر، وينتقل إلى الألفاظ ويسبر غورها ليكشف دقة مأخذ العرب فيها، ليربط بين المبنى والمعنى في نسيج محكم من التكامل بين قطبي هذه الثنائيّة، ويبرز عناية العرب بالألفاظ وتوقيرهم للمعاني.

إنّ هذه الثنائيّة: أي: العناية بالألفاظ وتوقير المعنى، تتطلب من العلماء البحث في ما هو نقيض لها؛ للاحتراز منه والتنويه به إذا وجد في كلامهم، فبرزت قضية الإخلال باللفظ أو الإخلال بالمعنى في الفكر النحويّ، وسيطرت على تفكير العلماء على تفاوت بينهم في الحديث عنها، فوجدناهم بين الحين والآخر ينوهون بمسألة الإخلال باللفظ أو الإجحاف به أو توهينه، ورافق ذلك ربط للقضايا اللفظية بالقضايا التركيبية في حديثهم عن الإخلال بالمعاني بمخالفة الأصول والانحراف عنها.

ولكي نتمكّن من الإحاطة بقطبي هذه الثنائيّة: أي: الإخلال باللفظ أو المعنى، رأيت أن يكون البحث فيها عبر محورين: أولهما مظاهر الإخلال باللفظ في النحو، والثاني خصّصته للإخلال بالمعنى.

أولاً - الإخلال ببنية اللفظ:

إنّ التقسيم هنا فقط لغايات تنظيم الدراسة والعناية بتوزيع المسائل، فالإخلال باللفظ لا ينفك عن الإخلال بالمعنى؛ للتلازم القائم بين المبنى والمعنى في اللغة، وهذه مسألة تجلّت في مسائل كثيرة عند العلماء، ففي باب الحديث عن حذف الزوائد في العربيّة، منع العلماء حذف الحرف الزائد ذي الدلالة المحوريّة في المبنى في باب جمع التكسير، كما في حذف الميم الدالة على الفاعلية أو المفعوليّة في (مقتدر) و(مستدع) و(منطلق)، وأمثالها من الصيغ، فحذفها يؤدي إلى إخلال بالبنية يتبعه إخلال بالمعنى، فإذا كسّرت (مستفعل)

فيجب أن تحذف حرفين؛ لأنه سداسي، وما زاد على الرباعي فيحذف زائده حتى يصير إلى مثال الرباعي، والذي يُحذف هما السين والتاء على التعيين دون الميم، «لأنك إذا حذفتهما صار إلى مثال مدعي، فتقول: مداع، فصحت معه بنية التّكسير؛ لأنّ مفاعل موجود في الكلام كمغار ومّرام، فلو تركتهما لقلت: مساندع، وهذا بناء فاسد لا يوجد مثله ... وعلى هذا يجري ما لو حذفت الميم مع التاء فقلت: سداع، لكان وزنه على سفاعل، وذلك بناء غير موجود، ولو قلت: تداع فحذفت الميم والسين، لكان على مثال موجود وهو تفاعل نحو: تناضب، لكن الميم ذهب وهي دالة على بنية الفاعل أو المفعول، فإذا حذفت اختلت بنيته من حيث هي لاسم فاعل أو مفعول، وأيضاً فإنها حرف معني»⁽¹¹²⁾.

لقد برزت مسألة الإخلال باللفظ في العربية في مسائل كثيرة، وسيكون لنا معها وقفات في مظاهر دالة عليها، دون السعي للاستقصاء الذي لا يسمح به المقام هنا، ولعل من أبرز مواطن الإخلال باللفظ في الدرس اللغوي، ما يأتي:

1 - الإخلال في اللفظ بالحذف:

لقد أحكم الحذف في العربية بضوابط وشروط تحدّد مواطنه وما هو متاح منه، وعدّ العلماء النقص المجحف باللفظ مستقباً⁽¹¹³⁾، ولعلّ أظهر هذه الضوابط ألا يؤدي الحذف إلى الإخلال ببنية اللفظ أو ببنية التركيب بما يفضي إلى اللبس، ومثال ذلك أنّ النعت أو المنعوت إذا علم يجوز حذفه في فصيح الكلام على جهة الاختصار، وإن كان الأصل الإثبات، لكن العرب تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها، فإذا كان اللفظ معلوماً، ولم يؤدّ حذفه إلى اختلال الكلام، بل يستقل اللفظ والمعنى بما بقي - جاز ذلك كما نصّ الشاطبي⁽¹¹⁴⁾.

إنّ العربية مشهود لها بالميل إلى التخفيف، حتى شكّل ذلك ظاهرة في العربية، وهي مسألة استوفى أحمد عفيفي مظاهرها في كتابه القيم: (ظاهرة

التخفيف في النحو العربي)، وكان عدم اللبس وعدم الإخلال في بنية اللفظ أو في التركيب من أشهر ضوابط ظاهرة التخفيف في العربية⁽¹¹⁵⁾، فالإخلال عنده محذور وإن كان التخفيف مطلوباً ومرغوباً فيه، فإذا تعارض التخفيف مع الإخلال، كانوا أحرص على عدم الإخلال.

إن من الأسس المعتمدة في بنية الألفاظ في الأفعال والأسماء ألا تأتي على حرف واحد؛ لأن ذلك إخلال بها، يقول سيبويه: «ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد، لأن منه ما يضارع الاسم وهو يتصرف، ويبني أبنية، وهو الذي يلي الاسم، فلما قرب هذا القرب لم يجحف به، إلا أن تدرك الفعل علة مطردة في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف، فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذفته، ولم يلزمها أن تكون على حرف واحد إلا في ذلك الموضع، وذلك قولك: ع كلاماً، وعه وشه، وقه من الوقاء، ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة، وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بهن، لأنه حذف من أقل الحروف عدداً»⁽¹¹⁶⁾. وقد استقرت هذه الفكرة في الدرس اللغوي في عدم مجيء الاسم أو الفعل على حرف؛ لئلا يختلط بحروف الهجاء، ولذلك وجدناهم يصلحون اللفظ المحذوف بالزيادة أو التعويض بما يمكنه من تحقيق دلالته، كما في زيادة هاء السكت في (عه وقه) وأضرابهما، أو في التعويض في (ابن واسم) وما شابههما.

لقد كان الحرص على عدم الإجحاف باللفظ حاضراً في توجيه الرسم إلى جانب مراعاة الجانب البنيوي للفظ، فإذا كان الحذف بالرسم يخل بالبنية فهو محذور، فقد اختلفت المصاحف في أربعة أسماء من حيث الحذف والذكر، وهي: هاروت وماروت وهامان وقارون، أمّا لفظ «داود فلا خلاف في رسمه بالألف؛ لأنهم قد حذفوا منه واوا فلم يجحفوا بحذف ألف أخرى، ومثله إسرائيل ترسم بالألف في أكثر المصاحف لأنه حذف منه الياء»⁽¹¹⁷⁾. وكان الحرص على عدم

الإجفاف حاضراً في تفسير إثبات الألف وعدم جواز حذفها من الرسم في لفظة (السّيئات) في القرآن الكريم، فقد اتفق شيوخ النقل عن جميع كتاب المصاحف بإثبات ألف السيئات في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: 153]، وقوله: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتٌ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر: 51]، وعلل الإثبات في السيئات بقولهم: «إذ سلبوه الياء؛ أي: لأن كتاب المصاحف سلبوه؛ أي: حذفوا منه الياء التي هي صورة الهمزة لاجتماع المثليين، فلو حذف الألف أيضاً لتوالى حذفان، وهو إجفاف»⁽¹¹⁸⁾.

ومراعاة عدم الإخلال بالبنية كانت مدخلاً لتفسير زيادة هاء السكت في بعض الألفاظ التي يكون ما قبل الحرف الأخير منها ساكناً، وقد أفرد سيبويه باباً لذلك جاء فيه: «فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب، ولكنها نون الاثنين والجميع، وكان هذا أجدر أن تبين حركته حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما قبله متحركاً ممّا لم يحذف من آخره شيء؛ لأنّ ما قبله مُسَكَّنٌ، فكروها أن يُسَكَّنَ، ويُسَكَّنَ ما قبله، وذلك إخلال به وذلك قولك: هما رجلانه، وهما ضاربانه، وهم مسلمونه، ومن ذلك هُنَّ وَضَرَبْتَنَّهُ وَذَهَبْتَنَّهُ»⁽¹¹⁹⁾، وقد شرح السّيرافي هذه المسألة لبيان علل الزيادة في اللفظ، وبسط القول فيها⁽¹²⁰⁾.

وقد عامل العرب الحرف الزائد معاملة الحرف الأصلي في عدم الحذف لئلا يخلوا ببنية اللفظ، وقد نص سيبويه على ذلك صراحة بقوله: «واعلم أنّ العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سلمه ويا طلحه، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف، كما لزمت الهاء وقف (أرْمِه)، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار، وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها، من قبل أنّهم جعلوا الحذف لازماً لهما التأنيث في الوصل، كما لزم حذف الهاء من أرمِه في الوصل، وكأنّهم ألزموا هذه الهاء في أرمِه في الوقف

ولم يجعلوها بمنزلتها إذا بَيَّنَّت حركة ما لم يحذف بعده شيء نحو عَلِيَّةٌ وَإِلَيْهَ، ولكنها لازمة كراهية أن يجتمع في ارمه حذف الهاء وترك الحركة، فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال، ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء، فبَيَّنَّت الحركة بالهاء في السكوت ليكون ثباتها في الاسم على كل حال؛ لئلا يُخلوا به»⁽¹²¹⁾.

لقد دعاهم الحرص على بنية اللفظ وعدم الإخلال به أن اعتبروا بعض الحروف الزائدة في حكم الحروف الأصلية من حيث عدم جواز حذفها؛ لأنَّ حذفها إخلال ببنية اللفظ قد يؤدي إلى الإخلال بمعناه، وقد أفرد سيبويه أكثر من باب لما تكون فيه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وبين فيه عدم جواز حذف ما هو في حكم الزائد كما في «قولك في قَنُورٍ: يا قَنُورُ أَقْبَلْ، وفي رجل اسمه هَبِيخٌ: يا هَبِي أَقْبَلْ؛ لأنَّ هذه الواو التي في قَنُورٍ والياء التي في هَبِيخٍ، بمنزلة الواو التي في جَدُولٍ، والياء التي في عَثِيرٍ ... فأجروا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فكرهوا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شبهوها به وما جعلوها بمنزلته، ولو حذفوا من سميدع حرفين لحذفوا من مهاجر حرفين فقالوا: يا مُها، وهذا لا يكون، لأنَّه إخلال مُفرط بما هو من نفس الحرف»⁽¹²²⁾.

لقد كان عدم الإخلال باللفظ وبنيته هو الضابط في الصيغ الصرفية التي تشتمل على زوائد، فلا يجوز حذف حرف منها جاء لتشكيل معنى صرفيٍّ، أو أنَّه يشكل بؤرة في بنية الصيغة وتشكيلها⁽¹²³⁾، وإن كان من الحروف الزوائد، فحروف جمع التذكير لا يجوز حذفها؛ لأنَّ ذلك يفضي إلى اللبس، وحروف المعاني الصرفية مثل ميم مُفَعِّلٍ ومُفَعَّلٍ ومُفَاعِلٍ ومُفْتَعِّلٍ ومُنْفَعِّلٍ ومُسْتَفْعِلٍ وأضرابها لا يجوز حذفها، لهذا قال ابن مالك:

«والميمُ أولى من سواه بالبقاء»⁽¹²⁴⁾

لأنّ حذف الميم في هذه الأبنية وأمثالها عند تصريفها بالجمع أو التصغير أو النسب أو غير ذلك إخلال باللفظ وفيه تلاشٍ للصيغة الصرفيّة، «إنّ حذف حرف المعنى إخلال بالكلمة، كما أنّ حذف الحرف الأصليّ إخلال بالكلمة، بخلاف الزائد الذي لا يدلّ على معنى فإنّه غير مخلّ»⁽¹²⁵⁾.

إنّ عدم جواز حذف الميم في الصيغ السابقة محكوم بمعيّار الإخلال وعدمه، فإذا اقتضى الأمر الحذف في سبيل الإبقاء على حرف أكثر أهمية في بقاءه لغاية تشكيل اللفظ، فيحذف الصوت الذي لا يخلّ حذفه بالبنية، ويبقى الحرف الدال على المعنى، فإنّ معيار الإخلال بالبنية وعدمه كان ضابط الحذف من الأسماء الخماسيّة عند جمعها، فإذا كان الزائد من الخمسة حرف لين رابعاً لم يحذف كقرطاس وقرطيس، وعصفور وعصافير وقنديل وقناديل، وغير حرف اللين من الزوائد إذا أخلّ بقاؤه ببنية (مفاعل) أو (مفاعيل) حذف كميم مدحرج وواو فدوكس، وإذا أخلّ بالبنية زائدان حُذفا معاً كالسين والتاء من مُستفعل فيجمعون مستعد ومستخرج على معاد ومخارج⁽¹²⁶⁾.

لقد استطرد العلماء في تفسير ضوابط الحذف الذي يؤدي إلى الإخلال بالبنية، وتوسّعوا في الأمثلة، فلا يجوز أن «يؤدي حذف المحذوف إلى حذف المثبت ومثاله: عَيْطُمُوسٌ وَعَيْضُمُونُ، فالمحذوف الياء دون الواو، لأنّك لو حذفت الواو لم يكن بدّ من حذف الياء، إذ لا تقوم بنية التكسير دون حذفها؛ إذ كان يبقى الاسم معها على خمسة أحرف ليس ما قبل الآخر حرف لين، وبنية التكسير رباعية، فلا بدّ من الحذف، ولو حذف الياء لم يحتج إلى حذف غيرها؛ إذ كانت الواو واقعة قبل الآخر، فتستقيم بنية التكسير معها»⁽¹²⁷⁾.

وهذا الإخلال المحذور كان ضابطاً في الجمع بالواو والنون، فقد منع العلماء جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون؛ لأنّ ذلك يفضي إلى حذف حرف معنى قد يؤدي إلى إخلال باللفظ والمعنى، «وإنّما لم يجمع ما فيه التاء بالواو

والنون لما يؤدي إليه الحال؛ أمّا من أثبت التاء فيلزم الجمع بين علامتين متضادتين وهما التاء الدالة على التأنيث والواو الدالة على التذكير؛ وأمّا من حذفها فيلزم حصول الإخلال من جهة أنّها حرف معنى وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة»⁽¹²⁸⁾. وقد أجاز الكوفيون الجمع بالواو والنون لما كان فيه علامة تأنيث نحو: (طَلْحَة وَطَلْحُون)، ولم يراعوا مسألة الإخلال⁽¹²⁹⁾.

إنّ الأصل في الأسماء التي يستوي فيها التذكير والتأنيث أن تجمع جمع تكسير نحو: مُطْفَلٍ وَمُطَافِلٍ، وَمُشَدْنٍ وَمُشَادِنٍ، وَمُسْكِينٍ وَمَسَاكِينٍ، وإذا كان الاسم منقوصاً يأتي بالتاء؛ فيجمع جمع السلامة، يقول السّيرافي: «وقد يجيء من هذا الباب بالهاء إذا كان الاسم منقوصاً، قالوا: مُتَلٍ وَمُتَلِيَةٌ للتي يتلوها ولدها، ومُجَرٍ ومُجَرِيَةٌ، وإنّما أثبتوا الهاء؛ لأنّه معتل، ولو أسقطوا الهاء لسقطت الياء في قولهم: مُتَلٍ ومُجَرٍ، فكرهوا الإخلال بحذف علم التأنيث»⁽¹³⁰⁾. فكان الحذف محظوراً لعدم الإخلال بالبنية التي تفضي إلى إفساد الدلالة.

إنّ الحذف المحذور تجنباً للإخلال باللفظ كان حاضراً في تفسير عدم جواز جمع ما فيه التاء بالواو والنون؛ نحو طلحة وحمزة، فقد منع البصريون جمعه بالواو والنون لسببين: أولهما إذا أثبتّ التاء جُمع بين علامتين متضادتين تاء التأنيث و(واو) المذكر، وإن حذفت التاء كان ذلك إخلال باللفظ؛ لأنّ التاء حرف معنى، وصارت لازمة للعلم⁽¹³¹⁾.

ويبرز شرط عدم الإخلال ببنية اللفظ في مسألة تصغير الترخيم، فعند تصغير الرباعي لا يحذف منه شيء لئلاّ يخلّ الحذف ببنية اللفظ، واقتصروا الحذف على الخماسي بما يحقق أمن اللبس، ويستثنى من حذف الزوائد تاء التأنيث، وألف التأنيث وهمزته، وعلامتا التثنية والجمع السالم، وألف (أفعال) في جمع التكسير، وتحرص العرب على إبقاء الحرف الأصلي، ويكون الحذف في الزوائد ما لم يخلّ باللفظ، «وهذا إنّما يتصور في الرباعي فتقول في (فَقْعَس: فُقَيْعَس)، وفي

(جَعْفَرُ : جُعِفِرَ)، ولا تحذف منه شيئاً؛ لأنَّ العرب لا تتجرأ على حذف الأصلي فراراً من الإخلال بالبنية من غير ضرورة، اللهمَّ إلا أن يكون الاسم خماسياً لا تقوم مع كماله بنية التصغير فإنَّه يحذف، وليس بمخصوص بالتَّرخيم، بل يجري في التصغير كلُّه»⁽¹³²⁾.

إنَّ المعيار الذي استند إليه العلماء في الحذف في باب التصغير هو عدم الإخلال ببنية اللفظ، وجعلوا ذلك أصلاً من الأصول في باب التصغير، وهي مسألة أوجزها الشَّاطبيُّ عند حديثه عن حذف الزائد وأنه أولى من حذف الأصلي، وإن كان الزائد لمعنى، والدليل على ذلك أنَّه متى اجتمع في التصغير أصلي وزائد فالزائد هو المحذوف، كان لمعنى أو لا، لأنَّ حذفه لا يخلُّ بأصل التَّركيب، وحذف الأصلي يخلُّ بأصل التَّركيب، والمحافظة على الأصول أولى⁽¹³³⁾.

لقد جعل العلماء عدم إبهام اللفظ في التصغير واحداً من أهم ضوابط التصغير، فلذلك طالعنا بعض اللغويين بإنكار تصغير التَّرخيم لما فيه من الإبهام الناتج عن الإخلال بالبنية، فقد روى ابن عصفور نصاً مسنداً إلى المبرد قال فيه: إنَّ ابن قتيبة قال: إنَّ (مُهيماً) هو مؤمن والهاء بدل من الواو، فوجهت إليه أن اتقِ الله، فإنَّ هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمدته، لأنَّ مهيمن مثل مسيطر في بناءها، وكان وجه الاعتراض إنكار تصغير التعظيم، وإذا وُجد من يجيزه فيرد عليهم بأنَّ تصغير التَّرخيم لم يثبت في كلامهم، وإذا ثبت في الكلام، فلا يجوز أن يُقدم عليه لإبهامه⁽¹³⁴⁾.

وبرز ضابط عدم الإخلال بالبنية في تصغير لُغَيَزَى على لُغَيَغِيز بحذف الألف، دون إحدى الغينين، وتصغير عَفَنَجَج (الضخم) بحذف النون ليصبح على عَفِيجَج، لأنَّ إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي، وليست من حروف الزيادة، ولم تحذف ياء لُغَيَزَى في التصغير، وإن كانت من حروف الزيادة؛ لأنَّها لا تخل ببنيته، ولم يحذفوا من (حَوَلايا) - وهو اسم رجل - غير ألف التَّأنيث،

«ولا تحذف الألف التي بعد اللام؛ لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير، بل قد تجلب لتكون عوضاً من زائد محذوف في موضع آخر، نحو مُطِيلِق في منطلق، فالإخلال بالبنية في حَوَلَايا وَلُغَيْرِى من أَلَف التَّأْنِيث، لا من الألف والياء المتوسطتين، إذ لو حذفتهما وقلت: لُغَيْرِى وَحَوَلَايا لوقعت أَلَف التَّأْنِيث خامسةً موقع اللام في سَفِيرَجَل، فاحتجت إلى حذفها أيضاً»⁽¹³⁵⁾. إنَّ هذا الذي عبّر عنه الأستراباذي بالإخلال سبقه إليه النحاة منذ سيبويه الذي يقيد الحذف في تصغير لُغَيْرِى أو جمعها بضوابط عدم الإخلال بالبنية: «فإذا وصلوا إلى أن يكون التحقير صحيحاً بحذف زائدة، لم يجاوزوا حذفها إلى ما لو حذفوه لم يستغنوا به كراهية أن يخلوا بالاسم إذا وصلوا إلى أن لا يحذفوا إلا واحداً، وكذلك لو كسرتة للجمع لقلت: لغاغيز»⁽¹³⁶⁾.

وفي باب التصغير أيضاً كان الحذف والتعويض عن المحذوف يخضعان لمعيار عدم الإخلال بالبنية، فيجوز في الحذف للتصغير التعويض عن حذف الزوائد بمدة بعد كسرة التصغير نحو: مُغِيلِم في: مُغْتَلِم؛ فَإِنَّ تصغير المُغْتَلِم يجيء على: مُغِيلِم، وليس فيه مدة التصغير، فيجوز أن تعوّض عن التاء بمدة فيصبح (مُغِيلِم)، فتأتي بمدة بعد كسرة ياء التصغير، والفائدة في حذف التاء والتعويض عنها بمدة أن ذلك لا يخلّ ببناء التصغير، بخلاف بقاء التاء؛ فَإِنَّه يخلّ ببناء التصغير⁽¹³⁷⁾.

لقد دعاهم الحرص على عدم الإخلال بالبنية في التصغير إلى أن عاملوا الحرف المزيد معاملة الأصل إذا توقف المعنى عليه؛ «فتقول في تصغير: إبراهيم، وإسماعيل: بريهم، وسميعيل؛ لأنَّ الهمزة والميم واللام حكمت لها العرب بحكم الحروف المزيدة، بدليل أنَّهم لما صغروها تصغير التَّرخيم، قالوا: بريه، وسميع، فحذفوه، فإذا لم ترخّم، وجب أن تحذف الهمزة وتترك الميم واللام؛ لأنَّ حذفهما يؤدّي إلى حذف الياء فيتوالى الحذف»⁽¹³⁸⁾.

لقد كان المعنى واحداً من أبرز ضوابط الحذف وعدمه في حروف الزيادة في بناء التصغير، فإن كانت الزيادة لمعنى؛ «فإنك تثبت المتقدمة، وتحذف المتأخرة؛ فتقول في تصغير: مُقْتَدِر: مُقَيِّدِر، ومُقَيِّدِر، إن عوضت، فتثبت الميم؛ لتقدمها وتحذف التاء لتأخرها، وإن كان بعضها لمعنى، وبعضها ليس كذلك، حذفت التي لغير معنى، فتقول في تصغير مضارب: مُضَيِّرِب، ومُضَيِّرِب إن عوضت»⁽¹³⁹⁾.

إنَّ الجمع بين الحذف والتعويض في ضابط عدم الإخلال برز في المجيء بالياء جبراً لما حذف من اللفظ؛ «كأنه عوض منه، لكن على وجه لا يخل ببنية واحد من التصغير والتكسير، بل بحيث يمكن بقاء البنية مع وجود العوض، ولا يمكن مع بقاء المعوض منه، وليس ذلك إلا في المدة قبل الآخر، ولذلك أبقوا الحرف الزائد إذا كان في ذلك الموضع، إذا كان حرف لين ولم يحذفوه وإن كان خامساً، ولا تقوم بنية تصغير أو تكسير بخمسة أحرف، لأنَّ (فَعَالِلَ وَفُعَيْلِلَ) وشبههما لا يُخَلُّ بها بقاء ذلك الحرف»⁽¹⁴⁰⁾.

وعدم الإخلال ببنية اللفظ هو المعيار في حذف ياء الاسم المنقوص وإبقاء الألف في الاسم المقصور، ففي باب قَاضٍ وأمثله ثبتت الياء في حال النصب، وتسقط في الجرِّ والرفع المنون، «وَلَمْ يَكُنْ إِسْقَاطُهَا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ إِخْلَالاً بِهَا شَدِيداً، وَلَوْ أَسْقَطْنَا الْأَلْفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي الْوَقْفِ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَالٌ رُجُوعٌ، فَكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَالِ بِهَا، فَوَجَبَ أَنْ يَرُدَّهَا، إِذَا وَجَبَ رَدُّهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَجَبَ أَنْ يَرْجَعَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، لِأَنَّ لَفْظَهُ وَاحِدٌ، وَحُكْمُ إِعْرَابِ الْمَقْصُورِ وَاحِدٌ»⁽¹⁴¹⁾.

ولهذه العلة قصروا حذف ألف الاسم المقصور على الضرورة⁽¹⁴²⁾، أما الاسم المنقوص فحذف يائه مشروطٌ بعدم الإخلال، فإن حُذِفَتْ فَاوُّهُ أَوْ عَيْنُهُ، فَيَتَعَيَّنُ الْإِثْبَاتُ، «فمثال حذف الفاء، نحو: يفي مضارع، و(في) مُسمى به، فيصير

بالعلمية كـ(شج)، فإذا وقفت عليها رددت الياء المحذوفة في الوصل لمعاقبها وهو التنوين، ومثال حذف اللام كـ(مُرٍ): اسم فاعل من أرى، وأصله: مرئي، فأعلّ إعلال قاض، وهمزته مستمرة الحذف، وردت الياء فيها وقفًا؛ تفاديًا من كثرة الإخلال»⁽¹⁴³⁾.

إنّ تنوين العوض في الاسم المنقوص المحذوف اللام نحو جوارٍ، وهو اسم ممنوع من الصّرف في الأصل، فسّره العلماء بالتّعويض لمنع الإخلال ببنية الجمع، فجوارٍ مزيد ثقّل، لكونه ياءً في آخر اسم ممنوع من أن ينصرف. «فإذا خلا من الألف واللام والإضافة، تطرّق إليها التّغيير، وأمّكن فيه التّخفيف بالحذف مع التّعويض فخفّف بحذف الياء، وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع»⁽¹⁴⁴⁾. وهذا رأي سيبويه والجمهور⁽¹⁴⁵⁾، وذهب المبرّد وبعض العلماء إلى أنّ التنوين عوض من حركة الياء⁽¹⁴⁶⁾.

إنّ عدم الإجحاف باللفظ هو الضابط المعتبر في تقدير الحرف المحذوف في باب الإعلال، فالفعل (ادْعُوا) وأضرابه، أمر جماعة من دعا يدعو، فلما أسند إلى واو الجماعة التقى ساكنان، والأصل: ادعواوا بواوين: الأولى مضمومة وهي لام الكلمة، والثانية ساكنة وهي واو الجماعة؛ «فاستثقلت الضمة على الواو الأولى، وحذفت الضمة فاجتمع ساكنان، فحذفت الواو الأولى التي هي لام الكلمة؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت واو الجماعة؛ لأنّها جيء بها لغرض، فلام الكلمة أولى بالحذف؛ لأنّها جزء كلمة، وواو الجماعة كلمة مستقلة، فحذف جزء الكلمة أولى من حذف كلمة مستقلة؛ لما فيه من إجحاف الكلمة»⁽¹⁴⁷⁾. وعليه يمكن أن نقيس الحذف في باب مفعول من الفعل الأجوف الواوي، نحو: مقول، ومهون، ومعود.

وتتجلى مسألة مراعاة عدم الإخلال بالبنية في باب الإدغام الذي يشبه الحذف، فلا يجوز تكرار الإدغام في لفظ «مدغم في أولهما نحو: ردّد يردّد فهو

مردّد، فلا يجوز إدغامه؛ لأنّ فيه إبطاً للإدغام الذي قبله، فيحصل الإخلال بالكلمة، ولا ملحَقاً نحو: قَرَدَ فهو ملحَق بجَعْفَر، أو اسْحَنَكَ ملحَق باخْرَنْجَم، فلا يجوز الإدغام حتى لا يبطل الإلحاق بتحريك ما سكن في الملحَق به، وتسكين ما تحرك فيه»⁽¹⁴⁸⁾.

إنّ الإخلال بالبنية هو المانع من إدغام ما كان مثل (جسّس) وما أشبهه ممّا فيه مانع من الإدغام وهو الإدغام الموجود، «فإنّ الكلمة ذات ثلاثة أمثال، فسبق إدغام الأول في الثاني؛ لأنّه ساكن بحق الأصل فصار (جسّس) هكذا، فلو رمت إدغام السين الثانية في الثالثة لوجب زوال إدغام الأول في الثاني، إذ لا يدغم حرفان في ثالث أبداً، فصار إلى نحو ممّا كان عليه قبل هذا العمل؛ إذ لا بدّ فيه على أي وجه حملته في الإدغام من بقاء مثلين غير مدغمين فلم يكن للعمل فائدة، فكان تركه على حالته الأولى أولى، ومثله: ردّد يرّد، وخلّ يخلّ، وهو مُردّد ومُردّد، مُخلّ ومُخلّ، وكذلك ما أشبهه، ولا يمكن إدغام الحرفين معاً في الثالث فيصير ردّد إلى ردّ، وجسّس إلى جسّ، لأنّه إخلال بالكلمة، ووقوع في اللبس إن حذف أحد المدغمين»⁽¹⁴⁹⁾.

ومن مظاهر مراعاة عدم الإخلال بالبنية في باب الإدغام منعهم الإدغام في بداية اللفظ نحو تَتَّابِعْ، فإنّك لا تقول فيه: اتّابع، لأن الأولى تُسَكَّن فيلزم الابتداء بالساكن، وهذا لا يجوز، ولا يجوز أيضاً الإتيان بهمزة وصل، لأنّها لا تلحق الفعل المضارع، «فالإدغام يُشبه الحذف إذ يصير به الحرفان كحرف واحد، فهو إذا اجتمع مع الحذف إخلال بالكلمة، فاجتنبوه، وأيضاً لما امتنع فيه الحذف بعد الحذف فارق (تتناجون) ونحوه، فلمّا التزم فيه التاءان في جميع أحواله لم تلتفت تلك الحالة؛ إذ كان غير متعين في كثير من أحوال الفعل. وأيضاً الإدغام ليس بأصل، بل الأصل الحذف، فإذا امتنع الأصل امتنع الفرع»⁽¹⁵⁰⁾.

لم يلجأ العرب إلى الحذف في الحروف المتماثلة لتحقيق الإدغام إذا توالى ثلاثة حروف من جنس واحد، مثل الفعل السابق ذكره (تَتَّابِعُ) فمن شروط الإدغام «أن تكون التاءان غير محذوف منهما الثالثة، تحرراً من نحو: أنت تتابع، أصله: تَتَّابِع، فحذفت إحداهما هذا الحذف المذكور، فلا يجوز بعد ذلك حذف آخر، لأن الحذف بعد الحذف إخلال بالكلمة، وأيضاً إذا أردت أن تحذف إحداهما فإمّا أن تحذف الأولى أو الثانية، أمّا الأولى فهي حرف معنى فلا يجوز أن تحذف للإخلال بذلك المعنى، وأمّا الثانية فهي من أصل الكلمة فلا تحذف، إذ لم يحذفوا ههنا إلا ما كان زائداً على الحروف الأصول»⁽¹⁵¹⁾.

ومن الأصول المرعية في الإدغام عدم جواز الإدغام الذي ينقض الغرض؛ فلا يجوز الإدغام في الملحق بالرباعي نحو (جَلَبَبَ وَشَمَلَل)، وهذه المسألة نصّ عليها ابن جنّي: «فمن ذلك امتناعهم من إدغام الملحق؛ نحو جَلَبَبَ، وَشَمَلَل، وَشَرَبَبَ وَرَمَدَدَ وَمَهَدَدَ؛ وذلك أنك إنّما أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم، فلو أدغمت في نحو (شَرَبَبَ) فقلت: شَرَبَبَ؛ لانتقض غرضك الذي اعتزمته: من مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك بالمتحرك؛ فأدى ذلك إلى ضدّ ما اعتزمته ونقض ما رُمته»⁽¹⁵²⁾.

إنّ الإدغام وجه من التّخفيف، وإذا أدى إلى فساد الغرض من اللفظ بطل الإدغام وعُدل عنه إلى الأصل، وهذا ما نصّ عليه صراحة ابن يعيش عندما جعل العدول إلى الأصل في الإدغام محكوماً بأسباب؛ منها: أن تكون الزيادة للإلحاق نحو شَمَلَل، وثانيها أن يؤدي الإدغام إلى لبس نحو: سُرُرٍ، وَطَلَلٍ، وَجُدَدٍ؛ فإنّه لا يدغم المثلان هنا، لأنّ الإدغام فيها يُحْدِثُ لبساً واشتباهاً بناءً ببناء⁽¹⁵³⁾. وهذا الموضوع حظي بتفصيل جيّد من الشنقيطي في بحثه عن نقض الغرض⁽¹⁵⁴⁾.

ومن المواضع التي راعى فيها العرب بنية الكلمة وعدم الإخلال بها مسألة حذف ألف (ما) الاستفهامية في حالة الجر، فهذه من مواطن إثبات هاء السكت خوفاً من الإجحاف بالكلمة، فإذا حُذفت ألفها فالعربُ تلحقها هاء السكت في الوقف؛ «إذ لو لم تفعل ذلك ووقفتُ على (ما) لوجب إسكان الميم مع حذف الألف، وذلك إخلال فجبروها بأن ألحقوا الهاء لتبقى الميم محركةً»⁽¹⁵⁵⁾، وهذا نظيره فعل الأمر، والمضارع المجزوم من الفعل اللفيف المفروق نحو: وعى ووشى، فيقولون: يا زيدُ ع، وفي المضارع: إن تَشِ أَشْ، وإن تَقِ أَقِ؛ «فكرهوا هذا الإجحاف لأنّه إخلال بالكلمة، فألزم الهاء من يقف في (ارم) بلا هاء، وصار هذا الفعل في الوقف نظير (يا مُري) في الأسماء حيث ألزموه الياء خوفاً أن يبقى على أصل واحد ساكن، وعلى هذا تقول في (ق) يا زيد أق أنا: قَه وأَقَه، وفي (ش) يا عمرو أش أنا: شَه وأَشَه»⁽¹⁵⁶⁾.

وكان عدم الإخلال باللفظ هو الضابط الذي استند إليه العلماء في تفسير حذف فاء الكلمة من الفعل المثال نحو: (وَعَدَ يَعُدُّ، وَوزَنَ يَزِنُ) دون حذف الياء، فالأصل: يُوْعَدُّ، وَيُوْزَنُ، فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحُذفت استخفافاً، فالواو مستثقلة، وفيها ثقلان: الياء والكسرة، فلما اجتمع هذا الثقل، أثروا تخفيفه، «ولم يجز حذف الياء؛ لأنّه حرف المضارعة، وحذفه إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنّه بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو، فحُذفت»⁽¹⁵⁷⁾.

لقد كان عدم الإخلال بالبنية مدخلاً لتفسير زيادة التاء بدلاً من ياء المتكلم المحذوفة في بعض أنماط النداء؛ يقول سيبويه: «وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون: يا أباهُ ويا أماه، وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملاً عندهم

لما دخل النداء من التغيير والحذف»⁽¹⁵⁸⁾، وقد ذهب العلماء أنّ هذه التاء التي تعوّض من ياء المتكلم خاصة بالنداء و«أنّ (الأب، والأم) هما المختصان بهذا الحكم، وهو إلحاق التاء لهما عوضاً من ياء المتكلم، وذلك أنّ الأصل: يا أبي، ويا أمي، إلا أنّه كثر في ألسنتهم، واستعملوها كثيراً، فحذفوا الياء على عادتهم، فكأنّهم أرادوا ألا يخلّوا بالاسم حين حذفت الياء منه، فألحقوا هاء التانيث من ذلك المحذوف، كما أتوا بها في (الزنادقة) عوضاً من ياء (زناديق)»⁽¹⁵⁹⁾.

إنّ عدم الإخلال باللفظ ومعناه من أهمّ الضوابط في ظاهرة التّخفيف في العربيّة، وقد تجلّت هذه المسألة بوضوح عند ابن يعيش في تعليقه لحذف الواو من الفعل المثال عند بنائه للمضارعة، نحو: يعد، ويصل، فالواو تُحذف لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافاً، لأنّ الواو نفسها مستثقلّة، «وقد اكتنفها ثقلان: الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل ممّا يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل، آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجر حذف الياء؛ لأنّه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجر حذف الكسرة؛ لأنّه بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو، فحذفت، وكان حذفها أبلغ في التّخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع محمولاً على (يعد)»⁽¹⁶⁰⁾.

لقد برزت لدى العلماء ضوابط للحذف تمنع الإخلال به، فلا تبني الكلمة على حرف واحد، ويجب إصلاح اللفظ بهاء السكت إذا أُجحف به في الحذف، واعتبار الزوائد في حكم الأصول إذا كان حذفها يخلّ باللفظ، ولا يجوز أن يؤدي حذف الحرف المحذوف إلى حذف حرف حقّه الإثبات، ولا يحذف حرف المعنى مثل تاء التانيث إلاّ بشروط، ولا بدّ من التعويض والجبر إذا بلغ الحذف حدّ الإخلال باللفظ.

إنّ الذي تبين من الأمثلة السابقة التي ذكرتها باختصار في باب الحذف أنّ عدم الإخلال باللفظ ومعناه هو واحد من الضوابط الأساسية التي استند إليها العلماء في تعليل الحذف أو منعه، أو تحقيقه والتعويض عنه، وهو أحد المعايير التي استند إليها اللغويون في تحديد الصوت المحذوف والإبقاء على ما هو مذكور من اللفظ، فقد كان الحرص على عدم إبهام اللفظ أو الخروج به على مقاييس العربية في تشكيل البنية الصرفية من أهم الضوابط التي استند إليها العلماء في توجيه الحذف والذكر.

2 - الإخلال باللفظ بالإعلال والإبدال:

لقد كان عدم الإخلال ببنية اللفظ من أهم ضوابط الإعلال والإبدال في العربية، فمما استقر في الفكر اللغوي أنّه لا يجوز أن يتوالى إعلان على اللفظ، قال الأنباري في تفسير حذف الهمزة في الأصل الافتراضي (يؤوعد) «أنهم لما حذفوا الهمزة من (يؤوعد) لم يحذفوا الواو؛ لأنّه كان يؤدّي إلى الموالاة بين إعلالين، وهم لا يوالون بين إعلالين، ألا ترى أنّهم قالوا: هَوَى، وَغَوَى، فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يبدلوا من الواو ألفاً، وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها، لأنّهم لو فعلوا ذلك فأعلّوا الواو كما أعلّوا الياء؛ لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين، والجمع بين إعلالين لا يجوز»⁽¹⁶¹⁾.

إنّ هذا الضابط في الإعلال كان حاضراً بقوة في تفسير منع قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما خوفاً من توالي إعلالين في اللفيف المقرون نحو (هوى وغوى)؛ «لأنّه إجحاف ومآله - أيضاً - إلى التقاء الساكنين، وذلك نحو: هَوَى أصله: هَوَى، فكل واحد من الواو والياء متحرّك مفتوح ما قبله، فلو أعلّا لزم المحذور الذي ذكر، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد، وبقاء الفعل على حرفين ثانيهما ألف، ولو صَحّحاً أهمل مقتضى كل واحد من السببين فتعيّن تصحيح أحدهما وإعلال الآخر، وكان إعلال الآخر أولى؛ لأنّه لو صَحّح عُرِض

لحركات الإعراب الثلاث، وللکسر عند الإضافة إلى ياء المتکلم وللإدغام إن وليه مثله، والإدغام إعلال فيلزم حينئذ توالي إعلالين، وليس الأول معرضاً لشيء مما ذكر فكان بالتصحيح أولى»⁽¹⁶²⁾.

وهذا ما ذهب إليه الأستراباذي في تعليل عدم الإعلال في مثل هذه الألفاظ⁽¹⁶³⁾، غير أنه ذكر طائفة من الألفاظ التي توالى فيها إعلان أو ثلاثة، يقول: «وإذا بنيت مثل (إِجْرِد) من أويت، قلت: «إِيَّيْ - فيمن قال: أَخِي -»: أي: يكون الإعراب على الياء جاريًا كجريانه على ياء أخي؛ لأن أصله: إِيَّوِي؛ قلبت الهمزة ياء وجوبًا لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فصار: إِيَّوِي، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء التي قبلها فيها، على ما تقدم في مثله، فصار: إِيَّيْ، باجتماع ثلاث ياءات»⁽¹⁶⁴⁾. أمّا ناظر الجيش فقد حصر توالي إعلالين من جهة واحدة بالندرة أو الضرورة⁽¹⁶⁵⁾، وقد سبقهم ابن جنّي إلى القول: إن هذه الأمثلة إنما هي تمثيل لغايات التدريب واقتناء النفس القوة، وأن الأصل أنهم «لا يوالون بين إعلالين إلا لمحا شاذًا ومحفوظًا نادرًا، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة إعلالات! هذا مما لا ريب فيه، ولا تخالغ شك في شيء منه»⁽¹⁶⁶⁾.

إن الإخلال المفضي إلى اللبس محذور عندهم، ولهذا كان ضابط التصحيح والإعلال يستند إلى معيار سلامة بنية اللفظ، ولهذا كانت العرب تصحح عين اللفظ وتعلّ اللام إذا توالى عليه حرفا علّة؛ «وذلك جَوِي ونَوِي وَحَيِي يَحَيِي وما أشبه ذلك، من قبل أن الإعلال تخفيف، ولو أعلّوا العين فسكنوها وقلبوها ألفًا، كما فعلوا ذلك بواو قال، وياء باع؛ لا جمعت ألفان واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلو حذفوها أخلّوا بالفعل ولو قلبوها همزة كانوا قد ثقلوها وكثروا تغييرها، وذلك إجحاف، ولو فعلوا التبس بين ما كان همزة في الأصل وبين ما أصله الواو والياء»⁽¹⁶⁷⁾، والحذر من توالي الإعلالين هو المانع من إبدال الواو ألفًا مع تحقق شروط الإعلال في (يَقْوِي) وأمثالها، فلا بدّ من تصحيح العين لئلا يتوالى على اللفظ إعلان⁽¹⁶⁸⁾.

وهذا الإجحاف في توالي الإعلالين هو ما فسّر به أبو الفداء تصحيح عين الفعل إذا اجتمع في آخره حرفا علّة متماثلان، يقول صاحب حماة: «إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علّة نحو: حَيَّ وَعَيَّ من مضاعف الياء لم يمكن إعلالهما معاً؛ لأنّه إجحاف، ولكن تعلّ اللّام لأنّها أولى بالإعلال، ولولا إعلال اللّام لوجب إعلال العين في حيي بقلب الياء الأولى ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن لما أعلّت اللّام في المضارع بقلبها ألفا نحو يحيى، وبحدفها في الجزم نحو: لم يحي، كرهوا الجمع بين إعلالين؛ فصحت العين لذلك، ونزلت منزلة الحرف الصحيح، فلذلك لم تتغيّر الياء الأولى من حيي وعيي، وأجريا مجرى بقي وفني»⁽¹⁶⁹⁾.

وتتجلّى مراعاة عدم الإخلال بالبنية لمنع توالي إعلالين في جمع جَوَّ على جِواء، وجمع ريان على رِواء بالتصحيح، والقاعدة تقتضي إبدال الواو ياءً للكسرة التي قبلها نحو: صِيام وقيام وديار ورياح وثياب؛ «فلو أعلّت العين أيضاً بإبدالها ياءً فقليل في جمع جَوَّ: جِياء، وفي جمع رِيّان: رِواء لزم توالي إعلالين، وذلك إجحاف بالأصل فَلَجِيَ إلى تصحيح العين فقليل: جِواء ورِواء، وكذلك حكم ما أشبههما»⁽¹⁷⁰⁾.

وإذا منعوا إعلالين في لفظ واحد خوفاً من الإخلال باللفظ، فقد منعوا توالي الإدغام والإعلال في مكان واحد للسبب نفسه، إذ دعاهم الحرص على عدم توالي الإعلال والإدغام في مكان واحد أن منعوا حذف الواو من ودّ يودّ لئلا يجتمع الإعلال مع الإدغام الذي هو ضرب من الإعلال؛ يقول الأسترباذي: «ولأجل أنّه تحذف الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة لم تُبْنَ نحو: ودّت بفتح العين؛ لما يلزم في مضارعه -وهو يدّ- من إعلالين: حذف الواو، وإدغام الدال في الدال، وهو غير جائز؛ لأنّه مخلّ بالكلمة، بل بُني: ودّت - بكسر العين - لأنّه لا يلزم ذلك»⁽¹⁷¹⁾.

ومثل هذه الموالاة المحذورة بين الإعلال والإبدال برزت في رفض القول بأنّ (لات) مبدلة من ليس، «وقيل: أصلها ليس قلبت الياء ألفاً والسين تاء، وهو ضعيف لوجهين: الأول أنّه فيه جمعٌ بين إعلالين: وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه إلا ماء وشاء، ألا ترى أنهم لم يدغموا (أي: العين واللام) في (يَطْد وَيَتْد) فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام»⁽¹⁷²⁾؛ وهذا يعني أنّ توافر شروط الإبدال في اللفظ ليست سبباً كافياً لتحقيقه إذا كان ذلك يؤدي إلى الإخلال ببنية اللفظ.

وضابط عدم الإخلال باللفظ هو ما فسّر به العلماء تصغير لفظة (كساء) ثم النسب إليه: كُسيّ، بياعين مشددتين، وعلّة ذلك أن تصغيرها: كُسيّ «بثلاث ياءات: ياء التصغير، والياء المنقلبة عن الألف الزائدة والياء المنقلبة عن لام الكلمة، فتحذف الياء المنقلبة عن الألف، وتدغم ياء التصغير في الياء التي انقلبت عن اللام، فيقال: كُسيّ كأخيّ؛ ثم تدخل ياء النسب تقول: كُسيّ، ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين؛ لأنّ ياء التصغير لا يجوز حذفها؛ لأنّها لمعنى والمعنى باقٍ، وحذف الياء الأخيرة لا يجوز؛ لأنّك توالي بين إعلالين»⁽¹⁷³⁾.

وتبرز قضية مراعاة عدم الإخلال بالبنية في باب الإعلال في تفسير إبدال الواو والياء همزة إذا وقعا لامين من اللفظ، في نحو: شقاء وسقاء، «فلما كانت الواو والياء طرفين، وكان الأصل: (شَقَاو، وَسَقَاي)، تحركتا وكان ما قبلهما ألفاً زائدة تشبه الفتحة؛ كانا بمنزلة ما كان ما قبله مفتوحاً، كأنهما قد تحركا وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفاً، فاجتمع ألفان: الألف الزائدة والمنقلبة، فلا يمكن الجمع بينهما ولا إسقاطهما؛ لأنّه إخلال ببناء الكلمة، ولا إسقاط واحد منهما؛ لأنّ إسقاط أحدهما يصير الكلمة مقصورة، وإنّما الكلمة ممدودة»⁽¹⁷⁴⁾. إنَّ إبدال الواو أو الياء همزة في مثل هذه الألفاظ ارتبط بتجافي نقض الغرض من الإعلال وهذه مسألة أوجز الشنقيطي القول فيها⁽¹⁷⁵⁾.

وعدم الموالاة بين إعلالين كان حاضراً في تفسير منع إبدال الياء همزة في غاية وراية وآية وأمثالها، فكون الألف الأصلية في الأسماء لا تكون إلا منقلبة فإذا أبدلت الياء همزة، «واليت ما بين إعلالين وذلك إجحاف، فلهذه العلة لم تقلب الياء في ثاية وشبهها من نحو: غاية وراية وآية، همزة لأن ألف ثاية وبابها هي عين الفعل وهي منقلبة، فلو قلبوا اللام بعدها لوالوا بين إعلالين»⁽¹⁷⁶⁾.

إن الموالاة بين الإعلالين التي تخل باللفظ كانت دافعاً للعلماء في تفسير القلب في لفظة (جاء) وأمثلتها: «فَقَالَ الْخَلِيلُ: تَقَدَّمَ الهمزة الَّتِي هِيَ لَامٌ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنَ الْعَيْنِ فَتَصِيرُ عَلَى وَزْنِ فَالْعِ، ثُمَّ تَصِيرُ الْأَخِيرَةُ يَاءً، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا يَاءٌ فِي الْأَصْلِ وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ فَصِيرَتْ هَمْزَةً فَإِذَا وَقَعَتْ طَرَقًا لَمْ تُغَيَّرْ لِعَدَمِ الْمُغَيَّرِ، وَلَوْ لَمْ تُغَيَّرْ لَاجْتِمَاعِ هَمْزَتَانِ، وَإِذَا أُخِّرَتْ لَمْ تَجْتَمِعَا ثُمَّ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ النَّقْلِ تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْعَيْنِ هَمْزَةً وَإِبْدَالُ اللَّامِ يَاءً، وَإِذَا نَقِلَ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: تُبْدَلُ اللَّامُ يَاءً مِنْ غَيْرِ نَقْلِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ النَّقْلِ تَأْخِيرُ حَرْفٍ عَنْ مَوْضِعِهِ وَرَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ وَذَلِكَ إِعْلَالَانِ أَيْضًا، وَإِقْرَارُ الْكَلِمَةِ عَلَى نَظْمِهَا أَوَّلَى»⁽¹⁷⁷⁾.

لقد كان الحرص على بنية اللفظ من الإخلال بها ضابطاً في توجيه العلماء للبنى الصرفية، ووسع ابن جنّي دائرة الوهن في البنى لتشمل ما هو محذوف اللام نحو: سنة، وزاد على ذلك أن جعل التكسير ضرباً من التوهين، وأن ما يطرأ على بنية اللفظ هو لإصلاح الخلل الطارئ على البنية بالتصريف لعنايتهم باللفظ؛ يقول: «فإذا ثبت بما قدمناه أن هذه الأسماء محذوفة اللامات؛ فكأنهم إنما عوضوها الجمع بالواو والنون ممّا لحقها من الجهد والحذف؛ ليكون ذلك عوضاً لها، وذلك أن التكسير ضرب من التوهين والتبديل والإشكال يلحق الكلمة، والجمع بالواو والنون إنما هو للأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها»⁽¹⁷⁸⁾.

وعدم الإخلال بالبنية كان فيصلاً في تفسير إبدال ألف التأنيث همزة: «فإذا وقعت ألف التأنيث بعد ألف المدّ قلبت همزة البتّة كقولك: صحراء وحمراء؛ لأنّ الألفين التقنّا، ومُحال اجتماعهما، وحذف الأولى وتحريكها يخلّ بمقصود المد، وحذف ألف التأنيث يخلّ بالتأنيث فتعين تحريكها، وإذا حُرّكت انقلبت همزة لقرب مخرج الهمزة منها»⁽¹⁷⁹⁾. لقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ أصل حمراء: حمري، على وزن: سكرى؛ «فلما أرادوا أن يكثرُوا أبنية التأنيث ويجعلوا له صيغة ممدودة، كما جعلوا له صيغة مقصورة، ليتوسّعوا بذلك في نظم الشعر والخطابة والسجع، زادوا قبل الألف التي في حمراء ألفاً للمدّ؛ فصارت ألف التأنيث طرفاً بعد ألف زائدة فاجتمعت ألفان؛ فلم يخلُ أن يجمع بينهما، أو يسقطوهما، أو يسقطوا إحداهما أو يحركوا إحداهما، ولا يجوز الجمع بين ألفين لسكونهما، ولا يجوز إسقاطهما، لئلا يختل معنى الاسم، ولا يجوز إسقاط إحداهما، لأنّ كلّ واحد منهما دخل لمعنى، فإسقاطه يخلّ بالمعنى الذي دخل من أجله»⁽¹⁸⁰⁾.

وتبرز قضية عدم الإخلال بالبنية في تفسير قلب ألف فاعل أو فاعلة واوًا في جمع التكسير، نحو هالك وهالك، وطالق وطوالق، وكاتبة وكواتب، فلو جمعنا بين ألف فاعل وألف التكسير لتعذّر ذلك، وحذف أحدهما يخلّ بالتكسير وبنيته، ولم تبدل ياءً لئلا تلتبس بمثال صيرف وصيارف، واختاروا الواو لشبه التصغير بالجمع، لأنّ الألف تبدل واوًا في التصغير في باب فاعل، وألف فاعل حرف معنى، والواو كثرت زيادتها للمعنى أكثر من زيادة الياء له⁽¹⁸¹⁾.

إنّ مراعاة عدم الإخلال بالصيغة وكراهية الثقل اجتماعاً في تفسير سيبويه لعدم تكسير عدوّ على فُعْلٍ قياساً على صبور وصُبُر، قال أبو علي القيسي: «عدوّ وصفٌ، ولكنّه ضارع الاسم، وقد يثنى ويجمع، قال سيبويه: ولم يكسر على فُعْلٍ» وإن كان كصبور، كراهية الاعتلال والإخلال⁽¹⁸²⁾.

إنَّ الحرص على عدم الإخلال باللفظ كان حاضراً في تفسير إبدال الألف من الهمزة «إِذَا اجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ وَسُكِّنَتِ الثَّانِيَةُ وَانْفَتَحَتِ الْأُولَى أُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفاً نَحْو: آدَمَ وَآخَرَ، وَفِي الْفِعْلِ نَحْو: آمَنَ وَآزَرَ؛ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الهمزة إِذَا انْفَرَدَتْ ثَقُلَ النُّطْقُ بِهَا، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا أُخْرَى تَضَاعَفَ الثَّقُلُ، وَإِذَا تَصَاقَبَا وَسُكِّنَتِ الثَّانِيَةُ زِدَادَتِ الْكُلْفَةِ بِالنُّطْقِ بِهِمَا لَا سِيَّما إِذَا أَرَادَ النُّطْقُ بِوَاحِدَةٍ بَعْدَ أُخْرَى، وَمِنْ هُنَا وَجِبَ الإِدْغَامُ فِي الْمُثْلَيْنِ وَالِإِدْغَامُ هُنَا مُسْتَحِيلٌ، وَالْحَذْفُ يُخْلُ بِالكلمة؛ فَتَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَى إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ أَلْفاً لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا»⁽¹⁸³⁾.

لقد منع العلماء الإِدْغَامَ الذي تحققت شروطه إذا كان ذلك يؤدي إلى الإخلال ببنية اللفظ، فقد أدغمت اللام في النون في لفظ النَّاسِ والنَّارِ، ولكنها منعت من الإِدْغَامِ في: (قل نعم) وكلّ منهما واحد، قلت: لأنّ هذا فعل قد أعلّ بحذف عينه، فلم يعلّ ثانياً بحذف لامه، لئلا يصير في الكلمة إجحاف، إذ لم يبق منها إلا حرف واحد⁽¹⁸⁴⁾.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزَنكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: 23] فقد ضعف العلماء الإِدْغَامَ بين الكافين وعدوه من الرديء جداً، وعللوا ذلك بأنّ «الإِدْغَامَ هُنَا إِجْحَافٌ بِالكلمة مِنْ جِهَةِ أَنَّ الحرف المدغم مدفون فيما أدغم فيه فقد ذهب لفظه وحركته، والنون الخفيفة في حكم المذهب أيضاً، فكأنّه قد ذهب من الكلمة حرفان»⁽¹⁸⁵⁾. وبهذه العلة؛ أي: عدم الإجحاف باللفظ والإخلال ببنيتها، علّل العلماء المنع في قوله تعالى: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: 9] قرئ بالإظهار، وقرئ قوله تعالى: ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: 85] بالإِدْغَامِ، مع استوائهما في أنّهما منقوصان. «والفرق بينهما أنّ (يَبْتَغِ) كلمة طويلة فاحتملت الإِدْغَامَ، و(يَخْلُ) كلمة على ثلاثة أحرف وقد سقطت منها الواو، فلو أدغمت اللام لبقى بينهما حرفان، فكان ذلك مؤدياً إلى الإجحاف بها»⁽¹⁸⁶⁾.

إنَّ عدم الإخلال بالبنية كان حاضراً في تفسير مظاهر من الإبدال والإدغام دون النصّ عليه صراحة، ومن أمثلته ما يطالعنا من تفسير سيبويه للفظه (ست) فأصلها سدس، وهي ممّا كثر استعماله في كلامهم، والسين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قويّ، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين؛ «فكروها إدغام الدال فيزداد الحرف سينا، فتلتقي السينات، ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل ممّا فروا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف التاء، كأنه قال: سدّ، ثم أدغم الدال في التاء»⁽¹⁸⁷⁾.

إنَّ توالي الأمثال من المحذورات؛ لأنّه مظهر من مظاهر الإخلال بالنظام الصوتي للألفاظ، ولهذا برزت ظاهرة المغايرة في العربيّة لتحقيق قدر من الانسجام في بنية الألفاظ، وهي مسألة عبّر عنها الخليل بصراحة عندما ربط المغايرة بالمبنى والمعنى، يقول: «التَّلبِيّة: الإجابة، تقول: لَبَيْكَ، معناه: قرباً منك وطاعة، لأنّ الإلباب القرب، أدخلوا الياء كيلا يتغير المعنى، لأنّه لو قال: لَبَيْتُكَ صار من اللَّبَب، واشتبه. يقولون من التَّلبِيّة: لَبَيْتُ بالمكان، ولَبَيْت معناه: أقمت به، وأَلَبَيْتُ أيضاً، ثمّ قلبوا الباء الثّانية إلى الياء استثقالاً للباءات، كما قالوا: تَطَلَّيْتُ من الظَّنِّ، وأَصْلُهُ: تَطَلَّيْتُ»⁽¹⁸⁸⁾.

لقد برز هنا التكامل بين اللفظ والمعنى والحرص عليهما معاً، فالإخلال في اللفظ يقود إلى الإخلال بالمعنى، وإذا كان الإخلال بالمعنى يتحصل دون الإخلال باللفظ أحياناً؛ فذلك أيضاً من المحذورات، وأقصد هنا أن يؤدي التغير إلى اتحاد الصورة الشكلية للفظ الذي يسمح به القياس، فيفضي ذلك إلى خلل بالمعنى، فعلى سبيل منع العلماء إدغام الاسم كلّ وأمثاله وإن كان القياس يبيحه؛ لئلا يلتبس بـ(كلّ) فعلاً، فالإدغام لا يؤدي إلى إخلال ببناء اللفظ بل بدلالته.

وعلى الرغم ممّا أبرزته الدراسات الصوتيّة من تعليل لإبدال الواو أو الياء همزة بعد ألف مزيدة في نحو: بائع، وقائل، فإنّ الحرص على عدم الإخلال بالبنية كان حاضراً في تفسير هذا الإعلال، فإذا بنوا اسم الفاعل من فعل أجوف نحو باع، زادوا قبل هذه الألف التي هي عين الفعل ألفاً ليفرقوا بين الاسم والفعل، فاجتمع ألفان: الزائدة، والمنقلبة، «فلم يخل أن يجمع بينهما، أو يسقطا، أو يسقط أحدهما، أو يحرك أحدهما، والجمع بينهما محال، لأنّه لا يمكن النطق بألفين، وإسقاطهما محال، لأنّه إجحاف بالكلمة، وإخلال بمعناها، ولا يجوز إسقاط أحدهما، لأنّ كلّ واحد منهما دخل لمعنى، ولا يجوز أن تهمز الأولى، لأنّه لا حظّ لها في الحركة، فلم يبق إلّا أن تحرّك الثانية فتقلب همزة وتكسر لوقوعها بعد الألف الزائدة لتكون على وزن ضارب»⁽¹⁸⁹⁾.

إنّ الحرص على عدم الإجحاف باللفظ والإخلال ببنيته تبرز في مسألة بناء المصادر من الأفعال المعتلة العين المزيدة نحو: إقامة وإشارة وإعادة واستقامة واستعادة، ففي هذه الصيغ إعلال بنقل فتحة الواو إلى الساكن قبلها، فتقلب ألفاً، ثم تزال ألف الإفعال والاستفعال، «وهي الثانية منهما لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف من عين الفعل لزيادتها وقربها من الطرف، ولأنّ حذف الأولى بعد إعلالها إجحاف بها؛ ثم يؤتى بتاء التأنيث عوضاً من الألف المحذوفة، فيقال فيهما إقامة واستقامة وتلزم لكونها عوضاً من محذوف»⁽¹⁹⁰⁾.

وبهذه العلة؛ أي: الحرص على عدم الإجحاف باللفظ، علل العلماء إبدال عين لفظ (فوه) ميمًا في حالة عدم الإضافة إلى ضمير ومعاملته معاملة الاسم المعرب بالحركات بدل الأسماء الخمسة، «فإذا استعملته مفرداً أبدلت عينه -وهي الواو- ميمًا، لأنّ الميم أجلد من الواو وأصبر على تحمل الحركات منها. وتلك، أعني الواو، لو حرّكت كما حرّكت باء أب في الأفراد لثقل ذلك، ولو سكّنت

لحذفت للقاء التنوين إذ كان الاسم مصروفًا، ولو حُذفت لبقى اسم ظاهر متمكّن على حرف واحد، وذلك إجحاف شديد بالاسم ونهكٌ له، فلذلك عدلوا في الأفراد عن الواو إلى الميم لكونها من حروف الشفة، كما أن الواو كذلك»⁽¹⁹¹⁾.

وتطالعنا في مواضع كثيرة من التوجيهات للقراءات القرآنية، كان الإخلال بالبنية حاضراً في التوجيه وتعليل الاختيار، ففي قراءة قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 135] قرأ ابن عامر وحمزة: (تَلُوا) بلام مضمومة وواو ساكنة، والباقون بلام ساكنة وواوين بعدها، أولاهما مضمومة، فأما قراءة الواوين فظاهرةٌ لأنه من لَوَى يَلْوِي، «وأما قراءة حمزة وابن عامر ففيها ثلاثة أقوال؛ أحدها: وهو قول الزجاج والفراء والفارسي في إحدى الروايتين عنه - أنه من لَوَى يَلْوِي كقراءة الجماعة، إلا أن الواو المضمومة قُلِبَتْ همزةً كقلبها في (أجوه) و(أقنت) ثم نُقِلَتْ حركةُ هذه الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت فصار (تَلُون) كما ترى، الثاني: أنه من لَوَى يَلْوِي أيضاً، إلا أن الضمة استثقلت على الواو الأولى فنُقِلَتْ إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما الواوان، فحُذِفَ الأول منهما، ويُعْزَى هذا للنحاس، وفي هذين التخريجين نظرٌ، وهو أن لَامَ الكلمة قد حُذِفَتْ أولاً كما قررته فصار وَزْنُهُ: تَفْعُوا، بحذف اللام، ثم حُذِفَت العينُ ثانيًا فصار وَزْنُهُ: تَفُوا، وذلك إجحاف»⁽¹⁹²⁾.

ومن المواطن التي كان فيها الحرص على عدم الإجحاف متكاً للعلماء في الاختيار ما قيل في لفظة (يَسْتَحِي) فللعرب فيها لغتان: منهم من يقول (يَسْتَحِي) بياء واحدة، «وبذلك قرأ ابن كثير في رواية شبل، ومنهم من يقول: (يَسْتَحِي) بيايين، وبه قرأ الباؤون؛ فوجه هذه القراءة: أنه الأصل، ووجه القراءة الأخرى: أنه حذف استثقلاً لاجتماع الياءين؛ كما قالوا: لم أك ولم أدر وما أشبه ذلك، والاختيار في القراءة إثبات الياءين؛ لأنه إذا اعتلّ لام الفعل فلا

ينبغي أن يعتلّ العين؛ لئلا يجتمع في الكلمة اعتلالان؛ لأنّ ذلك إخلال، ولأنّ أكثر القراء عليها، ولأنّها لغة أهل الحجاز، والأخرى لغة بني تميم»⁽¹⁹³⁾.

لقد تجاوز الحرص على عدم الإخلال بالبنية الحروف إلى الحركات القصيرة لأنّها أدوات للمعاني أيضاً، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 128]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: 260]، وقوله: ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: 153]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 143]، فأسكن الراء فيها ابن كثير ويعقوب، ووافقهما في (فصلت) فقط ابن ذكوان وأبو بكر، وقال الزمخشري في قراءة التسكين: «وأرنا، بسكون الراء قياس على فخذ في فخذ، وقد استردلت، لأنّ الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف»⁽¹⁹⁴⁾. ولعبد الخالق عزيمة حديث مفصل في هذه المسألة وفي إنكار التسكين لإخلاله بالبنية⁽¹⁹⁵⁾.

إنّ الإخلال في هذه الألفاظ لم ينتج عن التسكين الذي هو ضرب من التخفيف، ولكنه ناجم من توالي التغيرات على اللفظ الواحد، المائل في حذف حرف العلة والهمزة من الفعل (رأى) في هذه الآيات، وسيكون التسكين تغييراً ثالثاً يخلّ ببنية اللفظ، ويجحف به؛ ومن هنا وصف بالاستكراه والاستبدال.

إنّ المسائل التي كان فيها ضابط عدم الإخلال ببنية اللفظ في باب الإعلال والإدغام والإبدال كثيرة وواسعة الشروع في الدرس اللغوي؛ لأنّ هذه المسائل ميدان تغيرات كثيرة تطرأ على الألفاظ، فلا بدّ مع كثرة التغيرات من معايير تقي اللفظ من الإخلال به وتحفظ له جانبيه: اللفظي والمعنوي، وتحقق للفظ دلالته في الاستعمال، ولهذا نجد أنّ التغيير قد يكون محذوراً مع توافر شروطه القياسية؛ لئلا يؤدي ذلك التغيير إلى خلل في الدلالة التي هي مناط الاستعمال وهدفه.

3 - الإخلال باللفظ بالترخيم:

الترخيم حذف حرف أو أكثر من الاسم في أسلوب النداء، وقد فصل العلماء القول في ضوابط الترخيم بما لا نحتاج معه إلى مزيد شرح⁽¹⁹⁶⁾، وثمة استعمال آخر للترخيم في باب التصغير وهو: «نوع يُسمى تصغير الترخيم، وذلك بحذف الزوائد مع إعطاء ما يليق به من فُعيل أو فُعِيل، كَقَوْلِكَ فِي أَزْهَر: زُهَيْر، وَفِي أَسْوَد: سُؤيد، وَفِي مُنْطَلِق: طَلِيق، وَفِي مُسْتَخْرَج: خَرِيج، وَفِي مُدْخَرَج: دُخَيْرَج، وَفِي زَعْفَرَان: زَعِيفَر، وَلَا فَرْقَ فِي جَوَازِ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ بَيْنَ الْأَعْلَامِ وَغَيْرِهَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَزَعَمَ الْفَرَاءُ وَثَعْلَبُ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْأَعْلَامِ»⁽¹⁹⁷⁾.

إنَّ هذين النوعين من الترخيم يجمعهما ضابط مشترك، فهما قائمان على حذف حروف من اللفظ، وهذا الحذف ضابطه الأساس عدم الإخلال بالبنية، وهي مسألة أشار إليها العلماء منذ مرحلة مبكرة من نشأة الدرس النحوي، فقد برزت عند سيبويه في إشارة إلى عدم جواز حذف أكثر من حرف في المنادى المرخَّم إذا اختل البناء، وأفضى الحذف إلى اللبس⁽¹⁹⁸⁾. وقد أبرز العلماء بعد سيبويه هذا الضابط على النحو الذي يفصله السيرافي في قوله: «الذي يجوز في الترخيم حذف آخر الاسم في النداء من غير إخلال، ولا إجحاف، ولا يجوز الترخيم في غير النداء؛ لأنَّ النداء موضع تخفيف وتغيير؛ إذ هو مفتاح كلام؛ ليقبل عليك المخاطب، فتخبره، أو تستخبره، أو تأمره، أو تنهاه، ولا يجوز ترخيم كلِّ منادى؛ لما يلحق بذلك من الإخلال، أو الإجحاف؛ أمَّا الإخلال؛ فلما قد وجب له بعلة صحيحة أن يجري على أصله في الإعراب، فلورخَّم؛ لأخلَّ به ذلك، لمخالفة مقتضى العلة الصحيحة التي أوجبت له الإعراب»⁽¹⁹⁹⁾.

فعلى الرغم من كون الترخيم باب تغيير، فإنَّ التغيير محكوم بضوابط عدم الإخلال بالبنية، وهذه مسألة كثيرة الدوران في قواعد الحذف، غير أنَّ الواقع الاستعمالي لقواعد الترخيم يؤيد وجود هذه الإخلالات في البنية، سواء في نداء

الترخيم، أم في تصغير الترخيم، ولعلّ الذي يشفع للعربية في هذه المسألة أن بعض العلماء أشاروا إلى قلة هذه الظاهرة في العربية وندرتها، وربما قصرُوا الترخيم على أسماء محدودة، وفي باب النداء يكون هناك سياق مقاميّ يسعف في تحديد الدلالة للمنادى المرخّم، ويمنع الإخلال المحذور، وثمة عناصر لغويّة أشار إليها العلماء في الترخيم كانت مستوحاة من مراعاة عدم الإخلال، وفي الفقرات الآتية أمثلة منها.

على الرغم من الخلاف في ترخيم الاسم الثلاثي بين العلماء، فإنّ الضابط الذي استند إليه المانعون يتعلّق بالإخلال بالبنية، وهذه مسألة وضحها الرّمانيّ بقوله: «ولم لا يجوز ترخيم اسم على ثلاثة أحرف، ليست فيه الهاء؟ وهل ذلك لأنّه لما كان المطلوب بالتّرخيم تخفيف الاسم، وكانت الثلاثة أخفّ الأسماء وأمكنها وأكثرها استعمالاً؛ لم يجز أن يرخّم؛ لأنّه الأخفّ وترخيمه يخرج عن المطلوب بالتّرخيم - وهو التخفيف - إلى الإخلال به، والإخلال ثقیل على الطّباع في الكلام»⁽²⁰⁰⁾.

لقد قيّد العلماء التّرخيم بقيود تمنع الإخلال بالبنية فلا يجوز ترخيم كلّ منادى؛ لما يلحق اللفظ بذلك من الإخلال أو الإجحاف به؛ «فلا يجوز ترخيم الاسم المنون في النداء؛ لأنّ التنوين يمنع من ذلك؛ إذ العلة التي أوجبت زيادته تمنع من حذف ما هو على أصله في الإعراب بعلة صحيحة، والتّرخيم يذهب الإعراب الذي قد وجب للاسم، فلا يجوز ذلك، ولا يجوز ترخيم المندوب؛ لأنّه لا يجتمع عليه حذف علامة الندبة، وحذف آخره، ولا تثبت علامة الندبة مع التّرخيم؛ لأنّها بمنزلة التنوين في الزيادة والمعاقبة»⁽²⁰¹⁾.

لقد حصر العلماء التّرخيم في النداء إلا أن يضطر شاعر، ولا يقع في مضاف إليه، ولا مضاف، ولا يجوز في وصف، ولا في اسم منون في النداء، ولا يرخم المستغاث به إذا كان مجروراً؛ لأنّه بمنزلة المضاف، ولا يرخم الاسم

المندوب⁽²⁰²⁾، وهذه الممنوعات من الترخيم ضابطها ما يحصل في اللفظ من الإخلال المؤدي إلى اللبس، والأصل في الترخيم حذف حرف واحد من اللفظ إلا أنهم ذكروا أمثلة على ألفاظ حذف منها حرفان، ومن الملاحظ على هذه الألفاظ أن المحذوف من الحروف الزوائد نحو: يا عثم، في عثمان، ويا مرو في مروان، ويا مسلم، في رجل اسمه: مسلمون، وشرط الحذف ألا يؤدي إلى لفظ يقل عن ثلاثة أحرف⁽²⁰³⁾.

فالتركيز على حذف الزوائد منطلقه المحافظة على الحد الأدنى لبناء الاسم بالمحافظة على الأصول، وهو الضابط نفسه الذي اشترط فيه العلماء ألا يقل اللفظ المُرَّخَم عن ثلاثة أحرف بعد الترخيم، وهو المانع أيضاً من الترخيم الذي يؤدي إلى حذف لواحق صرفية لها قيم دلالية خاصة كالندبة والاستغاثة.

لقد منع العلماء ترخيم الاسم المحكيّ نحو تأبط شراً، وشاب قرناها، وبرق نحره؛ لأنّ الترخيم يفضي إلى نقض الغرض من الحكاية، وهذا إخلال باللفظ يفضي إلى فساد في المعنى، لهذا قال سيبويه: «واعلم أنّ الحكاية لا ترخّم؛ لأنّك لا تريد أن ترخم غير منادى»⁽²⁰⁴⁾. فالترخيم ينقض الغرض من الحكاية التي يقوم معناها بتمام المحكيّ⁽²⁰⁵⁾. وامتدّ هذا الحكم في المنع إلى منع تصغير المحكي لنقض الحكاية⁽²⁰⁶⁾.

وأقول: إنّ الترخيم مدخل لبس في العربية ما لم يستند المتكلم إلى سياق، ففي قولنا: يا مرو، يحتمل أن يكون المنادى مروان أو مروة أو مروى؛ ولهذا نجد أنّ معظم الألفاظ التي حصل فيها حذف أكثر من حرف هي من باب الأمثلة الصناعية التي يتمثّل بها للتدريب والإحاطة بالقواعد، وقد علّق ابن السراج على مذهب الكوفيين في إسقاط الزوائد بقوله: «والكوفيون يجيزون: يا جرجر في جرة، وفي حولايا (وهو اسم رجل): يا حول، فيحذفون الزوائد كلّها، وهذا إخلال بالاسم، يسقطون فيه ثلاثة أحرف، فيها حرف متحرك، ولا نظير لهذا في كلام العرب»⁽²⁰⁷⁾.

إنّ الذي يؤيّد أهمية السياق في الحكم على التّرخيم قبولاً أو رفضاً ما يطالعنا من نصوص شتى تشير إلى أهمية كثرة الاستعمال في ترخيم ما ليس حقه التّرخيم، فالأصل في الاسم المرخم أن يكون علماً، ولكنهم رخموا (صاحب) لكثرة الاستعمال وهو ليس علماً، «ويلزم من رخم غير العلم أن يقول في ترخيم (مسلمين): يا مسلم أقلبوا، فإن قال: هذا يلبس، قيل له: وترخيم الثلاثي يخل بالاسم، فإذا جاز الإخلال للتخفيف؛ جاز الإلباس لما يصحبه من البيان الذي ينفيه عن الاسم. ويجوز: يا صاح؛ لكثرة استعمال صاحب، ولا يجوز في راكب: يا راك»⁽²⁰⁸⁾.

ويؤكد هذا ما سبق إليه سيبويه من القول بعدم حذف الزوائد؛ لأنّ حذفها إخلال مفرط بالاسم كما قال: «فأجروا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فكروا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شبهوها به، وما جعلوها بمنزلته. ولو حذفوا من سميدع حرفين لحذفوا من مهاجر حرفين؛ فقالوا: يا مُها، وهذا لا يكون، لأنّه إخلال مُفرط بما هو من نفس الحرف»⁽²⁰⁹⁾. وهذا الحكم في عدم جواز الحذف استقرّ في النظرية النحويّة؛ فما رخم بحذف الهاء لا يجوز أن يُرخم بعد ذلك، وإن كان قابلاً للتّرخيم، بل يُكتفى بحذف الهاء، قلّت الحروف أو كثرت، وسواء ما كان ما قبل الهاء زائداً أم غير زائد، «فالمنع ظاهر، لأنّ الحذف بعد الحذف إخلال، وإن كان زائداً لا يصلح للحذف، كالألف والنون في (مرجانة)، فإنّهما صاراً بدخول الهاء عليهما كالأصلي الذي ليس بزائد»⁽²¹⁰⁾.

ومن هذه الضوابط التي بنى عليها العلماء التّرخيم ولها صلة ببنية اللفظ أنّ الذي يجوز في ترخيم ما آخره الهاء هو حذف (الهاء)؛ لأنّ الهاء، بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فهو ليس من أصل اللفظ، فلا يلحق الاسم المرخم بحذفها وهنّ، ولا يجوز أن يحذف معها شيء من الزوائد التي قبلها؛ لأنّها أثبت منها، والحرف الأصلي أقوى من الزائد، ولا يجوز ترخيم النكرة في الرأي الغالب للإخلال بمعناها، فالاسم المنون لا يجوز ترخيمه⁽²¹¹⁾.

ومن مظاهر مراعاتهم لعدم الإخلال باللفظ أنهم أجازوا حذف الهاء للترخيم، ولكن إذا كانت الهاء للفرق بين المذكر والمؤنث وحذفها يلبس فقد منعوا حذفها؛ فيجوز أن تقول: يا طَلْحُ أَقْبَل، ولا يجوز في (خبیثة): يا خَبِيثُ أَقْبَلِي؛ لأنَّ الهاء للفرق بين المذكر والمؤنث في المعنى، أمَّا طلحة فحذفت الهاء منه؛ لأنها لتأنيث الاسم فقط، فلا يخلُ حذفها بالمعنى، ولا ببنية الاسم؛ «وترك الحذف فيما ليست فيه الهاء أكثر؛ لأنَّه أبعد من الإخلال بالاسم بحذف التنوين، وإذهاب الإعراب، وحذف حرف من نفس الاسم، ولكنَّه جائز؛ لما يكون في النداء من البيان بالإقبال على المنادى، والإشارة إليه»⁽²¹²⁾.

وعلى الرغم من أنَّ الضابط الرئيس في الترخيم ألا يقع في اسم من ثلاثة أحرف، إلاَّ أنهم «أجازوا ترخيم ما كان منها على ثلاثة أحرف نحو: ثُبة وهبة؛ لأنَّ التاء في حكم الانفصال؛ لحكم العرب لها بحكم ما ليس من حروف الاسم، حيث قالوا: حُنَيْظَلَة تصغير حنظلة، وإذا كان كذلك فليس في حذفها إخلال بالكلمة التي هي فيها»⁽²¹³⁾، «وإذا وقفت عليها بعد الترخيم ألحقت الهاء لبيان الحركة، تقول: يا طَلْحُ أَقْبَل، فإذا وقفت، قلت: يا طَلْحَه، وسبب ذلك أنهم كرهوا حذف الحركة للوقف بعد حذف التاء للترخيم؛ لما في ذلك من الإجحاف»⁽²¹⁴⁾.

لقد قصر العلماء الترخيم في النداء على الاسم المنادى المبني، وعلَّل العكبري اختصاصه بالمبني بسببين: «أحدهما أنَّه مَعْرُوفٌ بِنَفْسِهِ لَا بِالإِضَافَةِ، وَذَلِكَ بُنِيَ كَمَا بُنِيَ ضَمِيرُ الْخُطَابِ، وَالثَّانِي أَنَّه لَوْ حُذِفَ مِنَ الْمَعْرَبِ لَسَقَطَ مِنْهُ الإِعْرَابُ وَحَرْفُهُ، وَذَلِكَ إِجْحَافٌ، وَالْمَبْنِيُّ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ إِلَّا حَرْفٌ لَا إِعْرَابَ فِيهِ»⁽²¹⁵⁾. وهذه العلة نجدُها حاضرة في تعليل عدم ترخيم المُبْهَم لضعفه بالإبهام، فلا يضعف بالحذف، وأنَّ إبهامه يقربُه من النكرة، والنكرة لا ترخَّم، وَالثَّالِثُ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ لـ (أَيِّ) فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ حَذْفَيْنِ⁽²¹⁶⁾.

وكان تدارك الإخلال حاضراً في تفسير ترك الحذف فيما ليست فيه الهاء أكثر ممّا في الهاء؛ لأنّه «أبعد من الإخلال بالاسم بحذف التنوين، وإنّ هاب الإعراب، وحذف حرف من نفس الاسم، فهذا كالإجحاف به، فقلّ في الكلام؛ لهذه العلّة»⁽²¹⁷⁾.

إنّ ما استعرضناه من نصوص ومواطن من حرصهم على عدم الإخلال في باب الترّخيم يكشف بوضوح رسوخ هذه المسألة في التفكير النحويّ، وسيطرتها على مسائل هذا الباب، ولا أرى أنّ من يدعون إلى نفي الترّخيم إلّا فيما ورد مسموعاً من العرب يبتعدون عن الحذر من الإخلال المتحصل بالتغيير في باب الحذف.

وعودة إلى النوع الثاني من الترّخيم وهو تصغير الترّخيم، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنّه مدخل لبس وغموض في العربيّة، وأنّ أمثلته في الغالب مصنوعة، والسبب أنّ الترّخيم يخلّ بالبنية إلى الحد الذي تتلاشى فيه الدلالة على الأصل المصغّر⁽²¹⁸⁾. إنّ هذا الإخلال أقرّ به العلماء قديماً؛ ففي الحديث عن حذف الحرف الأصلي والزائد في الترّخيم، فقد ذهب فريق من العلماء إلى القول في باب الترّخيم: إنّ حذف حرف المعنى إخلال بالكلمة، كما أنّ حذف الحرف الأصلي إخلال بالكلمة، بخلاف الزائد الذي لا يدلّ على معنى فإنّه غير مخلّ. ورد الشاطبيّ على ذلك بما يجيز هذا الترّخيم وإن كان مخلّاً، يقول: «فالجواب أنّ هذا غير لازم؛ إذ لو اعتبر هذا لم يصحّ تصغير ترّخيم، من حيث كانت الأبنية قد تدلّ على معنى مع الزيادة ولا تدلّ عليه دونها، فتحذف الزائد فيكون ذلك إخلالاً بمعنى البنية، ولم يمنع ذلك من جواز هذا التّصغير، كضارب وقائم ومستخرج، ونحو أسماء المصادر والزمان والمكان نحو: مضرب، ومخرّج، وما أشبه ذلك، وإذا ثبت هذا وأنّه غير معتبر باتفاق مع ثبوت الإخلال بمعنى ما متعلّق بالزوائد فكذلك ما ذكرتم»⁽²¹⁹⁾.

لقد تراءى الحرص على عدم الإخلال بالبنية في مسألة حذف الحرف الأصلي من اللفظ، فالأصل فيه ألا يحذف لا في التصغير القياسي ولا في تصغير ترخيم، ولذلك عدّوا ما جاء من ألفاظ حذف فيها بعض الحروف الأصلية من الشذوذ والنوادر؛ «لأنّ العرب لا تتجرأ على حذف الأصلي؛ فراراً من الإخلال بالبنية من غير ضرورة، اللهم إلا أن يكون الاسم خماسياً لا تقوم مع كماله بنية التصغير فإنّه يحذف، وليس بمخصوص بالتّرخيم، بل يجري في التصغير كلّهُ، وقد تقدم ذلك. فإن جاء ما حذف منه الأصلي فشاذاً محفوظاً، نحو ما حكى سيبويه عن الخليل أنّه سمع في إبراهيم وإسماعيل بُرَيْهٌ وَسُمَيْعٌ، والقياس على مذهب سيبويه في هذا التصغير: بُرَيْهِيْمٌ وَسُمَيْعِيْلٌ»⁽²²⁰⁾.

إنّ الذي يتجلّى لنا من هذه التفصيلات والأمثلة المتنوعة من تصغير التّرخيم التي تطالعنا في مصادر العربيّة ومؤلّفات النحاة هو أنّه مظهر إخلال وباب لبس في العربيّة، وأحسب أنّ ما هو ثابت منه في استعمالات العرب الذين يحتجّ بلغتهم شبه نادر في تداوله.

4 - الإخلال باللفظ في باب النسب:

لقد كان عدم الإخلال حاضراً في تفسير أنماط من النسب في اللغة، والنسب باب شذوذ وتغيير مشهور في العربية، وكلّما زادت التغييرات زادت احتمالات الإخلال في البنية والمعنى، ولهذا يطالعنا كثير من الدراسات التي تحدثت عن اللبس في باب النسب في العربيّة وأبرزت مظاهره⁽²²¹⁾، وهي دراسات لا تخلو من الإشارة إلى أنّ قسماً كبيراً من شواذ النسب جنحت إليه العرب للتمييز بين المعاني التي تتحد في الشكل لو جرت على القياس، فلجأت إلى الإخلال ببنية النسب القياسي بالشذوذ لتحقيق معنى خاص باللفظ، منها على سبيل المثال ما قيل في النسب إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم: مَدَنِيٌّ، وإلى مدينة المنصور بالعراق: مَدِينِيٌّ، وإلى مدينة كسرى: مَدَائِنِيٌّ.

ومن أمثلة النّسب التي كان الهروب من الإخلال حاضراً في توجيهها ما ذكره سيبويه في النّسب إلى مهميم: مهيميّ؛ «لأنّك إذ حذفت الياء التي تلي الميم صرت إلى مثل أسيدي فتقول: مهيميّ، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف كما أنّهم إذا حقروا عيّضُموز لم يحذفوا الواو؛ لأنّهم لو حذفوا الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفاً آخر حتّى يصير إلى مثال التحقير، فكرهوا أن يحملوا عليه هذا وحذف الياء»⁽²²²⁾؛ ولذلك قالوا فيها: مهيميّ فلا تحذف منها شيئاً، وقد لامس الزمخشريّ سبباً لهذا الاختلاف في صيغة النّسب عندما فرّق بين النّسب إلى (مُهيم) تصغير المهموم فلا يقال فيه إلا مُهيميّ على التعويض، والقياس في مُهيم من هيمه: مُهيميّ بالحذف⁽²²³⁾.

وقد فسّر الرضي هذا الرأي وربطه صراحة بالإخلال بالبنية في قوله: «إنّك إذا نسبت إلى مُهيم الذي فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً، قال: لأنّا إن حذفنا الياء التي قبل الميم بقي مُهيم، والنسبة إلى مُهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهيميّ، كما يقال في حُمير: حُميريّ، فيصير ذلك إخلالاً به، يعني تختل الكلمة بحذف الياءين منها، فاختراروا ما لا يوجب حذف شيئ»⁽²²⁴⁾.

إنّ أحد ضوابط النّسب الراسخة في قياسيته هي حذف التاء من الاسم المنسوب مهما كان نوعه، سواء مؤنثاً حقيقياً أو لفظياً، والسبب أنّ الجمع بين التاء وعلامة النّسب يخلّ ببناء اللفظ، فحذفوا تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين؛ "إحدهما قبل الياء والأخرى بعدها لو لم تحذف، إذ كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثاً بالتاء، إذ كنت تقول: امرأة كوفتية، ثم طرد حذفها في المنسوب المذكّر، نحو رجل كوفي قيل: إنّما حذفت؛ لأنّ الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا، في إفادة الوحدة والمبالغة، وفي كونها لا لمعنى، فلو لم تحذف لكان كأنّه اجتمع ياءان أو تاءان، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفيّة وبصريّة، إذ هذا أيضاً جمع بينهما»⁽²²⁵⁾.

إنّ هذا الإخلال بالبنية هو التعليل لحذف كلّ ياء مشددة مزيدة في الآخر، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا معنى، فيُنسب إلى بصريّ وروميّ وأحمريّ وكُرسِيّ: بَصْرِيّ وَرُومِيّ وَأَحْمَرِيّ وَكُرسِيّ، كراهة لاجتماعهما وثقلها وإخلالها بالنظام التركيبي للفظ، والقول نفسه في الاسم المثنى والمجموع جمع سلامة، والمزيد بألف ونون، لئلا تتوالى العلامات على اللفظ فيختلّ بناؤه.

إنّنا لا يمكن أن نغفل أثر التغييرات الصرفيّة الطارئة على اللفظ المنسوب، التي تحصل بسبب الحرص على إصلاح بنية اللفظ، فالمنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطها مكسورٌ وجب فتحه في النسب، نحو: نَمِرٍ نَمَرِيٍّ؛ لأنّك لو لم تفتح له لصارت جميع حروف الكلمة على غاية من الثقل بتتابع الأمثال: من الياء والكسرة، «إذ في نحو إبلي لم يخلص منها حرف، وفي نحو نَمَرِيٍّ ودُبُلِيٍّ وخَرَبِيٍّ لم يخلص منها إلا أول الحروف، وأمّا نحو: عَضُدِيٍّ وَعُنْقِيٍّ فإنّه وإن استولت الثقلاء أيضًا على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أنّ تغاير الثقلاء هوّن الأمر، لأنّ الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أيضًا، وكلّ كثير عدو للطبيعة»⁽²²⁶⁾.

إنّ الحرص على عدم الإخلال بالبنية يفسّر التخفيف بحذف بعض الحروف في صيغتي: فَعِيلٌ وفُعِيلٌ، المُعْتَلَتِيّ اللام ياءً، وذلك عند النسب إليهما وجلب الواو قبل ياء النسب، نحو: عَلِيٍّ وَقُصَيٍّ، فخففوا لأجل الثقل المفرط لو قيل: عَلِيٍّ وَقُصَيٍّ؛ فالنسبة إلى علي وعليه عَلَوِيٍّ، وكذا قُصَيٍّ وأمية: قَصَوِيٍّ وأمويٍّ، «وتقلب الياء الباقية واوًا لئلا يتوالى الأمثال، فإنّ الواو وإن كانت أثقل من الياء وانفردت، لكنّهم استراحوا إليها من ثقل تتالي الأمثال كما ذكرنا، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو: ظَبْيِيٍّ؛ لأنّ ذلك

السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور»⁽²²⁷⁾. إننا نلمح من هذه النصوص قاعدة راسخة في نظرية الصّرف، وهي توالي الأمثال والنفور منها، وهذا يدعونا إلى القول: إنّ توالي المتماثلات في بنية اللفظ مظهر من مظاهر الإخلال بنظام الكلمة، والتخلص من توالي المتماثلات بالحذف أو التسكين أو الإبدال أو المغايرة وجه من وجوه إصلاح الخلل في بنية اللفظ، وهذه مسألة سنأتي على بعض مظاهرها في الفقرات الآتية.

إنّ هذا الإخلال الذي يلحق اللفظ بالنسب هو ما فسّر به العلماء قلب الألف واوًا في الاسم المقصور عند النسب إليه، «إذا نسبت إلى مقصور ثلاثي قلبت ألفه واوًا؛ لأنّ ياء النسب لا يسكن ما قبلها، والألف لا تكون إلا ساكنة، وقلبت واوًا لا غير، سواء كان أصلها الواو أو غيرها؛ لأنّها مع ياء النسب أخف من الياء ولم تحذف الألف لالتقاء الساكنين؛ لأن الاسم الثلاثي أقل الأصول فالحذف منه إجحاف به وموّد إلى اللبس»⁽²²⁸⁾.

ويطالعنا ابن الخباز بتعليل لهذه الواو يعتمد على مراعاة عدم الإخلال بالبنية في قوله: «فإن نسبت إلى المقصور فلا يخلو من أن تكون ألفه ثالثة أو رابعة أو فوق ذلك، فإن كانت ثالثة: أثبتت وقلبت واوًا سواء أكانت من بنات الياء أو من بنات الواو، تقول في فتى: فتويّ، وفي قناة: قنويّ، أمّا إثباته؛ فلأنّها بدل من أصل فحذفها إجحاف بالاسم لنقصه عن أقل الأصول، وقلبها واوًا لأنّ بعدها ياء ي النسب فلو قلبتها ياء مع أنّ قبلها حركة لتوالت حركتان، وثلاث ياءات، ولأنّها تصير في بعض المواضع إلى أربع ياءات لو قلبتها ياء نحو النسب إلى الحيا بمعنى المطر»⁽²²⁹⁾.

ويبدو لي أنّ التغييرات الطارئة على النسب إلى طيّ هي من باب الحرص على عدم الإخلال ببنية اللفظ بتوالي المتماثلات، فالإخلال لا يتحصل بالحذف بل قد يكون بالثقل، وقد قال سيبويه: «ولا أراهم قالوا: طائيّ إلا فرارًا من طيئيّ،

وكان القياس طَيِّئًا وتقديرها طَيِّعِيٌّ، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا، كما قالوا في زَبِينَةَ: زَبَانِيٌّ⁽²³⁰⁾. وهذه المسألة فصل ابن يعيش القول فيها بأن «قالوا في النسب إلى طَيِّئٍ: طَائِيٍّ، والأصل: طَيِّئِيٌّ، فاستثقلوا اجتماع الياءات مع كسرة، فحذفوا الياء الأولى، فصار: طَيِّئِيًّا، كما قالوا: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ، في سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ، ثم أبدلوا من الياء أَلْفًا، فقالوا: طَائِيٌّ للفتحة قبلها، والذي حملهم على ذلك طلبُ الخَفَّةِ»⁽²³¹⁾.

إنَّ حرصهم على عدم الإخلال باللفظ في بنيته دفعهم لركوب الثقل في سبيل إخراج اللفظ أحسن مخرج، وقد تمثّل ذلك جليًّا في النسب إلى آية وراية «آئي ورائي، وأصلهما: أيي ورايي إلا أنَّ بعضهم كره ذلك فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف، ولا تجتمع ثلاث ياءات. هذا مع إحاطتنا علمًا بأنَّ الهمزة أثقل من الياء. وعلى ذلك أيضًا قال بعضهم فيهما: راوي وآوي فأبدلها واوًا، ومعلوم أيضًا أنَّ الواو أثقل من الياء»⁽²³²⁾.

لقد عبّر العلماء عن مسألة الإصلاح للفظ بمصطلح الهروب، وهذا أمر شائع في تعبيرات النحاة في تعبيرهم عن التخلص من الإخلال⁽²³³⁾، ونسوق عليه هنا أمثلة مختصرة رغبة في الاختصار، فمما ورد منه عند ابن جنِّي قوله: «وعلى نحو من هذا أجازوا في فعاليل من رميت: رماوي ورمائي فأبدلوا الياء من رمائي تارة واوًا وأخرى همزة - وكلتاها أثقل من الياء - لتختلف الحروف. وإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو ظَلْتُ ومُسْتُ وأَحْسْتُ وظنْتُ ذاك؛ أي: ظننْتُ، كان الإبدال أحسن وأسوغ؛ لأنَّه أقلُّ فحشًا من الحذف، وأقرب»⁽²³⁴⁾.

إنَّ التعبير عن الإخلال بالهروب نجد له أمثلة غزيرة في مصادر اللغة، فما عبّر عنه سيبويه بالفرار في حديثه عن (طَائِيٍّ)⁽²³⁵⁾، عبّر عنه العكبريُّ بالهروب في اللفظة نفسها وفي نظائرها، يقول: «فأما فَعُولَةٌ نحو شَنُوءَةٍ فمذهب سِيبَوَيْهِ

الحذف والفتح، فتقول: سَنَنْي فرارًا من ثَقَلِ الضمِّ وَالْوَاوِ وَالْكَسْرِ وَالْيَاءِ ... وَمَا شَذَّ فِي النَّسَبِ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: طَائِيٍّ، وَأَصْلُهُ طَيْئِيٌّ لِأَنَّ الْمُنْسَوْبَ إِلَيْهِ طَيْئٌ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَّةُ وَأُبْدِلَتِ السَّاكِنَةُ أَلِفًا، وَكَأَنَّهُمْ هَرَبُوا مِنَ الْأَصْلِ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ بِكَثْرَةِ الْيَاءَاتِ وَأَنَّ فِي الْهَمْزَةِ ثَقُلًا»⁽²³⁶⁾.

إنَّ هذه المظاهر من التغييرات في باب النسب، التي لا ادَّعى فيها الاستقصاء، تدلُّ على حضور فكرة الإخلال باللفظ في الفكر الصرفي، وهي مسألة لا تنفك عن صلتها في مجمل التغييرات الصرفية في أبواب الصرف الأخرى.

إنَّ الذي يظهر لنا ونطمئن إليه هو هذا الحضور القويِّ لعلَّة منع الإخلال باللفظ والإجحاف به في تفسير التغييرات الطارئة على اللفظ، والاعتداد به مدخلًا في قبول الصيغة المتطورة أو ردّها، والإخلال الذي تعدّدت مظاهره في هذه الدراسة يدور في محورين: إخلال بالحذف، وإخلال بالتبديلات الصوتية الصرفية الحادثة بالإعلال والإدغام والإبدال والتصغير والنسب.

إنَّ الإخلال بالبنية مسألة لا تنفك عن حرصهم على مسألتين: إخراج اللفظ أحسن مخرج، ومراعاة المعنى والحذر من اللبس، وهذه مسألة كان لابن جنِّي فضل سبق في الحديث عنها، وإبراز عناية العرب بألفاظها، وحرصها على بلوغ معانيها، يقول: «وذلك أَنَّ العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها؛ فإنَّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها، فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنَّها لما كانت عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها، وبالفحوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد»⁽²³⁷⁾.

لقد اقترن التغيير في النسب بضوابط أخرى مثل توالي الأمثال، فلذلك حرص العرب على التغيير الذي لا يفضي إلى التوالي المكروه في الأصوات، وهذه مسائل أورد عليها السيوطي أمثلة في باب (اجتماع الأمثال مكروه) نحو: شجويّ، وحيويّ، وتحويّ في تحية⁽²³⁸⁾.

لقد جاءت التغييرات الطارئة على اللفظ أحياناً غير متوافقة مع القاعدة اللغوية، وإنما كان ذلك الانحراف عن القياس للحرص على بلوغ المعنى والمقصد من الصيغة الصرفية وتحقيق دلالتها، فالأصل في قواعد الصّرف في الفعل المضارع المغايرة في بنائه للماضي في حركة العين يستثنى من ذلك ما فيه حرف حلقيّ نحو فَتَحَ يَفْتَحُ، أو ما جاء على باب فعل مضموم العين، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، ولسنا هنا في صدد الحديث عن الاستثناءات وما بسطه العلماء من أقوال في هذه المسألة، ولكن دعونا ننظر كيف تعامل العرب مع الفعل المزيد نحو: تَغَاوَلَ يَتَغَاوَلُ الذي لم يحصل فيه مغايرة، لنجد ابن جنّي يفسّر ذلك بالحرص على المعنى وبلوغ الدلالة، يقول: «قد كان القياس أن يكسروه لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، كما قالوا: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وركب يركب، وكأنّهم إنّما هربوا إلى الفتح؛ لأنّهم لو قالوا: يتغافل لأشبه آخره آخر المصادر نحو: التغافل والتعالم، ولو كسروه لأشبه آخر الجمع نحو: تتافل وتناضب جمع تتفل وتنضب، فأرادوا أن يباعدوا بين الفعل وبين المصدر والجمع»⁽²³⁹⁾.

إنّ التكامل والتكافل بين اللفظ والمعنى، والحرص على عدم الإجحاف باللفظ وتحسينه لئلا يخلّ بالمعنى لا يتحصّل بالعناية بالصيغة وحدها، فالصيغة مجالها الحيوي هو التراكيب، ولهذا نجد الحرص على عدم الإخلال بالمعنى والتراكيب ملازماً لحرصهم على عدم الإخلال باللفظ؛ لأنّ الإخلال باللفظ مدعاة للإخلال بالمعنى، والإخلال بالتراكيب إساءة لاستعمال الألفاظ،

وكلاهما مدخل لتيه المقاصد والمعاني وعدم بلوغها. إنَّ هذا التكامل يستدعي منّا أن نكمل المحور الثاني من البحث وهو الإخلال بالمعنى والتراكيب لتتضح معالم هذه الثنائيّة؛ أقصد: اللفظ والمعنى، في الفكر النحويّ العربيّ.

ثانيًا - الإخلال بالمعنى في النحو:

إنَّ المطالع لمصادر اللغة وما فيها من مصنفات يجد النصّ على الإخلال بالمعنى والحرص من عدم الوقوع فيه شائعاً في استعمالات العلماء شيوعاً يرتقي إلى حدّ الظاهرة، وهذه واحدة من أشهر مباحث علم البلاغة، وهذه المسألة في النحو كانت من القضايا التي سيطرت على الفكر النحويّ، ولعلّ ابن جنّي لم يفرد باباً لها إلّا وهو يلحظ أنّ هناك من يدعي عناية العرب بألفاظها وإهمالها لمعانيها، ولا سيّما أنه هو الذي أفرد باباً أسماه (باب في إصلاح اللفظ)، عرض فيه مظاهر عناية العرب في تحسين الألفاظ، وأفرد الباب المشهور في كتابه الخصائص الذي بلغ خمسين صفحة، وعنوانه (باب في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني)⁽²⁴⁰⁾، وقد صال فيه ابن جنّي مع مظاهر من العناية باللفظ المفضية إلى العناية بالمعنى، ونحن هنا مضطرون إلى بعض الاقتباسات من هذا الباب لما فيها من دُرر التعبير عن هذه المسألة.

يقول ابن جنّي وهو يتحدث عن تكامل اللفظ والمعنى في تحقيق المقاصد من استعمال اللغة: «فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها، وحسّنها وحماوا حواشيها، وهذبوها وصقلوا غروبها (أطرافها) وأرهفوها، فلا ترين أنّ العناية إذ ذاك إنّما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها»⁽²⁴¹⁾. وفي الباب نفسه يؤكّد ابن جنّي هذه الحقيقة في قوله: «فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً وحجماً محتقراً. وهذا الشمس إنارة مع أدنى تأمل»⁽²⁴²⁾.

وقد كشف ابن جنّي عن مبالغتهم في حرصهم على شرف معنى في قوله: «فكأنّ العرب إنّما تحلي ألفاظها وتدبجها وتشيعها وتزخرفها؛ عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلًا بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إن من الشعر لحكمًا وإن من البيان لسحرا، فإذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم التي جعلت مصايد وأشراكًا للقلوب، وسببًا وسُلْمًا إلى تحصيل المطلوب، عرف بذلك أنّ الألفاظ خدَم للمعاني، والمخدوم - لا شك - أشرف من الخادم»⁽²⁴³⁾.

لقد كانت مسألة عدم الإخلال بالمعنى في التراكيب حاضرة في معظم قضايا النحو؛ لأنّ ذلك يتوقف عليه مقبولية التّركيب أو رفضه، وبه يقاس الفهم والإفهام من التّركيب، وكان المعنى واحدًا من أكثر الأسس شهرة في توجيه التراكيب وتأويلها واختيار التوجيه الأنسب في باب القراءات القرآنية، وقد كان المعنى حاضرًا في بنية الكلمات، وفي التراكيب، حتّى أنّهم عللوا مكان الحركات الإعرابية من الألفاظ تعليلًا يرتبط ببنية اللفظ ومعناه، فإن قيل: ولم كان الإعراب في آخر الكلمة، ولم يكن في أولها، ولا في وسطها؟ «قيل: إنّما كان كذلك لوجهين: أحدهما: أنّ الإعراب دليل، والمعرّب مدلول عليه. ولا يصحّ إقامة الدليل إلا بعد تقدّم ذكر المدلول عليه؛ فلذلك كان الإعراب آخرًا. الوجه الثاني: أنّه لما احتيج إلى الإعراب، لم يخل من أن يكون أولًا، أو وسطًا، أو آخرًا. فلم يجر أن يكون أولًا، لأنّ الحرف الأول لا يكون إلا متحركًا. فلو جعل الإعراب أولًا، لم يعلم إعراب هو أم بناء، ومع ذلك، فإنّ من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال. فلو كان الإعراب أولًا لامتنع منها الجزم، إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكنًا. ولم يُجعل وسطًا، لأنّ بوسط الكلمة يعرف وزنها: هل هي على «فعل»، كـ «فرس»، أو «فعل»، كـ «كتف»، أو على «فعل» كـ «عَضُد»، مع أنّ من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له. فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه،

لم يبق إلا جعل الإعراب آخرًا، فاعرفه»⁽²⁴⁴⁾. إنَّ هذا التعليل والتبرير للحركة الإعرابية برزَ مبكرًا في الفكر النحويّ، ونصَّ عليه العلماء في العلل النحويّة، وربطوا موضعية الإعراب بالمعاني⁽²⁴⁵⁾.

لقد كانت صحة التراكيب معيارًا أساسيًا في الحكم بالمقبولية أو الرفض للاستعمالات اللغويّة، ولهذا نجد الأحكام التقويمية اللغويّة حاضرة بقوة في التفكير النحويّ، وهي تصنف الاستعمالات وتصفها بالحسن أو القبح أو الصواب أو الغلط أو الرداءة أو غير ذلك من الأحكام، وللمعنى نصيب وافر في أسس الأحكام، ولكنّ واحدًا من أشهر الأحكام يتصل بالنظام النحويّ ومراعاة الرتب والمنازل النحويّة ومقتضيات التلازم، فقد وصف سيبويه ما خالف الرتبة وما لم يراعِ منازل الكلم بالقبيح في قوله: «وأما المستقيم القبيح فأنّ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكى زيدًا يأتيك، وأشباه هذا»⁽²⁴⁶⁾. وهذه التراكيب التي ذكرها سيبويه على سبيل التمثيل فيها إخلال بنظام الجملة العربيّة، وبكل تأكيد أنّ هذه الإخلالات تفضي إلى خلل المعنى، إذا ما تهاونا في ضوابط الإسناد والتلازم والرتبة.

ولتسهيل تناول موضوع الإخلال بالمعنى وحسن تقسيمه، رأيتُ أن أجعل هذا الموضوع في فرعين: أولهما الإخلال بالمعنى في البنى الصرفيّة، والثاني الإخلال بالمعنى في التراكيب.

1) الإخلال بالمعنى في دلالة المباني الصرفيّة:

لقد حرص العرب على أن تكون الصيغ الصرفيّة دالة على المعاني ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، ومع هذا الحرص نجد أبنية صرفيّة متعددة الدلالات متشعبة المعاني، كصيغة (فَعِيل) على سبيل المثال وتنوّع دلالاتها، والشذوذ في النّسب، والتّصغير وتعدد احتمالات أصل اللفظ، والجمع، والتّعاور أو التناوب

الصَّرْفِيّ بين الصيغ، واتحاد المباني الصرفيّة وتنوع دلالاتها كما في اسمَي الفاعل والمفعول من الأفعال المزيدة المعتلة العين نحو مختار ومكتال ومعتاد، واتحادها مع اسمَي الزمان والمكان والمصدر الميمي، ومع أسماء الأعلام أحياناً. إنّ هذه المسائل وغيرها يكون السياق والتركيّب فيصلاً في استعمالاتها ودلالاتها عندما تتلاشى الضوابط الصرفيّة في تحديد الدّالة.

إنّ هذه المسائل لن تكون ميداناً لهذه الدراسة؛ لأنّها حظيت بدراسات كثيرة تتّصل بالشّدوذ الصّرْفِيّ، والدلالات الصرفيّة، والتّعاور أو الاقتراض الصّرْفِيّ والتّنابؤ بين الصيغ، والجوانب التّداولية للصرف العربيّ، وغير ذلك من الموضوعات التي تكشف أبعادها في اللغة. إنّ الذي يعنينا في هذه الدراسة تلك المواضع التي نصّ فيها العلماء صراحة على مسألة الإخلال بالمعنى في شقيها الصيغي والتركيبي، وكيف نظروا إلى اللواحق: السوابق منها واللواحق ودورها في تحقيق المعاني بما لا يخلّ بالصيغة ودلالاتها.

إنّ من المسائل التي تتّصل بالإخلال بالمعنى بسبب ما ذكره ابن جنّي من «امتناع (مَفْعَلٌ وَمِفْعَلٌ) أن يكونا ملحقين (بالرباعي) - وإن كانا على وزن جَعْفَرٍ وَهَجْرَعٍ - أنّ الحرف الزائد في أولهما، وهو لمعنى؛ وذلك أنّ (مَفْعَلًا) يأتي للمصادر نحو: ذهب مذهباً، ودخل مدخلاً وخرج مخرجاً؛ ومِفْعَلًا يأتي للآلات، والمستعملات؛ نحو: مطرق ومروح ومخصف ومئزر. فلمّا كانت الميمان ذواتي معنى، خشوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهّم أنّ الغرض فيهما إنّما هو الإلحاق حسب، فَيُسْتَهْلَكُ المعنى المقصود بهما؛ فتحاموا الإلحاق بهما ليكون ذلك موفّراً على المعنى لهما»⁽²⁴⁷⁾.

إنّ هذا إدراك عميق للمورفيّات الصرفيّة وأثرها في الدّالة، وربط وثيق بين المعنى والمبنى، وفيه فهم للقيم الدلالية للوزن الصّرْفِيّ، لقد ساق ابن جنّي هذه المسألة ليوضّح كيف اعتنت العرب بمبانيها، وأنّهم لا يلحقون (مَفْعَلًا)

أو مفعلاً) بالاسم الرباعي (فَعَّلَ): لما في هذه الصيغ من وظائف صرفية ودلالات منوطة بها؛ لأنَّ الحرف الزائد في أول اللفظ جاء لمعنى، وإذا ألحق بالاسم الرباعي كان الإلحاق لفظياً شكلياً فتتلاشى قيمة الميم ودلالاتها.

وهذا الحرص على المعنى هو ما فسّر به حشو حروف المعاني في أوساط الصيغ الصرفية، لتكون محصنة من التغييرات ما أمكن؛ لأنَّ لها وظائف صرفية أساسية وتنبثق منها دلالات الصيغ، «فحصنها بكونها حشواً وأمنوا عليها ما لا يؤمّن على الأطراف المعرضة للحذف والإجحاف؛ وذلك كآلف التكسير، وياء التصغير، نحو: دراهم ودُرَيْهم وقَمَاطر وقُمَيْطر، فجرت في ذلك -لكونها حشواً - مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف»⁽²⁴⁸⁾. إنَّ الذي ذكره ابن جنّي هو الذي يفسّر لنا عدم جواز حذف الألف في اسم الفاعل، وواو اسم المفعول إذا توافرت فيهما أسباب الحذف؛ وكذلك الحروف التي تشكل معنى المبالغة، أو تفيد المصدرية، أو غير ذلك من المعاني الصرفية؛ لأنّها جاءت لمعانٍ، وحذفها إخلال بالمعنى.

لقد تراءى لنا بوضوح في المبحث الأول من الدراسة كيف تحاشى العرب من حذف الحروف التي يتوقف عليها إدراك المعنى، أو أنّها تشكل بؤرة المعنى في الصيغة، وأنّهم أكثروا من حذف الحروف الزوائد ما لم يؤدّ حذفها إلى إخلال بالصيغة في مبناها ومعناها كما في جمع مُستفعل جمع تكسيرٍ، وقد راعوا أيضاً أنّ الزائد الذي يتوقف المعنى على وجوده يعامل معاملة الأصل في عدم الحذف، ومن أمثله منعهم جمع (طلحة) وبابه جَمَعَ مذكّر سالمًا؛ لأنّك إذا «حذفت التاء ففي ذلك إخلال من جهة أنّها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة؛ لأنّ العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يُزاد فيه أو يُنقص، وحذفها يؤدي إلى إذهاب المعنى الذي كانت تدل عليه»⁽²⁴⁹⁾. إنَّ هذا المنع لجمع طلحة وأضرابه جَمَعَ مذكّر سالمًا يتصل بقيمة دلالية لحرف جاء لمعنى،

وكانوا أكثر حرصًا على عدم حذف حرفين جاءا لمعنى، لما في ذلك من إخلال كبير، فقد قال أبو علي الفارسي في ذلك: «إنَّ حذف حرفين إذا كانا لمعنى إخلالٌ متنكبٌ»⁽²⁵⁰⁾.

إنَّ الإخلال بالصيغة الذي يؤدي إلى إخلال بالمعنى برز في تفسير حذف الحرف الأصلي من الفعل المثال الواوي، وإبقاء حرف المعنى الداخل لإفادة المضارعة في الفعل، كما في: (وَعَدَ يَعِدُ، وَوزَنَ يَزِنُ) وما شابههما من الألفاظ، فحُذِفَتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافاً؛ «وذلك أنَّ الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقلان: الياء والكسرة، والفعل أثقلُ من الاسم، وما يعرض فيه أثقلُ ممَّا يعرض في الاسم، فلمَّا اجتمع هذا الثقل، آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجز حذف الياء؛ لأنَّه حرفُ المضارعة، وحذفه إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنَّه بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلاَّ الواو، فحُذِفَتْ، وكان حذفها أبلغ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة»⁽²⁵¹⁾.

لقد اختلف العلماء في الحرف المحذوف في صيغة مفعول معتل العين، نحو: مَقُولٌ وَمَصُونٌ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوف هو الزائد، والوزن (مَفْعُلٌ)، وذهب غيره ومنهم الأخفش إلى أنَّ المحذوف هو الواو الأصلية، غير أنَّ العلماء استندوا إلى ضابط الشكل والمعنى في ترجيح المحذوف، وكان ضابط عدم الإخلال بالمعنى حاضراً في ترجيح الآراء، يقول العكبري: «وَحُجَّةُ الأولين من وجهين: أحدهما أنَّ حَذَفَ الزائدِ أولى إذا لم يُخْلَ حذفه بِمَعْنَى، وهنا لَا يُخْلَ بِمَعْنَى إذْ لَيْسَ في اللفظِ فَرْقٌ بينَ الحذفين، وإنَّما ذلك أمرٌ تقديري حُكْمِيٌّ وَالْمَعْنَى مَفْهُومٌ على التَّقْدِيرَيْنِ جَمِيعاً فإِبقاءُ الأصليِّ على هَذَا أولى، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أنَّ الأَصْلَ في هَذَا المِثَالِ أنَّ تَدُلَّ الميمُ وحدها مَعَ حَرَكَةِ العينِ على معنى المَفْعُولِ كَمَا في اسمِ الفاعِلِ نَحْوَ مُقِيمٍ وَمُكْرَمٍ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أن يكونَ في مَفْعُولِ

وَأَمَّا قَصْدُوَا بِالْوَاوِ الْفَرْقَ بَيْنَ الثَّلَاثِي وَالرَّبَاعِي نَحْو: مُكْرَمٌ وَمَضْرُوبٌ، وَالْفَرْقُ حَاصِلٌ بَيْنَهُمَا سِوَاءَ حَذْفِ الْأَصْلِيِّ أَوْ الزَّائِدِ»⁽²⁵²⁾.

وَأَعْتَقِدُ أَنَّ مَا تَرَسَّبَ مِنْ لَهَجَاتٍ بِتَتْمِيمِ الْوَاوِ فِي مَصُوعٍ وَمَعُودٍ يَحْمِلُ فِي طَبَائِطِهِ حَرَصًا عَلَى إِبْقَاءِ الصِّيغَةِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ دُونَ إِعْلَالٍ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا جَاءَ بِالْيَاءِ مَتَمِّمًا نَحْو: مَبْيُوعٌ وَمَدْيُونٌ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِ الْمَعْنَى بِالْحَذْفِ، لَا سِيَّمَا أَنَّنَا عَهْدُنَا الْعَرَبُ قَدْ يَخْتَارُونَ الثَّقَلَ فِي اللَّفْظِ فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ الْمَعْنَى، عَلَى الَّذِي يَطَالَعُنَا عِنْدَ ابْنِ جَنِّي فِي بَابِ فِي الْعُدُولِ عَنِ الثَّقِيلِ إِلَى مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ.

إِنَّ ارْتِبَاطَ الْبُنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ فِي تَشْكِيلِهَا بِالْمَعْنَى وَعَدَمَ الْإِخْلَالَ بِهِ هُوَ مَا فَسَّرَ بِهِ الْعُلَمَاءُ حَذْفَ يَاءِ الْأِسْمِ الْمَنْقُوصِ وَالْإِبْقَاءَ عَلَى التَّنْوِينِ فِي الْأِسْمِ الْكَرَّةِ الْمَرْفُوعِ أَوْ الْمَجْرُورِ، نَحْو: قَاضٍ وَدَاعٍ، فَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ الْمَنْقُوصُ مَنْصَرَفًا حَذَفَتْ يَاوُهُ السَّاكِنَةُ، وَبَقِيَ التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّهُمَا سَاكِنَانِ وَالْجَمِيعُ بَيْنَهُمَا مُتَعَدَّرٌ، وَيَتَعَدَّرُ تَحْرِيكُ الْيَاءِ لِلثَّقَلِ، وَتَحْرِيكُ أَوَّلِ السَّاكِنِينَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَجُوزُ، وَتَحْرِيكُ التَّنْوِينِ يَثْقُلُهُ، فَيَتَعَيَّنُ الْحَذْفُ، وَحَذْفُ الْيَاءِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ حَذْفَ أَوَّلِ السَّاكِنِينَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ هُوَ الْقِيَاسُ، وَالْيَاءُ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ، وَأَنَّ الْيَاءَ عَلَى حَذْفِهَا دَلِيلٌ وَالتَّنْوِينُ دَخَلَ لِمَعْنَى، فَحَذْفُهُ يَخِلُّ بِاللَّفْظِ، بِخِلَافِ حَذْفِ الْيَاءِ⁽²⁵³⁾.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِمَّا أُبْرِزَتْهُ الدِّرَاسَاتُ الصَّوْتِيَّةُ مِنْ تَعْلِيلٍ لِإِبْدَالِ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ هَمْزَةً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ فِي نَحْو: بَائِعٌ، وَقَائِلٌ؛ فَإِنَّ الْحَرَصَ عَلَى عَدَمِ الْإِخْلَالَ بِالْبُنْيَةِ وَالْمَعْنَى كَانَ حَاضِرًا فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْإِعْلَالِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا، فَإِذَا بَنَوْا اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلٍ أَجُوفٍ نَحْوَ بَاعَ، زَادُوا قَبْلَ هَذِهِ الْأَلِفِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ أَلِفًا لِيَفْرُقُوا بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، فَاجْتَمَعَ أَلِفَانِ: الزَّائِدَةُ، وَالْمَنْقَلِبَةُ، «فَلَمْ يَخِلْ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَسْقُطَا، أَوْ يَسْقُطَ أَحَدُهُمَا، أَوْ يَحْرُكَ أَحَدُهُمَا، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُحَالٌ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ النَّطْقُ بِالْفَيْنِ، وَإِسْقَاطُهُمَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ

بالكلمة، وإخلال بمعناها، ولا يجوز إسقاط أحدهما، لأنَّ كلَّ واحد منهما دخل لمعنى، ولا يجوز أن تهمز الأولى، لأنَّه لا حظَّ لها في الحركة، فلم يبق إلا أن تحرَّك الثانية فتقلب همزة وتكسر لوقوعها بعد الألف الزائدة لتكون على وزن ضارب»⁽²⁵⁴⁾.

إنَّ هذا التعليل الذي ذكره الثمانيني هو ما سبقه إليه العكبري في تفسير الإبدال في هذه الألفاظ، وكانت مراعاة عدم الإخلال بالمبنى والمعنى حاضرة في تفسيره⁽²⁵⁵⁾. وهو ما نصَّ عليه أيضًا ابن يعيش في شرح المفصل⁽²⁵⁶⁾، وهذا دليل على أنَّ المعنى هو الضابط الرئيس في توجيه المبنى وتفسير المظهر الشكلي له.

إنَّ هذا التعليل قريب من تعليل وجود الهمزة بعد الألف في الأسماء الممدودة، نحو: حمراء وأمثلتها؛ فيرى بعض العلماء أنَّ أصل حمراء: حَمَرَى؛ «فلما أرادوا أن يكثرُوا أبنية التأنيث ويجعلوا له صيغةً ممدودةً كما جعلوا له صيغةً مقصورةً، ليتوسَّعوا بذلك في نظم الشعر والخطابة والسَّجع زادوا قبل الألف التي في حمراء ألفاً للمدِّ، فصارت ألف التأنيث طرفاً بعد ألف زائدة فاجتمعت ألفان، فلم يخلُ أن يجمع بينهما، أو يسقطوهما، أو يسقطوا إحداهما أو يحركوا إحداهما، ولا يجوز الجمع بين ألفين لسكونهما، ولا يجوز إسقاطهما، لئلا يختلَّ معنى الاسم، ولا يجوز إسقاط إحداهما، لأنَّ كلَّ واحد منهما دخل لمعنى فإسقاطه يخلُّ بالمعنى الذي دخل من أجله»⁽²⁵⁷⁾، فكان الإبدال همزة هو المدخل لمنع الإخلال بالبنية ومعناها.

لقد كان عدم الإخلال بالمعنى متِّكاً للعلماء في تفسير عدم بناء أفعال التعجب من الأفعال المزيدة ومن الألوان؛ «لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى إسقاط الزوائد مِنْهُ حتَّى يرجع إلى ثلاثة أحرف، ثمَّ تدخل عليه همزة التَّعْدِي، وإسقاط الزوائد مِنْهُ يبطل مَعْنَاهُ، فلَهَذَا لم يجز أن يبنى من الألوان، ولا ممَّا زاد على ثلاثة

أحرف من الأفعال، إلا أن تكون الزوائد لو حذفت لم يخل بمعنى، فقولك: مَا أَفْقَرُ زَيْدًا، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَعْمَلُ: افْتَقَرَ زَيْدًا، لِأَنَّكَ رَدَدْتَ (افْتَقَرَ) إِلَى (أَفْقَرَ)، فَكَانَ اللَّفْظُ لَا يُغَيِّرُ مِنْ مَعْنَى الْكَلِمَةِ، فَلِهَذَا جَازَ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرْهِمِ، وَأَوْلَاهُ بِالْجَمِيلِ، لِأَنَّكَ رَدَدْتَ (أُولَى وَأَعْطَى) إِلَى أَصْلَهُمَا، ثُمَّ نَقَلْتَهُمَا بِالْهَمْزَةِ، فَأَصْلُهُمَا وَاحِدٌ، فَلِهَذَا جَازَ نَقْلُ (أَعْطَى وَأُولَى)»⁽²⁵⁸⁾.

إنَّ عدم الإخلال بالمبنى والمعنى هو ما يفسِّر لنا عدم جواز الإدغام في بعض الأسماء التي يتحقَّق فيها شرطه، نحو: طَلَلٌ، وَشَلَلٌ، وَخَلَلٌ، وَعَدَدٌ، وَشَرَرٌ، وما يماثلها من الألفاظ إذا ما رمنا تخفيف عين اللفظ بالتسكين، ولكنَّ ذلك يفضي إلى صيغة مُلبسة تتلاشى دلالتها على المقصود، وهو ما يفسِّر لنا منع إدغام (دَدِدَ) بمعنى اللعب واللهو، ولكراهية توالي الأمثال فيه قيل: إِنَّهُ مِنْ بَابِ دَدَنَ أَوْ دَدَا، وَأَنَّهُ مُحذوف اللام⁽²⁵⁹⁾. وإذا دعاهم الأمر للتغيير والتخلص من توالي الأمثال عمدوا إلى المغايرة في اللفظ بما لا يخل بمبناه ومعناه، كما فعلوا في إبدال الباء ياءً إذا تَكَرَّرَتْ نَحْوُ: (لَبَّبَ) تَقُولُ: لَبِيتُ، فَالْيَاءُ بَدَلُ الْبَاءِ الثَّالِثَةِ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَرَاهِيَةً لاجتماع الأمثال⁽²⁶⁰⁾. وقد يستدعي الأمر الزيادة في المبنى إذا كان الحذف يفضي إلى الإخلال بالبنية ومعناها، كدخول النون الثقيلة على الفعل المتَّصل بنون النِّسَاءِ نحو: اضْرِبْنَانِ، وَهَلْ تَضْرِبْنَانِ وَلِتَضْرِبْنَانِ؛ «فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقاءها كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النِّسَاءِ كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد»⁽²⁶¹⁾.

وهذا هو المانع في إدغام الدالين في رَدَدْتُ، ومثله الإعلال في باب (حَيِّتُ) فلو أَعْلَ الْعَيْنُ فِي (حَيِّ) لِلزَّمِ أَنْ يَقُولَ: حَيْتُ، وَفِي الْمَضَارِعِ (يَحْيِ)، فَيَلْتَبَسُ بِبَابِ (يَعِي) مَعَ مَا يَلْحَقُ مِنَ الْإِجْحَافِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَعْلَ الْعَيْنُ مِنْ (قَوَيْتُ) لَوَجِبَ أَنْ تَلْقَى حَرَكَتَهَا عَلَى الْفَاءِ وَتَحْذَفَ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي خِفْتُ فَصَارَ (قَيْتُ)⁽²⁶²⁾.

إننا نسوق هذه الأمثلة وننوع فيها بين الإدغام والإعلال والإبدال لنوضح كيف تكاثف الحرص على عدم الإجحاف باللفظ مع حرصهم على عدم الإخلال بالمعنى الذي تؤديه المباني الصرفية، فإن ما عدوه محذوراً وممنوعاً ومكروهاً من الاستعمالات، أو ممّا يمكن أن تتيحه القواعدية؛ إنّما كانوا يستندون فيه إلى ضابط عدم الإخلال بالمبنى والمعنى الذي استقر في تفكيرهم اللغوي.

إنّ هذا الضابط كان أقوى لديهم من ضابط الخفة في تشكيل البنية الصرفية، يقول سيبويه: «وكان بعض العرب يهمز (لو) كما يهمز النور؛ فيقول: لو، وإنّما دعاهم إلى تثقيب (لُو) الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نوّنت وما قبلها متحرك مفتوح، فكروهوا أن لا يثقلوا حرفاً لو انكسر ما قبله أو انضمّ ذهب في التنوين، ورأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا»⁽²⁶³⁾.

إنّ المزوجة بين اللبس المحذور والحرص على عدم الإجحاف باللفظ والإخلال بمعناه، نجدها حاضرة في تفسير الإعلال في بابي أفعَل واستفعل المُعْتَلّي العين، نحو أجاد واستجاد، فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل، ولم يكن حرف علة، فإنّك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن، «وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّهم أرادوا أن تعتلّ وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة، كما اعتلّ ولا زيادة فيه، ولم يجعلوه معتلاً من محوّل إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم، ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بهذا؛ لأنّ ما قبل المعتل قد تغيّر عن حاله في الأصل كتغيّر: قلت ونحوه، وذلك: أجاد، وأقال، وأبان، وأخاف، واستراث، واستعان، ولا يعتلّ في فاعلت؛ لأنّهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبعث، فكروهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس»⁽²⁶⁴⁾.

إنّ هذه المزوجة بين إصلاح اللفظ ومراعاة عدم الإخلال بالمعنى كانت بيّنة في تعليل بناء الفعل المتصل بنون النسوة على السكون، فالنّون إذا دخلت

على الفعل أوجب بناءه على السُّكُون، والنون ضمير وحقه البناء على السكون لأنَّه حرف واحد، فكَرِهوا بناءها على السُّكُون لئلاَّ يجحفوا بها، فإذا دخلت الفعل المَاضِي كما في (ضربن)، وَجِبَ إسكان حرف من الفعل؛ لكَرَاهِيَةِ اجتماع أربعة متحركات مُتَوَالِيَاتٍ، فلا بُدَّ من إسكان حرف من هذه الكلم؛ «وَكَانَتْ الْبَاءُ بِالسُّكُونِ أُولَى مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَجُوزُ إِسْكَانُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ، وَلَا يَجُوزُ إِسْكَانُ الثَّانِي، لِأَنَّهُ بِهِ يَعْرِفُ اخْتِلَافَ الْأَبْنِيَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِسْكَانُ النُّونِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِجْحَافِ، فَلَمْ يَبْقَ غَيْرُ الْبَاءِ، فَوَجِبَ إِسْكَانُهَا»⁽²⁶⁵⁾.

إنَّ الربط الوثيق بين البنية وعدم الإجحاف بها، والمعنى وعدم الإخلال به تراءى في تفسيرهم لتصحيح عين الفعل الذي حقه الإعلال نحو: عَوِرَ يَعُورُ وَحَوْلَ يَحُولُ وَصِيدٍ يَصِيدُ، فَجَاؤُوا بِهِنَّ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي مَعْنَى اعْوَرَّتْ وَاحْوَلَّتْ وَابْيَضَّتْ وَاسْوَدَّتْ، وَهِيَ مِمَّا لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى الْأَصْلِ، وَيُوضَحُ السَّيْرَافِيُّ عِلَّةَ ذَلِكَ بِالْحَرَصِ عَلَى عَدَمِ الْإِجْحَافِ بِاللَّفْظِ وَالْإِخْلَالِ بِمَعْنَاهُ، يَقُولُ: «لَمْ يَعْتَلَّ أَسْوَدٌ وَابْيَضُّ مِنْ قَبْلِ أَنَّا لَوْ أَعْلَلْنَاهُمَا لِأَدَّى إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِجْحَافِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ مَتَى أَعْلَلْنَاهُمَا سَكَّنَاهُمَا فَأَلْقَيْنَا حَرَكَتَهُمَا عَلَى مَا قَبْلَهُمَا، إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُمَا سَاكِنًا، كَمَا قُلْنَا فِي أَقَامَ وَأَجَانَ»⁽²⁶⁶⁾.

إنَّ المعنى المتحقَّق في البنية يقتضي منهم إصلاحًا للفظ أحيانًا في سبيل المحافظة على التوازن بين المعنى والمبنى، ففي باب جمع ما فيه علامة التأنيث (التاء) جمعًا سالمًا تحذف التاء الأصلية، وتضاف التي تفيد معنى الجمع؛ لئلاَّ تتوالى علامتان على اللفظ الواحد فيختل النظام الصِّرفي لبنية اللفظ، وقد عدوا الحذف من باب إصلاح اللفظ، فقال ابن جني: «ومن ذلك قولهم في جمع تمرّة وبُسرة ونحو ذلك: تمرات وبسرات، فكَرِهوا إقرار التاء تناكرًا لِاجْتِمَاعِ عَلَامَتِي تَأْنِيثٍ فِي لَفْظِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَحُذِفَتْ وَهِيَ فِي النِّيَّةِ - مُرَادَةُ الْبِتَّةِ - لَا لِشَيْءٍ إِلَّا لِإِصْلَاحِ الْلفْظِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى مُقَدَّرَةٌ مَنْوِيَّةٌ»⁽²⁶⁷⁾.

لقد تجاوزت مسألة العناية باللفظ وعدم الإخلال بمعناه حدود البنية الصرفية إلى مسائل إعرابية لها صلة بالمبنى، فقد فسّر العلماء زيادة الألف والنون في التثنية في الرفع والياء والنون في النصب والجر بتحصيل المعاني والهروب من الإخلال بالمعنى، فلم يجعلوا له الألف والنون، ويعامل معاملة المقصور: لأنّ ذلك يؤدي أن «تقرّ الألف في الأحوال الثلاث على صورة واحدة كما يقرّ حرف الإعراب من المقصور على حال واحدة في رفعه ونصبه وجره، ولو فعلوا ذلك فقالوا: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، لدخل الكلام من الإشكال والاستبهام ما قد تقدم قولنا فيه، وأنه تُنكب لاستكراههم ما فيه من عدم البيان، ولما كان الاسم المثنى معرباً متمكناً، وكرهوا أن يعتقدوا في حرف إعرابه تقدير حركة إعراب لئلا يبقى في الأحوال الثلاث على صورة واحدة»⁽²⁶⁸⁾.

ومن المظاهر المتصلة بالمبنى والمعنى وعدم الإخلال بهما ما قاله العلماء في وقوع الضمير المجرور موقع الضمير المرفوع، كما في قولهم: لولاك ولولاي، «فالذي يجوز في ضمير المجرور الذي يقع موقع ضمير المرفوع إجراؤه في موقع لا يخلّ بأنّه في معنى المرفوع، وذلك بعد: لولا، كقولهم: لولاك ولولاي، فهذا الموقع موقع مرفوع قد ظهر أمره بالاسم الظاهر في: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا، من غير أن يجوز فيه الجر، وظهر بقولهم: لولا أنت لكان كذا وكذا، وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31]، فهذا هو الأصل»⁽²⁶⁹⁾. وعلل الرّماني إجازة (لولاك) للمناسبة بين علامات المضمّر، ولأنّها كلّها مبنية، «فأشعر بهذه المناسبة بينها بإيقاع بعضها موقع بعض من غير إخلال بالمعنى، ولا يجوز أن يطرد مثل هذا: لأنّ الأصل أحق به»⁽²⁷⁰⁾.

(2) الإخلال بالمعنى في الضوابط النحويّة للجملة:

إنّ مسألة الإخلال لا يمكن تجزئتها، فالإخلال باللفظ يقود إلى الإخلال بالمعنى، ولكننا هنا نقسّم الموضوعات لغايات التنظيم وتنسيق الدراسة، فالبنى التركيبية مكونة في الأصل من بنى صرفيّة تنتظمها روابط وتحكمها قواعد لتؤدي معاني، والإخلال بالوحدات الصرفيّة وروابطها أو قواعد انتظامها وترتيبها سيؤدي إلى الإخلال بالغاية من التركيب وهو المعنى، وقد ذكر العلماء أنّ الإيجاز في اللغة هو تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى.

لقد برزت عناية العرب بعدم الإخلال بالمعاني متزامنة مع النحو نفسه، فعندما برّر العلماء وجود الإعراب في آخر الكلمات ربطوا ذلك بتحصيل المعاني، فجعلت حركات الإعراب تنبئ عن المعاني كما يقول الزجاجي⁽²⁷¹⁾، فالإعراب واحد من أقوى العناصر اللغويّة الداخلية والخارجية في تحديد المعنى، وقد برروا وجوده في آخر اللفظ دون الحشو أو بدايته بعدم الإخلال بالمعنى، يقول ابن الحاجب: «إنما جعل الإعراب آخر الكلمة، ولم يجعل لا أولاً ولا وسطاً، لأنّه ليس ممّ تعدّ حركته وسكونه من بنية الكلمة، بدليل أنّه محلّ التغيّر والوقف والحذف بخلاف غيره، فلو وضع الإعراب في غيره لأدّى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللبس، فإنّه لا يدرى حينئذ هل حركته لبناء الصيغة أو للإعراب»⁽²⁷²⁾.

إنّ التعانق بين اللفظ والمعنى مسألة عبّر عنها العلماء في مرحلة مبكرة عندما جعلوا اللفظ جسداً وروحه المعنى، وأكدوا قضية التكامل بينهما، وبعيداً عن ثنائية اللفظ والمعنى في الفكر العربيّ، نودّ أن نبرز كيف سيطرت فكرة عدم الإخلال بالبنية على تفكيرهم؛ لنألا يؤدي ذلك إلى إخلال بالتركيب فيذهب المعنى، يقول أبو حيان في تعليقه على مسألة نحويّة تتصل بتعليق النواسخ عن العمل: «وهذا التعليل الذي ذكره (ابن عصفور) غير محصل أنّ الأولى التعليق؛ لأنّ معنى قولهم: إنّ الاعتناء بجهة المعنى أكد، أنّه إذا كانت رعاية اللفظ تُخلّ

بالمعنى، وكانت رعاية المعنى تُخلُّ بجهة اللفظ - غلب رعي المعنى، أمّا إذا كان رعي اللفظ لا يخلُّ بشيء من جهة المعنى أصلاً كمسألتنا، وكان رعي المعنى يُخلُّ بجهة اللفظ - فلا ينبغي أن يُراعى المعنى أصلاً ويترك اللفظ، بل في مسألتنا رعاية اللفظ والمعنى، فلا يُشياء يترك اللفظ، وليس في رعيه إخلال بجهة المعنى بوجه؟»⁽²⁷³⁾.

قال العلماء: إنّ البلاغة هي الإيجاز من غير إخلال، فالإيجاز في اللفظ، والإخلال بالمعنى، وجعلوا الإخلال من عيوب ائتلاف اللفظ والمعنى⁽²⁷⁴⁾؛ أي: إنّهُ إساءة استعمال المباني على مستوى المفردات أو على مستوى التّركيب، ونحن في هذا المبحث سنقتصر في مسائل الإخلال بالمعنى على ما جاء عند النّحويّين؛ لأنّ مباحث البلاغيين لها بابها الخاص بها في مسائلها ومظاهرها وباحثيها، ورأيت أن أجعل مسائل هذا المبحث في ثلاثة محاور، هي:

(أ) الإخلال بمعنى التّركيب بالحذف:

أشرت فيما سلف إلى أنّ حذف حروف المعاني من المباني الصرفيّة لا يجوز لإخلال حذفها بالمعنى، فلا يجوز على سبيل حذف حروف المضارعة، ولا علامات الجمع، ولا ياء التصغير، ولا مورفيمات المشتقات من لواصق ولواحق وحشو، ونعيد هنا التذكير بنصّ الشّاطبيّ الذي ذكر له استثناءات في موضعها: «إنّ حذف حرف المعنى إخلال بالكلمة، كما أنّ حذف الحرف الأصليّ إخلال بالكلمة، بخلاف الزائد الذي لا يدلّ على معنى فإنّه غير مُخلّ»⁽²⁷⁵⁾. ولعلّ تعبير ابن يعيش عن ضابط عدم الإخلال بالحذف أكثر وضوحاً وهو يقول: «اعلم أنّ المعنى إذا كان مراداً، لم يجز حذف اللفظ الدالّ عليه؛ لأنّه يكون إخلالاً بالمقصود، اللهمّ إلا أن يكون ثمّ ما يدلّ على المعنى، أو على اللفظ»⁽²⁷⁶⁾. وإذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه دليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ⁽²⁷⁷⁾.

لقد كان عدم الإخلال بالمعنى حاضراً بقوة في التفكير النحويّ في توجيه المسائل النحويّة وتعليلها، فلا يجوز سقوط علامات الإعراب إذا أخلّ سقوطها بالمعنى، فالإعراب واحد من أظهر القرائن في الدلالة على المعاني، وضابط قبول سقوطها هو عدم زهاب المعنى من خلال قرائن أخرى، فإذا جاز حذف علامة الإعراب في قام زيد بتسكين الفاعل، فإنّ ذلك جائز لتحقيق المعنى بالإسناد والرتبة والصيغة، ولكن في الألفاظ المعربة بعلامات فرعية يمتنع إسقاط علامات الإعراب لإخلال سقوطها بالمعاني⁽²⁷⁸⁾، يقول الأنباري: «ألا ترى أنّك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم نحو: قام زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، لم يخلّ بمعنى الاسم، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخلّ بمعنى التثنية والجمع»⁽²⁷⁹⁾. وكذلك يمنع حذف لواحق التأنيث، والتصغير والنسب، وغيرها من المورفيمات التي يتوقف المعنى على وجودها.

وفي باب دخول أدوات النداء على غير الاسم المنادى مثل الحرف في: يا ليت، وفعل الأمر في يا اسجدوا، والجملة في يا لعنة الله، وعلى التعجب في يا حبذا، ذهب فريق من العلماء إلى أنّ المنادى محذوف، وذهب فريق آخر إلى أنّ الياء هنا أداة تنبيه وليست نداء، وكان منطلق الفريق الثاني أنّ مذهب الفريق الأول ضعيف من وجهين؛ «أحدهما: أنّ (يا) نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها، وذلك إخلال. والثاني: أنّ المنادى مُعتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد»⁽²⁸⁰⁾. وفي باب النداء لم يجز العلماء حذف حرف النداء من النكرة ولا المبهم، لأنّه قد حذف منه (أيها)؛ إذ الأصل: يا أيّها الرجل، ويا أيّها، فلم يجمع عليه حذف حرف النداء، وحذف الوصلة إلى ندائه؛ لئلا يخلوا بالتركيب⁽²⁸¹⁾. ولم يجيزوا حذف حرف النداء والمنادى؛ لأنّ ذلك إجحاف بالتركيب وإخلال بالمعنى، ولم يرد بذلك سماع عن العرب⁽²⁸²⁾.

وبسبب الإخلال في المعنى بالحذف رأى بعض العلماء أنَّ الأصح في (يا ليت) وما ورد من أمثلتها في القرآن الكريم، أن تكون (الياء) حرف تنبيه، لا حرف نداء، والمنادى محذوف، لأنَّ في هذا حذف جملة النداء، وحذف متعلقه رأساً، وذلك إجحاف كثير، وهذا رأي أبي حيان⁽²⁸³⁾.

وفي باب النداء أجاز العلماء حذف حرف النداء في ما لا يوصف به (أي)، وجعل ذلك شرطاً في جواز حذفه؛ «فقالوا: يجوز حذف حرف النداء ممّا لا يوصف به (أي) وجعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة. ومنهم من جعل ذلك علة؛ وإنّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضع الذي يُحذف منه حرف النداء، فقالوا: كلُّ ما يجوز أن يكون وصفاً لـ (أي) ودعوته، فإنّه لا يجوز حذف حرف النداء منه؛ لأنّه لا يُجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه، فيكون إجحافاً، فلذلك لا تقول: رجلٌ أقبل، ولا غلامٌ تعال، ولا هذا هلمّ، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرفُ النداء؛ لأنّ هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوّثاً لـ (أي) نحو: «يا أيّها الرجل، ويا أيّها الغلام، ويا أيّها؛ لأنّ (أيّاً) مبهمٌ، والمبهم يُنعت بما فيه الألف»⁽²⁸⁴⁾. إنّ الربط بين الحذف المخل بالمعنى مع الإجحاف بالتركيب بدا في تعليل العلماء في مرحلة متقدمة من تاريخ النحو، فالذي أشار إليه ابن يعيش والشّاطبي في باب عدم جواز حذف حرف النداء مع (أي)، نصّ عليه العكبري من قبل صراحة وعبر عنه بالإجحاف⁽²⁸⁵⁾، وسبقهم أيضاً الأنباري وعبر عنه بالإجحاف كذلك⁽²⁸⁶⁾.

وحذف الضمير من المسائل التي كان عدم الإخلال بالتركيب حاضراً فيها، فالضمير «لا يجوز حذفه إلا بشرط أن لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسمّ فاعله، ولا مؤدياً إلى لبس، نحو: زيد ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيد قام غلامه؛ لأنّ حذفه يخلّ بالتعريف الذي اكتسبه الغلام منه، ولا إلى التهيئة والقطع»⁽²⁸⁷⁾. إنّ الحذف والذكر منوط هنا بالإخلال وعدم اللبس، لا بالإيجاز

والبلاغة في التعبير. إنَّ الحذف المخلَّ بالمعنى في الضمير نصَّ عليه ابن السراج، وهو لا يجوز القول: اليوم ذهبته، وأنت تقصد ذهبته فيه؛ لأنَّ حرف الجر محذوف الهاء معه إخلالٌ بالكلام⁽²⁸⁸⁾.

إنَّ عدم الإخلال بالمعنى واحد من الضوابط البارزة في مسألة الحكم على ضمير الفصل، فهو الضمير الواقع بين معرفتين وسقوطه لا يخلُّ بالتركيب، يقول ابن الوراق: «وإنَّما وجب أن يقع الفصل في كل موضع لا يخلُّ سقوطه بِمَعْنَى الْكَلَامِ، لِأَنَّهُ لَوْ أُخِلَّ، لَمْ يَكُنْ فَصْلًا، وَكَانَ دَاخِلًا لِمَعْنَاهُ وَلَا فِتْقَارَ الْكَلَامِ إِلَيْهِ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَجْعَلَ فَصْلًا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَخِلُّ سُقُوطُهُ بِالْكَلامِ، فَلَمَّا كَانَ الْفَصْلُ يَقَعُ بِالْضَمِيرِ، وَالضَّمِيرُ مَعْرِفَةً، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَقَعَ إِلَّا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مَا قَارِبَهُمَا»⁽²⁸⁹⁾.

وضابط عدم الإخلال بالمعنى هو الفيصل في الحكم على الحرف العامل الزائد، وهو المعيار الذي استند إليه سيبويه في الحكم على زيادة الباء في قول عقيبة الأسدي:

مَعَاوِي إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ⁽²⁹⁰⁾

وهذا المعيار أصبح من الأصول التي استند إليها العلماء في الحكم على العوامل الزائدة التي لا تخلُّ بالمعنى إن سقطت من التركيب، فالعوامل نوعان: نوع لا يجوز حذفه؛ لأنَّ سقوطه يخلُّ بالتركيب ومعناه، ونوع يكون العامل فيه حرفًا زائدًا للتوكيد، وسقوطه لا يخلُّ بالكلام، بل يكون الإعراب على حقه والكلام صحيح من دونه⁽²⁹¹⁾.

إنَّ عدم الإخلال بالمعنى من الضوابط النَّحْوِيَّة كما هو من الضوابط البلاغية في الحكم على بلاغة القول، فالنَّحْوِيُّون جعلوه المعيار الأول في الحكم على الزوائد التي لا يخلُّ حذفها بالتركيب وإن كانت تفيد معنى ثانويًا بوجودها،

ففي قول امرئ القيس:

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

ذهب الخليل والبصريون في تفسير الفتح لفعل الأمر (اضرب) إلى أنه «حذف النون الخفيفة منه؛ أراد (اضربن عنك)، فحذف النون لأنها زائدة، وحذفها لا يخلّ بمعنى، ولا يدخل شيئاً في غير بابه»⁽²⁹²⁾. وهذا الضابط؛ أي: عدم الإخلال بالمعنى، هو ما استند إليه النحاة في الحكم على (كان) الزائدة التي لا يخلّ حذفها بالمعنى⁽²⁹³⁾. وكذلك الحكم على زيادة (من) في بعض التراكيب⁽²⁹⁴⁾.

ولعل المثل الأظهر للربط بين الحذف وعدم الإخلال بالمعنى يتمثل في الأصل الذي استقر في الفكر النحوي من عدم جواز حذف حروف المعاني إلا بضوابط تتحقق بها المعاني ولا تلتبس، يقول ابن جني: «أخبرنا أبو علي -رحمه الله- قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس، قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به»⁽²⁹⁵⁾.

لقد نظر العلماء إلى حذف حروف المعاني من منظور صلاحية التركيب بعد الحذف في بلوغ المعاني، وهو أيضاً المعيار نفسه الذي نظروا به إلى زيادة هذه الحروف، يقول ابن جني في مخالفة الحذف والزيادة للقياس في هذه الحروف: «اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، فأما وجه القياس في امتناع حذفها من قبل أن الغرض من الحروف إنما هو الاختصار ... فوقع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفاً لأفرطت في الإيجاز؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به. فهذا وجه، وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض في الحروف الاختصار، كما قدمناه، فلو ذهبت تزيدها، لنقضت الغرض الذي قصدته، لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار»⁽²⁹⁶⁾.

والاختصار المقصود هنا أنّ حروف المعاني تنوب عن جملة فإذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن (أنفي) ونابت (إلا) عن أستثني في الاستثناء، ونابت (ليت) عن أتمنى، وناب حرف العطف الواو عن أعطف، فإذا كانت هذه الحروف نوابب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها، فتنتهكها وتجحف بها»⁽²⁹⁷⁾. إنّ المعيار الأساس في قبول ما ورد من هذه الحروف محذوفاً في بعض الأحوال هو قوة الدلالة عليه⁽²⁹⁸⁾، فصارت القرائن الدالة كالتلفظ به⁽²⁹⁹⁾، بحيث لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بالتركيب ومعناه، فيكون السياق مدخلاً لتقدير المحذوف الذي به يتمّ المعنى، كما في قول الكميت:

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لعباً مني وذو الشيبِ يلعبُ

قيل: أراد: أودو الشيب يلعب؟ وقيل: إنّ هذا الحذف قليل، ووجه قلته أنّ حذف الحرف إجحاف، لأنّه من اختصار المختصر⁽³⁰⁰⁾.

إنّ الربط بين حذف حرف المعنى والإخلال ببنية التركيب ودلالته برز جلياً عند ابن جنّي وهو يعقب على بعض الاستعمالات الشاذة التي حملت على حذف حرف العطف كما في قول الشاعر:

مالي لا أبكي على علاتي صبائي غباقي قيلاتي

وعدّوا ذلك من الشاذّ الضعيف الذي لا يعتدّ به، «فإذا ذهبت تحذف الواو النائية عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك ... وشيء آخر، وهو أنّك لو حذفْتَ حرف العطف لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كلفة الإشكال، وذلك أنّك لو حذفْتَ الواو في نحو قولك: ضربت زيدا وأبا عمرو، فقلت: ضربت زيدا أبا عمرو، لأوهمت أنّ زيدا هو أبو عمرو، ولم يعلم من هذا أنّ زيدا غير أبي عمرو، فلمّا اجتمع إلى الإجحاف الإشكال قبح الحذف جدّاً»⁽³⁰¹⁾.

إنَّ الإجحاف في التركيب المتأني من حذف حروف المعاني أو زيادتها نلمس له مظاهر في ردّ بعض التأويلات التي ذهب إليها النحاة في تفسير الاستعمالات اللغوية وتوجيهها؛ ففي قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: 66]، قيل: إنَّ الفاء في (فاعبد) «جوابٌ لأمّا مقدّرة عند بعضهم وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي وفيه بُعدٌ، وعاطفة عند غيره، والأصل تنبه فاعبد الله ثمّ حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلاً تقع الفاء صدراً»⁽³⁰²⁾.

ومما يتّصل بباب الحذف الممنوع في الحروف خوفاً من الإخلال بها في التراكيب، أنّهم عدوا الحذف في الحرف ضرباً من الشذوذ فالحروف لا تتصرّف لأنّها غير مشتقة، و«هذه الحروف وُضعت اختصاراً نائبةً عن الأفعال دالةً على معانيها، فهمزة الاستفهام أغنت عن (أستفهم) و(ما) النافية أغنت عن (أنفي) فلو اختصرت هذه الحروف وحذفت منها شيئاً لكان اختصاراً لمختصر، وذلك إجحاف، فلذلك بعد الحذف فيها، ووجب إقرارها على ما هي عليه لعدم الدلالة على المحذوف»⁽³⁰³⁾.

فثمّة مظهران للحذف في حروف المعاني؛ أولهما: حذف الحرف نفسه كاملاً، وذلك من المحذورات إلا في حالات خاصة، والثاني: التصرف بالحرف في بنيته بالحذف، وهذا أيضاً من الممنوعات؛ لأنّ حروف المعاني غير متصرفة وحذف جزء منها إجحاف بها، وإخلال بالمعنى، وهذه من الأصول التي استقرت في النظرية النحوية، وقد كان الحرص على المعنى بعدم الحذف حاضراً في منع هذا التصرف، يقول ابن يعيش بعد أن طاف بالحروف النائبة عن الجمل في معانيها وعدم جواز حذف هذه الحروف: «ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني كحروف الجرّ ونحوها؛ لأنّ الغرض منها الاختصار، واختصار المختصر إجحاف»⁽³⁰⁴⁾.

إنَّ الحذف المحذور المخلّ بالمعنى تجاوز حروف المعاني إلى اللواحق ففي باب التّرخيم لا يجيز العلماء ترخيم المنادى المندوب، فمن شروط التّرخيم ألا يكون مندوباً، فلا تقول في (وا طلحة): وا طلح، ولا في (وا حمزة): وا حمز؛ لأنّ علامة الندبة - وهي الألف - إن ألحقت فيه، إذا حذفت صار ذلك جمعاً بين حذفين، وهو إجحاف⁽³⁰⁵⁾.

ومن الحذف المحذور المخلّ بالمعنى حذف جواب الشرط مع أداة الشرط (أمّا) الذي التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فلو حذفت جوابها لكان ذلك إجحافاً في التّركيب بحذف طرفي الشرط⁽³⁰⁶⁾، وهذا إخلال بالتّركيب مؤدّ إلى إخلال بالمعنى، وهذا الإجحاف كان سبباً لاعتراض العلماء على الزمخشري الذي ذهب إلى القول بحذف الشرط في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ [قريش: 3]؛ لأنّ المعنى: إمّا لا فليعبدوه لإيلافهم⁽³⁰⁷⁾، وقيل: إنّ هذا التوجيه فيه نظر لا يخفى، فإنّ فيه إجحافاً بتكرار الحذف وكثرته⁽³⁰⁸⁾.

وقريب من هذا الإجحاف ما قاله العلماء في تضعيف حذف (لات) التي يحذف أحد معموليها قياساً، في قول الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطفٍ والمطعمون تحين ما من مطعمٍ

أراد: حين لات ما من عاطف، فحذف (حين) مع (لا) إلا أنّ الحذف هنا ضعيف؛ لأنّ فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله؛ ولأنّ فيه إجحافاً بحذف شيءين⁽³⁰⁹⁾.

لقد استقر في القواعد اللغوية كراهية توالي إعلالين أو حذفين في بنية اللفظ، وهذه القاعدة كانت حاضرة في كراهية توالي حذفين في التّركيب إذا أفضى ذلك إلى إخلال بالمعنى، فلا يصحّ في النظرية النحوية حذف ياء النداء والمنادى، ولا يصح حذف حرف الاستثناء والمستثنى، ولا يصح حذف

حرف الشَّرط وفعله، إلّا في حالات يتحقّق فيها المعنى، ومنع العلماء حذف طرف من التّركيب الذي يحذف أحد طرفيه وجوباً، فعلى سبيل المثال لا يجوز حذف المبتدأ بعد لولا؛ لأنّ الخبر محذوف وجوباً، فيلتقي على التّركيب حذفان ينهكان التّركيب ويخلان بالمعنى، لذلك قالوا: «وأما الواقع بعد لولا فقد علمت أنّ خبره محذوف واجب الحذف، ولا يجوز مع حذف الخبر حذف المبتدأ؛ لأنّ ذلك مؤدّ إلى الإجحاف»⁽³¹⁰⁾.

إنّ الإخلال المتحصل في التراكيب جراء الحذف يتجاوز حدود الحذف المباشر إلى نوع آخر من الحذف يكون في الوصل بين عنصرين من مكونات الجملة، ف(إن) المخففة من الثّقيلة فيها حذف في بنيتها، وقد «وصلوا (أن) النّاصبة للفعل المضارع مع (لا) بالفعل، ولم تظهر لها صورة في الخط، نحو: أريد ألاّ تخرج؛ لأنّ عملها يدلّ عليها، ولكثرة استعمالها في كلامهم، بخلاف (أن) المخففة من الثّقيلة نحو: علمت أنّ لا يقوم؛ أي: أنّه لا يقوم، ونحو: ﴿أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد: 29]، إذ الأصل أنّهم لا يقدرّون؛ إمّا لقلّة استعمالها، وإما لكون أصلها التّشديد، فكرهوا أن يزيدوها إجحافاً بالحذف»⁽³¹¹⁾.

إنّ عدم الإجحاف باللفظ والإخلال بالمعنى كان مدخلاً للعلماء في تعليل اختصاص الجزم بالأفعال دون الأسماء، فمن العلل التي ذكرها العلماء في هذه المسألة أنّ الجُزْم حذفٌ وهو تخفيف فيليق بالفعل لثقله. أمّا الاسم فخفيفٌ، فجزمه يحذف منه التّنوين والحركة وذلك إجحافٌ به، والجُزْم في الأسماء أيضاً يسقط التّنوين وهو دليل الصّرف والحركة التي هي دليل المعنى⁽³¹²⁾، فلو جزم المعنى لتداخلت المعاني واختلطت، وهذا ما ينافي المقاصد من الكلام في بلوغ المعاني.

لقد كان الإجحاف بالتركيب والحذر منه حاضرًا في تفسير مجيء الضمير مع أداة الاستثناء منفصلاً نحو: *إلا هو، وإلا إياه*، فقال بعض العلماء: لو كانت (إلا) عاملة لاتصل بها الضمير كما اتصل بالعوامل الأخرى، وقد فصل أبو حيّان القول في هذه المسألة في قوله: «بأنه انفصل تشبيهاً بالمنصوب على التحذير والنداء من حيث هو منصوب لا مرفوع معه، وبأنه انفصل حملاً على انفصاله في التفريغ ليجري الباب على سنن واحد، وبأنّ إلا والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة، فكره اختصار الضمير باتصاله، والاختصار إجحاف»⁽³¹³⁾.

وبعلّة عدم الإجحاف بالتركيب والإخلال بمعناه وجه العلماء عدم جواز حذف الضمير المؤكد لضمير متصل قبله، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: 54]، وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [النجم: 23]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَكَادُمْ أَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35]. قال الزمخشري: «أنتم من التأكيد الذي لا يصح الكلام مع الإخلال به؛ لأنّ العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع»⁽³¹⁴⁾، وقد عقب أبو حيّان على رأي الزمخشري بقوله: «وليس هذا حكماً مُجمَعاً عَلَيْهِ، فَلَا يَصِحُّ الْكَلَامُ مَعَ الْإِخْلَالِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَ الْعُطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ»⁽³¹⁵⁾.

لقد جعل العلماء عدم الإخلال بالمعنى ضابطاً رئيساً في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإذا أخلّ حذف المضاف بالتركيب ومعناه، امتنع وقوعه في اللغة؛ «فِيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَضَافُ سَائِغًا حَذْفُهُ، وَإِقَامَةُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْلَ ذَلِكَ بِالْمَعْنَى الْمَرَادِ، بَلْ يَكُونُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مُؤَدِّيًا مَعْنَى الْمَضَافِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَجَازًا، هَذَا مَعْنَى كَوْنِهِ مُؤَهِّلاً لِلحذف، لِأَنَّ

المضاف إذا أخلَّ حذفه بالمعنى، فليس بمؤهلٍ للحذف، فقولك: جاءني غلامٌ هند، وأتاني أبو زينب، لا يجوز فيه حذف الغلام ولا الأب، لفساد المعنى»⁽³¹⁶⁾.

وفي باب الإضافة منع العلماء حذف المضاف إليه إذا كان حذفه يجحف بالتركيب، ف(قبل وبعد) من المواضع التي تقطع فيها الإضافة، ولكن العلماء قيدوا ذلك بقيود تتصل بالحرص على عدم الإجحاف بالتركيب والإخلال به، فهما يكونان خبرين للذوات وغيرها إذا كانا مضافين كقولك: زيد قبل عمرو، وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة، وبعد يوم الجمعة؛ فإذا حذفنا ما أضفتها إليه لم يجز أن يكونا خبرين، لا تقل: زيد قبل، والقتال بعد، وعلل السيرافي ذلك بقوله: «والعلة في ذلك عندي أن (قبل وبعد) إذا كانا خبرين فقد حُذف من الكلام ما يعمل في الظرف كقولنا: زيد قبل عمرو، فالتقدير فيه استقر قبل عمرو، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده، فصار ذلك إجحافاً فاجتنبوه»⁽³¹⁷⁾.

ومن المواطن التي كان الإخلال بها في التركيب محذوراً حذف المفعول به إذا كان حذفه يخل بالتركيب، فالمفعول به في عرف النحاة فضلة يجوز حذفه، ولكن الجواز مقيد بشروط، وهذه الشروط إذا خولفت يخل الحذف بالتركيب، قال السيوطي: «الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة ويمنع في صور أحدها: أن يكون نائباً عن الفاعل؛ لأنه صار عمدة كالفاعل، ثانيها: أن يكون متعجباً منه نحو ما أحسن زيداً، ثالثها: أن يكون مجاباً به ك(زيداً) لمن قال: من رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب، رابعها: أن يكون محصوراً نحو ما ضربت إلا زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيه مقيداً، خامسها: أن يكون عامله حذف نحو: خيراً لنا وشرّاً لعدونا لئلا يلزم الإجحاف»⁽³¹⁸⁾.

لقد كان الإخلال بالمعنى من خلال الحذف حاضراً في الحكم على التوجيهات النحوية في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِّ﴾ [الممتحنة: 1]، للعلماء في الباء (بالمودة) ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنها مزيدة في المفعول، والثاني: أنها غير مزيدة والمفعول محذوف، ويكون معنى الباء السبب، والثالث: أنها متعلقة بالمصدر الدال عليه (تلقون)؛ أي: إلقاءهم بالمودة، «نقله الحوفي عن البصريين، وجعل القول بزيادة الباء قول الكوفيين، إلا أن هذا الذي نقله عن البصريين لا يوافق أصولهم؛ إذ يلزم منه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم، وأيضاً فإن فيه حذف الجملة برأسها، فإنّ (الإلقاءهم) مبتدأ و(بالمودة) متعلق به، والخبر أيضاً محذوف، وهذا إجحاف»⁽³¹⁹⁾.

ومن المواضع التي عدّ فيها الحذف مخلّاً حذف كلمة الإغراء لأنها عوض من فعل، فلو حذفها حذفت العوض والمعوّض عنه، وهذا إجحاف بالتركيب، ومن أمثلته توجيهه قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: 30]، ففي قوله: (فطرة الله) وجهان: أحدهما: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة كقوله: ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ^ص﴾ [البقرة: 138]، وقوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: 88]. والثاني: أنه منصوب بإضمار فعل، وقوله: ﴿وَأَتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا... وَلَا تَكُونُوا﴾ معطوف على هذا المضمّر، «ثم قال: (أو عليكم فطرة الله)، ورد أبو حيّان بأن كلمة الإغراء لا تضمّر، إذ هي عوض عن الفعل، فلو حذفها لزم حذف العوض والمعوّض عنه وهو إجحاف»⁽³²⁰⁾.

لقد كان الحذف المخلّ بالمعنى ضابطاً للعلماء في الاختيارات الأنسب عند تعدد احتمالات التأويل، ولعلّ الحال السادة مسد الخبر في قولهم: ضربي

زيدًا قائمًا، تعدّ نموذجًا لتعدد التقدير، واختيار ما هو أنسب للمعنى وإصلاح التركيب، ففي هذا النمط ستة أوجه من التقدير للعامل، وهي:

1 - أن يكون التقدير: ضربِي زيدًا إذا كان قائمًا، وهذا رأي البصريين.

2 - أن يكون التقدير: ضربِي زيدًا ضربه قائمًا، وهذا مذهب الأخفش.

3 - أن يكون فاعل المصدر مغنيًا عن الخبر.

4 - أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف.

5 - أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر للاستطالة.

6 - أن يكون (ضربي) فاعلاً بـ(ثبت) مضمراً.

وعلق ابن مالك على هذه التقديرات بقوله: «وأجود هذه الأقوال الأول والثاني، إلا أن الثاني أقلّ حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى، وإنما قلت: إن الثاني أقلّ حذفًا؛ لأنّه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد، والأول حُذف فيه خبرٌ، ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل، لأنّ الأصل فيه عند من يراه: ضربِي زيدًا مستقر إذا كان قائمًا، وأيضًا فإنّ الثاني حُذف فيه خبر عامل بقي معموله، ودلالة المعمول على عامله قوية، والوجه الأول بقي فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعد الأصل، وكثرة الوسائط»⁽³²¹⁾.

إنّ الذي يعيننا من أوجه التقدير حضور المعنى الأنسب للتقدير، فالتأويلات التي يسمح بها النظام النحويّ كثيرة ومتعددة، ولكنّ الذي يحكم هذا التقدير هو ضابط المعنى، والاقتصاد في المحذوفات لئلا يقع الإخلال في التركيب، فقد ذهب الأخفش إلى أنّ الخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: ضربِي زيدًا ضربه قائمًا، واختاره ابن مالك لقلّة الحذف وتحقيق المعنى⁽³²²⁾، ونُسب إلى الكوفيين

القول بحذف الخبر، وتقديره بعد الحال المنصوبة بالمصدر، والتقدير: ضربي زيدا قائماً ثابتاً⁽³²³⁾، وقيل: إنَّ مذهب الكسائي، والفرّاء، وهشام الضرير، وابن كيسان أنَّ الحال هي الخبر، واختلفوا في التفاصيل⁽³²⁴⁾، وذكر أبو حيان أنَّ هذا مذهب الجرمي (ت225هـ)⁽³²⁵⁾، وهو اختيار الشنتمري⁽³²⁶⁾، ومذهب بعض النحاة إلى أنَّه لا خبر في هذا التركيب؛ لأنَّ المصدر قام مقام الفعل، وأغنى الفاعل عن المبتدأ، والتقدير: أضرب زيدا قائماً، ونُسب هذا إلى الأخفش الصغير (ت315هـ) وإلى ابن درستويه (ت437هـ)، وقيل هو مذهب ابن بابشاذ (ت469هـ)⁽³²⁷⁾، ومذهب بعض النحاة إلى أنَّ المصدر فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ثبت ضربي زيدا قائماً⁽³²⁸⁾.

إنَّ ثمة مواطن في التراكيب النحوية يكون فيها الحذف ممنوعاً لأسباب تتصل ببنية التركيب وضرورة عدم الإخلال بها؛ فنائب الفاعل لا يصح حذفه فيه تقوم الجملة، والمفعول به في التعجب من أركان أسلوب التعجب لا يصح حذفه، فلو حذف لاستحالت الجملة إلى النفي، وإذا حذف العامل وحذف المفعول به توالى على الجملة حذفان وهو إخلال بها، وحذف المفعول به في أسلوب الحصر يذهب معنى الحصر، وثمة مواضع أخرى كان الحذف فيها محذوراً؛ لأنَّه يؤدي إلى الإجحاف ببنية التركيب⁽³²⁹⁾، وقد جمع العلماء بين شرطين لصحة الحذف، أن يوجد دليل يدل على المحذوف، ومكانه، وألا يرتب على حذفه إساءة للمعنى، أو إفساد في الصياغة اللفظية⁽³³⁰⁾.

(ب) الإخلال بالمعنى في الرتبة النحوية:

ثمة رتب محفوظة في التراكيب النحوية، وهذه الرتب الأصل فيها التزام القياس ما لم يكن هناك مقتضى للعدول عن الأصل؛ كتحديد الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليها، والفعل على الفاعل، وأسماء النواسخ على أخبارها، ولكن ثمة أسباب تقتضي العدول عن الرتب المحفوظة

إلى التقديم والتأخير، ولعلّ أظهر ضوابط هذا التقديم هو أن يكون في التأخير إخلال بالمعنى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ: (مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ) فَلَا يُفْهَمُ أَنَّهُ مِنْهُمْ⁽³³¹⁾.

إنّ واحداً من أهمّ ضوابط التقديم والتأخير والعدول عن الأصول في الرتبة هو ألاّ يؤدي مخالفة الأصل إلى إخلال بالتراكيب ومعناها، ولهذا نجد المعنى حاضراً في الحكم على العدول عن الأصل في توجيهات النحاة والبلاغيين، ولعلّ ظهور حقّ الصدارة للألفاظ التي يتوقف عليها وعلى رتبته فهم المعنى من أكثر المواطن التي لم يسمح النظام النحويّ بالإخلال بها، نحو أدوات الاستفهام، والشرط، والنفي، والنواسخ، وحروف القسم وغيرها. فمن غير المقبول أن نقول: زيد ذهب أين؟ ولا: ذهب زيد أين؟ ولا يصحّ أن نقول: درهماً عشرون، ولا: زيد مسافراً كان، على أنّ (زيد) اسم كان. ولا يصحّ تقديم المجرور على عامله، ولا التابع على المتبوع، ولا فعل التعجب على أدواته. وثمة سلسلة طويلة من المحذورات في الرتب؛ لأنّ مخالفتها خروج للكلام عن أصوله، وقد حصرها ابن السراج في ثلاثة عشر نوعاً فصلّ القول فيها⁽³³²⁾.

لقد عدّ العلماء الإخلال بالرتبة من نقض الغرض الذي يخالف الفصاحة والبيان، فالنعت له رتبة مع المنعوت، وكذلك بقية التوابع، وحروف العطف لا تتأخر عن معمولاتها. وثمة رتب محفوظة في العوامل وفي الشرط والقسم ومختلف الأساليب، ومخالفة الرتب نقض للغرض، وهذا النقض إخلال بالتراكيب يؤدي إلى فساد المعنى⁽³³³⁾. وهذا الأمر ينسحب على ما له حقّ الصدارة من حيث لزومه رتبته في التقديم⁽³³⁴⁾.

لقد كان للعلماء صولات وجولات مع الرتبة وبيان فساد التراكيب إذا وقع الإخلال بها، وإن كان النظام النحويّ يسمح بالتقديم والتأخير في هذه

الاستعمالات، وفي النص الآتي مثال يسير على فساد المعاني بالإخلال بالرتبة، يقول ابن السراج: «قال المازني: فإن أخبرت عن أخيك من قولك: مررت برجل أخيك قلت: المار أنا برجل به أخوك، قال: وهذا قبيح؛ لأنك جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام إلا به، فجعلته بعدما قدرت كلامك تقديرًا فاسدًا، قال: ومن أجاز هذا أجاز: زيد ضربت أخاك أباه، قال: وهو جائز على قبحه. قال أبو بكر، ومعنى قول المازني: قدرت كلامك تقديرًا فاسدًا؛ يعني: أن حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل؛ لأنَّ حق البدل أن يكون بمنزلة ما ليس في الكلام، وأن يكون متى أسقط استغنى الكلام، فلو قلت: المار أنا برجل أخوك لم يجز؛ لأنه لم يرجع إلى الألف واللام شيء، فكان الكلام فاسدًا، وكذلك لو قلت: «زيد ضربت أخاك لم يجز؛ لأنه لم يرجع إلى زيد شيء»⁽³³⁵⁾.

نحن في هذه الدراسة لن نسعى إلى الحديث عن التقديم والتأخير على ما فيه من السعة وطول البحث، ولا عن التراكيب التي حكم عليها العلماء بالقبح لإخلالها بنظام الجملة، فهذه ميدانها الدراسات التي تحدثت عن الرتبة والتقديم والتأخير في النحو⁽³³⁶⁾، ولكن الذي يعيننا من هذا الجانب هو بيان كيف أبرز العلماء مسألة الإخلال بالمعنى في التراكيب من خلال حديثهم عن الرتبة النحويّة، ففي حديثهم عن كان الزائدة اشترط العلماء توسطها في الجملة، ولا يجوز أن تقع متقدمة؛ لأنَّ تقدمها يخلّ بمعنى التركيب، فهي تأتي لإفادة التوكيد في معناها العام، ولا يصحّ أن تتقدم فتلتبس بـ(كان) الناسخة، «إنما لم تقع الزائدة في أول الكلام؛ لأنَّ الزائدة فرع ومؤكّد وتقدّمه يخلّ بهذا المعنى»⁽³³⁷⁾. فالإخلال المحذور هنا يرتبط بالوظيفة والمعنى لا ببنية التركيب، فـ(كان) فعل في أصلها والنظام النحويّ يجيز تقدّم الأفعال، ما لم يفرض هذا التقديم إلى إخلال بوظيفته في التركيب ومعناه كما في كان الزائدة.

ولنا في النظم القرآني شواهد كثيرة على الرتب المرتبطة بالمعنى لا بالقواعد، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 4] «الظرف هنا (شبه الجملة له) وإن لم يكن خبراً، فإن سقوطه يخلّ بمعنى الكلام الأول، ألا تراك لو قلت: ولم يكن كفوًا أحد، لم يصحّ الكلام إذ كان معطوفاً على الخبر الذي هو (لم يلد)؟ والخبر إذا كان جملة، افتقر إلى عائد، فلما لزم الإتيان به، ولم يجز سقوطه؛ صار كالخبر الذي يتوقف المعنى عليه، فقدّم لذلك»⁽³³⁸⁾.

لقد أجاز العلماء التّقديم والتّأخير في بعض التراكيب إجازة مشروطة بمسألتين: أولاهما: العامل وما يتعلّق به من ضوابط الرتبة والتلازم، والثانية: المعنى وما يتّصل به من ضرورة عدم اللبس، فعلى سبيل المثال عندما تحدّث العلماء عن التمييز في صيغة التفضيل نحو قولهم: هو أفضل منك أباً، أجازوا نمطاً ثانياً وهو: هو أفضل أباً منك، وقد اقترن النمطان بضابطي الرتبة والمعنى، يقول السّيرافي: «إذا قدمت (منك) أو أخرته فهي فاصلة داخلية بمعنى التّفضيل وقد عمل (أفضل) فيه وفي التفسير جميعاً، فلك أن تقدم أيهما شئت، وإن كان أصل التّقديم للفصل، كما أنّك إذا قلت: ضرب زيداً عمرو، جاز وإن كان الأصل فيه تقديم عمرو، وجاز تأخيره لأنّه لا يحول المعنى عما كان عليه مقدماً»⁽³³⁹⁾.

ومن المسائل التي كان فيها الحرص على عدم الإخلال في التّركيب حاضراً في تعليقات النحاة منع تقديم التمييز على عامله، ولو كان فعلاً متصرفاً، وهذا رأي جمهور النحاة: لأنّ الغالب في التمييز المنسوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة؛ فلا يغيّر عما كان يستحقّه من وجوب التّأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل، وقيل: لأنّ التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدّم على عامله، فكذلك ما أشبهه، قاله الفارسي، واستحسنه ابن خروف، أمّا غير المتصرّف فأجمع العلماء على وجوب تقديم عامله⁽³⁴⁰⁾.

ويبرز الإخلال بالمعنى في التراكيب في باب النصب على المعية، فإذا امتنع العطف في بعض الأنماط اللغوية؛ أي: امتنعت مشاركة الثاني للأول بسبب الإخلال بالمعنى مثل: غادرت المدينة وشروق الشمس، لم يجز في التركيب إلا النصب على المعية؛ لأنَّ العطف إخلال بالتركيب، ومثله العطف على الضمير دون إعادة الجار كما في قولهم: ما بك وزيد الذي عدَّ من اللحن⁽³⁴¹⁾. ولكن إذا كان النصب على المعية فيه إخلال بالمعنى فلا يؤخذ به، ففي قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَأْتِبِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَايَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: 4] قيل: إنَّ الواو في (والشمس والقمر) واو المعية، وردَّ السمين هذا القول بما نصَّه: «والوجه الثاني: أن تكون الواو بمعنى مع، إلا أنه مرجوح، لأنه متى أمكن العطف من غير ضعف ولا إخلال معنى رُجِّح على المعية»⁽³⁴²⁾.

ومثل هذا في منع العطف ووجوب النصب ما ذكره العكبري في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم: (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ) فلا يجوز فيه إلا النصب، والواو فيه بمعنى مع، ولو رفع لفسد المعنى؛ لأنه يكون تقديره: بُعِثْتُ أَنَا، وَبُعِثْتُ السَّاعَةُ، وهذا فاسد⁽³⁴³⁾.

كان المعنى وعدم الإخلال به مستنداً للعلماء في توجيه قول الشاعر:

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي غَرِيمٌ لَوَيْتُهُ أَيَشْتَدُّ إِنْ قَاضَاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ

روي برفع غريم، وإن كان نصبه أجود، وليس كونه مستفهماً عنه في المعنى علة موجبة للتعليل، إذ لو كانت موجبة لما كان المختار النصب فيه - وقد نصَّ السِّيرافي على أنَّ التعليل في هذا أضعف الوجهين، والنصب هو الجائز باتفاق، والرفع باختلاف، وزعم أبو الحسن بن عصفور أنَّ الأولى التعليل؛ لأنَّ الاعتناء بالمعاني أولى وأكد عندهم، وقد أبرز أبو حيان ثنائية اللفظ والمعنى في هذا

الشاهد بقوة في قوله: «وهذا التعليل الذي ذكره غير محصل أن الأولى التعليق؛ لأن معنى قولهم: إن الاعتناء بجهة المعنى أكد، أنه إذا كانت رعاية اللفظ تُخل بالمعنى، وكانت رعاية المعنى تُخل بجهة اللفظ - غلب رعي المعنى، أما إذا كان رعي اللفظ لا يخل بشيء من جهة المعنى أصلاً كمسألتنا، وكان رعي المعنى يُخل بجهة اللفظ - فلا ينبغي أن يُراعى المعنى أصلاً ويترك اللفظ، بل في مسألتنا رعاية للفظ والمعنى، فلا شيء يترك اللفظ، وليس في رعيه إخلال بجهة المعنى بوجهه؟»⁽³⁴⁴⁾.

لقد تبدى الإخلال بالمعنى في الرتبة في مسألة تقدير الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة، لتحصل الفائدة بالإخبار عن النكرة، «لأن امتناع (رجل في الدار) إنما هو لعروض اللبس الحاصل بتأخر (في الدار) أهو صفة أم خبر، وأنه ينبغي حمله على الصفة لاحتياج النكرة إليها لشدة إبهامها، وذلك بخلافه إذا تقدم»⁽³⁴⁵⁾، وقد ذكر ابن الحاجب طائفة من المسوغات الموجبة للتقديم والتأخير التي ترتبط بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، ونختار منها ما فيه دلالة على أصر المعنى في التقعيد، فمنه قولهم: «على التمرة مثلها زبداً؛ لأنه لو آخر فقليل: مثلها على التمرة، لأدى إلى عود الضمير على غير مذكور، وهو فاسد فوجب تقديمه لذلك، كما امتنع: صاحبها في الدار، وضرب غلامه زبداً، على ما تقرر. قوله: أو كان خبراً عن (أن) مثل قولهم: عندي أنك قائم، وإنما وجب تقديم الخبر عن (أن) وما في حيزها إذا وقعت مبتدأة؛ لأنها لو وقعت صدر الكلام لكانت مهيأة لدخول عوامل الجمل الابتدائية عليها، ومن جملتها (إن) المكسورة، فيؤدي إلى اجتماع: إن وأن، وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد، فكرهوا ما يؤدي إليه، كما كرهوا ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن؛ لأنهم كرهوا الابتداء بالساكن»⁽³⁴⁶⁾.

لقد تجلّى الإصلاح اللفظي وإجلاء المعنى في تبرير وجوب التقديم للخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة عند ابن جنّي في نحو قولهم: عندي مالٌ، وعليك دينٌ، «ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدّمة فقلت: رجل عندك، كنت قد أخبرت عن منكور لا يعرف، وإنّما ينبغي أن تقدّم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور، نحو: زيد عندك، ومحمد منطلق، وهذا واضح، فإن قلت: فلمَ وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب، قيل: لما قبّح ابتدائها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابّه أن يكون نكرة فكان ذلك إصلاحاً للفظ، كما أخروا اللام لام الابتداء مع (إنّ) في قولهم: إنّ زيدا لقائم لإصلاح اللفظ»⁽³⁴⁷⁾.

إنّ الربط بين إصلاح اللفظ والرتبة برز في كثير من المسائل النحويّة، ففي تبرير النصب للفظ (الله) قبل الفاء في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: 66] قيل: «الفاء جواب لأما مقدرة عند بعضهم وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي وفيه بُعدٌ، وعاطفة عند غيره، والأصل: تنبّه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدراً»⁽³⁴⁸⁾.

إنّ العناية بالمعنى وإصلاح التركيب برز في تبرير تأخير اللام المزلحقة عن (إنّ)، «وكان القياس أن تقدّم اللام، فتقول: لأنّ زيدا قائم، في: إنّ زيدا لقائم، وإنّما كرهوا الجمع بينهما؛ لأنّهما بمعنى واحد، وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، وذلك أنّ هذه الحروف إنّما أتت بها نائبة عن الأفعال اختصاراً، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض»⁽³⁴⁹⁾.

إنّ التقديم والتأخير برز مرتبطاً بإصلاح اللفظ وتحقيق المعنى في مسألة الوصف بـ(ذو)، وهذه مسألة برزت جلية عند السيوطي وهو يربط بين إصلاح

اللفظ وتحقيق المعنى في قضية الرتبة، يقول: «اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، كما وضع (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، فأرادوا أن يقولوا: زيد المال، فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقاً؛ لأن الصفة حقاً أن تكون مشتقة، وأما قبحه من حيث المعنى، فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً، لأن الأجناس هي القويّة، فلمّا جعلوها صفة صارت ضعيفة؛ لأنّها مقدّمة في الرتبة لجنسيتها، فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة، فلمّا اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤوا باسم معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ»⁽³⁵⁰⁾.

(ج) الإخلال بالمعنى في الإعراب:

الأصل في الإعراب الإبانة عن المعاني، زيادة على ما أشار إليه العلماء من مسألة وصل الكلام، وهذه المعاني التي يحققها الإعراب قد تتضافر عليها قرائن متعدّدة لتحقيقها، غير أنّ تلك القرائن لا تستغني عن قرينة الإعراب في أكثر الأبواب النحويّة، وقد قيل: الإعراب فرع المعنى، ونحن هنا لسنا بصدّد حصر دلالات الإعراب ومعانيه فتلك مسألة بعيدة عن مرامي البحث وأهدافه، ولكنّا معنيون بالإشارة إلى أنّ تقديرات الإعراب ترتبط بالمعنى والدلالة، وأنّ ثمة مواضع كان ضابط الإخلال بالمعنى هو الفيصل في توجيه إعرابها، وهذا الباب غني بمسائله التي تمتدّ على أبواب النحو، وسيكون منهجنا من هذا المعترك اختياراً دالاً غير ممل ولا مخلّ.

اقترن الإعراب بجانب شكليّ في بنية الألفاظ، إذ يطرأ على اللفظ تغييرات يقتضيها الإعراب ويتطلبها تحسين اللفظ، ففي تعليل إسكان الفعل الماضي عند اتصال ضمير الرفع به، فسّر ذلك بإصلاح اللفظ؛ أي: منع الإخلال بالبنية، يقول ابن جني: «ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع،

نحو: ضربتُ وضربنَ وضربْنَا، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مَجْرَى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا اللام، إصلاحًا للفظ، فقالوا: ضربتُ ودخلنا وخرجتم، نعم وقد كان يجتمع فيه أيضًا خمس متحركات نحو: خَرَجْتُما فالإسكان إذا أشدَّ وجوبًا، وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع فتفطن له»⁽³⁵¹⁾.

إنَّ التغيير الفونولوجي والمقطعيّ في الذي ذكره ابن جنّي ونصّ عليه غيره من العلماء في العلل النحويّة⁽³⁵²⁾ يحمل في طياته إصلاحًا للفظ، ودرءًا لخلل شكليّ في البنية يمنعه النظام الصوتي للعربية، وهو على صلة بالجانب النحويّ بسبب اتصال الضمير بالأفعال، وهذه المسألة الإصلاحية التي تتشكّل في التّركيب تلافياً للخلل نجدها في الجملة الواقعة صفة للمعرفة، «ومن ذلك أنّهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة، كما وصفوا بها النكرة، ولم يجرأ أن يجروها عليها لكونها نكرة، أصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه»⁽³⁵³⁾.

لقد ارتبط الإعراب في مسائل كثيرة من النحو بعدم الاختلال، ففي تعليل عدم جزم الأسماء كانت علّة عدم الإخلال حاضرة في التّفسير، فلو جُزمت الأسماء لسقطت منها الحركة والتنوين، فكانت تختلّ، فلو أردت جزم (جعفر) لزمك إسكان الراء وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين، لأنّه ساكن وقبلة الراء ساكنة، فسيختلّ الاسم لذلك⁽³⁵⁴⁾. فالربط بين البنية والإعراب والحرص على عدم الإخلال والإجحاف باللفظ مسألة لم تغب عن فكر اللغويين في تعليل الظاهرة النحويّة.

إنَّ الإعراب دليل الفاعلية والمفعوليّة والإضافة وغير ذلك من المعاني النحويّة، فالنظام النحوي ينتظم نوعين من المعاني: طائفة من المعاني النحويّة العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب، ومجموعة من المعاني النحويّة

الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة⁽³⁵⁵⁾، وهذه المعاني تتحقق بالقرائن ومنها قرينة الإعراب، وهي مسألة عبّر عنها ابن جنّي بقوله: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»⁽³⁵⁶⁾.

بين العلماء فضل الإعراب وصلته المتينة بالمعنى، فقد ذكر مكي ابن أبي طالب رحمه الله هذا الفضل بقوله: «ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه، يكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على أحكام اللفظ به، مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد»⁽³⁵⁷⁾.

إن الإخلال بالإعراب يفضي إلى إخلال بالمعاني في الغالب الأعم، ما لم تسعف القرائن في تحديد الدلالة، وهذه الدلائل أشار إليها ابن جنّي في الخصائص⁽³⁵⁸⁾، وطاف معها تمام حسان في قرائن التعليق، وثمة مواضع لا بدّ فيها من الاحتكام إلى الإعراب الصحيح غير الملبس لتتحقق الدلالة التي هي مقاصد النص والكلام، فقد يتوقف المعنى على الإعراب مع توافر القرائن الأخرى، فالإعراب في الفعل يفرق بين المعاني، ففي قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إذا جزمت الثاني كان له معنى، فإذا نصبت أو رفعت كان له معنى آخر، وكذلك: أريد أن أزورك فيمنعني البواب، فالرفع في (يمنعني) يدل على خلاف ما يدل عليه النصب، وكذلك: لا يسعني شيء ويعجز عنك، وكذلك: لتضرب زيداً، إن جزمت كان أمراً وإن نصبت كان علّة، والجواب: إن اختلاف

المعنى فيما ذكروا حاصل بالإعراب لا بعدم الإعراب، فإنك لو سكنت في هذه المواضع كلها لعرفت المعنى بدليل آخر، فالواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن للعطف، فيحتمل أن يعطف على لفظ الفعل الأول؛ فيكون نهياً عنهما جميعاً مجتمعين ومنفردين، فعند ذلك يجزم على تقدير ولا تشرب اللبن، ويحتمل أن تريد به العطف على الموضع ومعنى الجمع، ولا يصح ذلك إلا بإرادة (أن) ليصير المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولو ظهرت (أن) لفهم المعنى بدون الإعراب، وكذلك لو ظهرت (لا) فاللبس جاء من حذف العامل، فأقمت الحركات مقام ظهوره، لا أن معنى الفعل تغيّر بالعامل كما تغيّر الاسم بالفعل، فيكون تارة فاعلاً وتارة مفعولاً»⁽³⁵⁹⁾.

إن هذا النصّ يحمل في طياته أهمية الإعراب في تحديد الدلالة، وأثره في عدم الإخلال بالمعاني، ويكشف أن فتح باب التقدير على مصراعيه للنصّ أو الجملة قد يقود إلى معانٍ بعيدة أو فاسدة، فلا بدّ إذن من تقييد للاحتتمالات الدلالية بقيود إعرابية، لا سيّما أن النظام النحويّ في العربيّة يسمح بتعدد الاحتمالات الإعرابية التي قد تقود إلى تباين الدلالة.

إنّ المعنى المنشود من المتكلم والمراد من المخاطب فهمه لا بدّ فيه من تناسق في التقدير والإعراب؛ لأنّ فتح باب التأويل يبعد الدلالة، «ومن هنا كان الرفع في قولك: فيمنعني البواب هو الوجه؛ لأنك لو نصبت عطفته على أزورك وذلك مراد، والمنع ليس بمراد؛ فيفسد المعنى بسبب العطف الموجب للتشريك، ولذلك لو سكنت لم يفسد المعنى، فقد رأيت الإعراب بالنصب كيف أفسد المعنى، ولو نصبت العربُ الفاعلَ، ورفعت المفعولَ؛ لحصل الفرق، ولو نصبت هنا لفسد المعنى لما ذكرنا، والرفع فيه لم يتعيّن ليصحح المعنى، بل النصب هو المتعيّن لفساد المعنى، وكذلك: لا يسعني شيء ويعجز عنك، الرفع يفسد المعنى؛ لأنّه يصير لا يسعني شيء ولا يعجز عنك، فبوجود الرفع يفسد المعنى، وفي الأسماء

بعدم الإعراب يفسد المعنى، وأمّا قولك: ليضرب زيدٌ، فلا يلتبس إذا كان هذا الكلام وحده، بل يكون أمرًا لا محالة، فإذا انضم إليه كلام آخر يصلح أن يكون علةً له فهم المعنى وإن سكنته»⁽³⁶⁰⁾.

لقد تنبّه العلماء إلى مواطن لا حصر لها من فساد المعاني لفساد الإعراب والتقدير، ومن الأمثلة الدالة على ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، ما قاله العلماء في الاختيار بين العطف والانقطاع، «والموضع الذي لا يصلح فيه الإشراك بالواو هو الموضع الذي يقتضي فساد ذلك في اللفظ أو المعنى، كعطف الأمر بالمضارع على الأمر بالمبني كقولك: ائتني وأحدثك، فهذا لا يجوز فيه العطف، والذي يفسد من جهة المعنى كقولك: لا يسعني شيء ويعجز عنك، بالرفع، والموضع الذي تكون الواو فيه منقطعة عن الأول هو عطف جملة على جملة، والموضع الذي تكون به في جملة واحدة عطف مفرد على مفرد»⁽³⁶¹⁾.

إنّ المعنى هو الضابط في القبول أو الرفض للعامل في باب التنازع، ففي قول امرئ القيس المشهور:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفّاني، ولم أطلب، قليلٌ من المالِ

اختلف العلماء: فذهب جمهور البصريين إلى أنّه ليس من الأعمال؛ لأنّ شرطه أن يتنازع المعمول العاملان، قالوا: ولم يتنازعا لاختلاف المقتضى، وإنّما لم يتنازعا؛ لأنّك لو حذف الجواب الأول، وأقررت مكانه (لم أطلب) لفسد المعنى؛ إذ كان يكون التقدير: لو سعت لأدنى معيشة لم أطلب قليلًا من المال، وليس كذلك، بل من سعى لأدنى معيشة طلب قليلًا من المال، وكفاه القليل، فلمّا كان جعله جوابًا يفسد المعنى لم يصحّ أن يكون من باب الأعمال⁽³⁶²⁾.

إنّ الإخلال بالإعراب وصِفَ بالغلط وإن كان صادرًا عن عرب يحتجّ بلغتهم، فقد وصف سيبويه أنماطًا من الاستعمال بالغلط للمخالفة الإعرابية:

فقد قال: «واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان؛ وذلك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنَّه قال: هم»⁽³⁶³⁾. فسبويه يغلط العرب في هذا الاستعمال لأنَّهم أكدوا المنصوب بالمرفوع وهذا إخلال، فالتمس لهم التأويل، وقال: إنَّهم توهّموا الفصل بـ(هم) ثمَّ العطف عليه. وعلل أبو حيّان وصف سبويه للعرب بالغلط في قوله السابق الذي اعترض عليه ابن مالك، بأنَّ سبويه لم يرد هذا المفهوم الذي فهم من الغلط، وإنَّما يريد أنَّه لم يشرك في الناصب، وكأنَّه لم يتقدّم ناصب، بل ابتداءً بالاسم مرفوعًا، فأتبعه مرفوعًا، فصار كأنَّه لم يذكر الناصب، وسَمَّى هذا غلطًا مجازًا لا على جهة الحقيقة⁽³⁶⁴⁾.

إنَّ وصف الإخلال بالإعراب بالغلط لم يسلم منه كبار الشعراء الذين احتج النحويون بشعرهم ففي قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مَثَلَهُمْ بَشَرٌ

فقد قيل: إنَّ إعمال (ما) مع تقدّم خبرها شاذٌّ عند سبويه، وقيل: غلطٌ، وإنَّ الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين⁽³⁶⁵⁾، وهو الوصف نفسه الذي وصف به ابن هشام قول المتنبي بالغلط، لمخالفة شروط عمل (لا) عمل ليس في قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

إنَّ هذا الذي ذكره ابن هشام من تغليب الشعراء نجد له نظائر كثيرة من التغليب لمخالفة الإعراب عند نحاة سابقين مثل المبرّد، والزمجاني، وأبي علي الفارسي⁽³⁶⁶⁾.

لقد ذكرتُ أنَّ اختيار الإعراب الأفضل ينطلق من المعنى الأدقَّ إذا جاز في النص إعرابان، فيكون أحدهما راجحًا والثاني مرجوحًا، ومن أمثلة ذلك إعراب

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: 4]، فالقمر تحتل العطف وهذا الراجح، وتحتل المعية وهذا رأي مرجوح، وقال السمين في ذلك: «والوجه الثاني: أن تكون الواو بمعنى مع، إلا أنه مرجوح، لأنه متى أمكن العطف من غير ضعف ولا إخلال معنى رجع على المعية، وعلى هذا فيكون كالوجه الذي قبله بمعنى أنه رأى الشمس والقمر زيادة على الأحد عشر كوكباً»⁽³⁶⁷⁾.

لقد عبّر العلماء عن الإخلال باللبس، فقد نصّ سيبويه على علة أمن اللبس في عشرات المواضع من كتابه، وقسم منها يتصل بالإعراب، ومنها على سبيل المثال قوله: «ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس»⁽³⁶⁸⁾.

لقد ارتبط تفسير الحركة الإعرابية بالمعاني، وفُسّرت الحركات بتحقيق أمن اللبس، وهذه مسألة تجاوزت الإعراب إلى الحركات البنائية، ومنها ما ذكره سيبويه في قوله: «اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم؛ لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة، والحركة فتحة، ولم يكسروا؛ فيلتبس المذكر بالموث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: اعلمن ذلك وأكرمن زيدا، وإما تكرمته أكرمته، وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً؛ لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلن ذاك، وهل تخرجن يا زيد»⁽³⁶⁹⁾.

لقد كان المعنى منطلقاً لقبول الإعراب في تفسير القرآن الكريم، ولعلّ تتبع المواضع التي كان فيها المعنى معياراً لقبول الإعراب في كتاب الله في هذا البحث ضرباً من الترف، فهذه مسألة بالغة الظهور والرسوخ في الدرس القرآني، ونضرب هنا مثلاً واحداً للتوضيح على سبيل الاستشهاد، ففي قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29] قرأ الجمهور (تجارة) بالرفع، وقرأ الكوفيون بالنصب، «قال أبو جعفر: النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب، فأما المعنى فإنّ هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكون النصب، وأما الإعراب فيوجب الرفع لأنّ (أن) هاهنا في موضع نصب؛ لأنّها استثناء ليس من الأول (وتكون) صلتها، والعرب تستعملها هاهنا بمعنى وقع فيقولون: جاءني القوم إلا أن يكون زيد ولا يكاد النصب يعرف»⁽³⁷⁰⁾.

إنّ الإخلال بالإعراب وصلته بالمعنى يتجلّى بوضوح في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1] قراءة الجماعة بنصب (الأرحام)، وقرأ إبراهيم وقتادة وحمزة والأرحام بالخفض، وللعلماء حديث طويل في هذه المسألة، «فأما البصريون فقال رؤسائهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزدوا على هذا، ولم يذكروا علّة قبحه فيما علمته، وقال سيبويه: لم يعطف على المضمّر المخفوض؛ لأنّه بمنزلة التنوين، وقال أبو عثمان المازني: المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز: مررت بزيد وبك، وكذا لا يجوز: مررت بك وزيد ... وقال بعضهم والأرحام قسم، وهذا خطأ من المعنى والإعراب»⁽³⁷¹⁾.

إنّ هذه المواطن تكشف كيف يكون الإعراب مفضياً إلى الإخلال بالمعنى، إذا كان الإعراب بعيداً عن القياس النحويّ، فإذا كان النظام النحويّ يسمح

باحتمالاته الرياضية وجهاً من أوجه الإعراب، فإنَّ المعنى هو الضابط الذي يقيّد اتساع دائرة الاحتمالات، ويحدّد الوجه الأمثل والمقبول في دلالته، ولعلَّ المعنى من أبرز الضوابط التي يركز إليها العلماء في الاختيار في تلك المسائل الكثيرة التي تعدّدت فيها أوجه الإعراب، وهو الضابط نفسه الذي يتكئون عليه في تضعيف أحد الأوجه أو تخطئته أو تلحينه وتقبيحه.

إنَّ التلازم بين الإعراب والمعنى مسألة بيّنة في العربيّة، «فإذا تجاذب الإعراب والمعنى شيئاً واحداً بأن دعا إليه المعنى، وأباه الإعراب، فالمعول عليه هو المعنى، ويؤول الإعراب لصحته، واستقامته، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ» [الطارق: 8-9]؛ حيث إنَّ المعنى يقتضي أن يتعلق الظرف (يوم) بالمصدر وهو (رجع) على أن يكون المعنى: إنَّه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، ولكن الإعراب يمنعه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو (لقادر)؛ لذلك أوّل الإعراب مراعاة للمعنى، فجعل العامل في الظرف فعلاً مقدراً دلّ عليه المصدر، وتقديره: يرجعه يوم تبلى السرائر» (372).

إنَّ هذه المسائل اليسيرة من باب الإعراب وأهمية عدم الإخلال به لئلاّ يختلَّ المعنى تبرز التلاحم بين المعنى والإعراب، وتكشف عن علّة الإخلال في توجيه الإعراب واختيار الوجه المناسب له، ولا أحد يطالع كتب القرآن وتوجيه القراءات إلّا وهو يصادف مسائل يصعب حصرها من أثر المعنى في توجيه الإعراب، واختيار أحد الوجوه التي يجيزها النظام النحويّ بناء على المعنى المناسب، أو رفض وجه إعرابيّ لأنَّ المعنى لا يستسيغه، فالإعراب واحد من أهم ضوابط الفهم والإبانة عن المعاني.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى تعريف مصطلح الإخلال وأنه يعني الإفساد في البنية الصرفية أو التركيبية أو في المعنى، وأن له مصطلحات وتعبيرات وألفاظاً تؤدي معناه، كالإجحاف أو الفساد، ونقض الغرض، والغموض والإيهام، أو التعبير عنه بصيغ فعلية نحو: يخلّ، وأخلّ، ويخلون، ويجحف، ويفسد، وغير ذلك من أنماط الاستعمال التي تؤدي معناه. وتبين لي أن استعمالهم لمصطلح الإجحاف أكثر ما يكون للتعبير عن إخلال في المباني الصرفية، أما الإخلال فأكثر ما يستعمل في التراكيب والمعاني، وقد يعبرون به عن الإجحاف بالبنية الصرفية.

إن الإخلال برز في علم البلاغة؛ لأنّ عدم الإخلال شرط للإيجاز وبلاغة القول، ولهذا نجد للمصطلح حضوراً قوياً عند البلاغيين، ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا: إنّ جهود البلاغيين في الإخلال كانت محصورة بمظاهر من الحذف التركيبي في شواهد وأمثلة من الشعر والأدب، غير أن السكّاء توسّع في إبراز الإخلال واستعمله في قضايا لغوية تتجاوز ما تكرر عند البلاغيين إلى مسائل تتعلق ببنية الألفاظ.

لقد بدا واضحاً من جهود العلماء في دراسة هذا المصطلح ومسائله أنّه تطوّر في الفكر النحويّ، فبدأ بسيطاً محدوداً في شيعه مع نشأة الدرس النحويّ عن العرب، ثمّ تدرّج في الاتساع مع تقدّم الدرس اللغويّ عند العرب، وشاع استعمال المصطلح في المصنّفات اللغويّة والنحويّة، وما إن وصلنا القرن الرابع الهجريّ حتى أصبح الإخلال وما يدور في فلكه من مصطلحات، وما يستعملون له من تعبيرات، يشيع في الفكر النحويّ عند العرب، ويعدّ ظاهرة بارزة في تحليلهم للاستعمالات اللغويّة وتوجيهها، ونستطيع القول: إنّ الإجحاف والإخلال من

العلل النحويّة التي غابت عن مصنفي كتب العلل، ولكنّها حضرت بقوة في توجيه الاستعمالات في المصادر اللغويّة ومصنفات علماء العربيّة.

إنّ الإخلال والإجفاف تعاقبا في الاستعمال عند العلماء في توجيه الإخلال في بنية الألفاظ، وبرزت مظاهر الإخلال في الحذف وفي الإبدال والإعلال والإدغام؛ أي: في التغيرات الفونولوجية الطارئة على بنية اللفظ، وبرزت أيضاً في الإخلال ببنية اللفظ في حالة الترخيم، وقد برزت وسائل في العربيّة لإصلاح اللفظ لمنع الإخلال به نحو الزيادة في اللفظ، أو الإبدال أو فكّ التضعيف، أو منع الترخيم، وقد اقترن الإخلال باللبس في العربيّة؛ لأنّ الإخلال يفضي إلى اللبس المحذور، فتحامت منه العربيّة بوسائل تمنع اللبس ما أمكن.

وفي الجانب التركيبيّ بدا الإخلال بارزاً في تعليل كثير من المسائل اللغويّة في الحذف، وفي الإعراب، وفي الرتبة النحويّة، وقد اقترن الإخلال باللفظ مع الإخلال بالتراكيب؛ لأنّ الإخلال بمكونات الجملة؛ أي: الألفاظ، سيؤدّي إلى خلل في المعنى الذي هو مناط التركيب ومقصده، وقد بدت وسائل متنوعة تمنع الإخلال بالتراكيب، فبرزت المحذورات اللغويّة ووسائل لمنع الإخلال واللبس والغموض.

إنّ الإخلال بالمعنى أو الإجفاف باللفظ كانا من العناصر التي اعتمد عليها العلماء في توجيه الاستعمالات اللغويّة، وكانا متكافئين للعلماء في توجيه الاستعمالات في القرآن الكريم وقراءاته وتفسيره، واستندوا إليهما في كثير من الاختيارات للوجوه المتعددة من التأويلات والتقديرات، كما أنّ الإخلال قضية تتعاور فيها معطيات النحو مع البلاغة في سبيل أداء المعاني بليغة خالية من الغموض والاضطراب.

لقد تجاوز الإخلال في استعماله من النحاة واللغويين حدود الحذف المجحف باللفظ أو المخل بالمعنى، إلى مسائل تتصل بالرتبة النحويّة، أو الإعراب، أو مخالفة القواعد القياسيّة، إنّه غدا من العلل التي تكاد تجدها حكمًا على كثير من الاستعمالات التي خالفت القياس والقواعد، أو الاستعمالات التي يجيزها النظام اللغويّ ولكن لا تسمح بها مقتضيات الدلالة والمعنى.

أجمع العلماء على أنّ الإخلال باللفظ أو المعنى مسألة محذورة وممنوعة في العربيّة، ولكنّ العلماء تفاوتوا في ضوابط هذا الإخلال في بعض المسائل، على النحو الذي طالعنا في إجازة الكوفيين لحذف الزوائد كلّها في الترخيم، وهو ما عارضه بعض النحاة، وكذلك ما أجازّه الكُوفيّون من العُطف على الضمير المتّصل المرفوع من غير تأكيد بالضمير المنفصل المرفوع، على خلاف البصريين واشترطهم تأكيد الضمير للعطف عليه.

لقد اعتمد النحاة على الإجحاف والإخلال في ردّ الآراء النحويّة؛ أي: إنّ هذه المسألة كانت أداة للنحاة واللغويين في قضايا الخلاف النحويّ، فكان العلماء يردون آراء بعضهم بأنّ ذلك فيه إجحاف باللفظ، أو إخلال في المعنى.

لقد كان عدم الإخلال من أظهر الضوابط التي اعتمد عليها العلماء في ظاهرة الحذف في العربيّة، سواء في الحذف الصرفيّ أو الحذف التركيبيّ في الجملة، وكان عدم الإخلال من الضوابط الأساسيّة في ظاهرة التّخفيف، وهي مسألة نالت قدرًا من الاهتمام في دراسة أحمد عفيفي القيّمه في (ظاهرة التّخفيف في العربيّة)، فإذا تعارض التّخفيف مع الإخلال، كان حرصهم على عدم الإخلال أولى من سعيهم إلى التّخفيف.

إنّ الذي نطمئن إليه أنّ الإخلال والإجحاف من العلل اللغويّة التي تمتدّ على مسائل واسعة من اللغة، وأنّهما برزا في توجيه الاستعمالات بروزًا يرتقي إلى

حدّ الظاهرة اللغويّة، وتمثّل هذه الظاهرة ميداناً رحباً لتعانق الشكل والمعنى في تكوين الدّالة الصّحيحة، وحسبنا من هذه الدراسة ما نهضت به من سعي لكشف أبعاد هذه القضية في الصّرف والنحو.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّه الصادق الأمين، والله وليّ التوفيق والرشاد.

الهوامش

- (1) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت: 337هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399 هـ = 1979م، ص 95-97، 102، 107.
- (2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ): الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ = 1987م، ص 39، 74، 142، 580، 617، 673-682.
- (3) محمد ذي النون يونس، أحمد صالح يونس: «ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي»، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، العدد الثالث، 1436هـ = 2015م، ص 58-88.
- (4) عجيل، صالح كاظم: «الفرار اللغوي في كتاب سيبويه: دراسة في استقرائه واصطلاحه وعمله»، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 16، لسنة 2014م، ص 368-389.
- (5) نعجة، سهى، الملح، حسن خميس: «المحظورات الصرفية في اللغة العربية»، مجلة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (40)، العدد 2، 2013، ص 476-490.
- (6) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ج4، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين - بيروت، 1407 هـ = 1987 م، ص 687 (خلل).
- (7) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ج4، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ = 2000م، ص 509-510 (خلل). وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ): لسان العرب، ج11، الطبعة الثالثة، دار صادر - بيروت، 1414 هـ، ص 215 (خلل).

- (8) ابن منظور: لسان العرب، ج9، ص 22 (جحف). والزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (المتوفى: 1205هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ج23، دار الهداية، ص 69 (جحف).
- (9) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج4، ص 334 (جحف).
- (10) سيبويه، عثمان بن قنبر، (ت180هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة دار الجيل، بيروت، ص 261.
- (11) الكتاب، ج4، ص 219.
- (12) الكتاب، ج4، ص 448.
- (13) الأشموني، أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد (ت900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419هـ = 1998م، ص 52.
- (14) الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (296 - 384 هـ): شرح كتاب سيبويه، جزء من الكتاب (من باب النذبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، 1418هـ = 1998م، ص 246.
- (15) شرح كتاب سيبويه، ص 246.
- (16) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج2، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص 77.
- (17) ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي، ص 56 - 90.
- (18) صاحب حمأة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت732هـ): الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق رياض بن حسن الخوام، ج1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000م، ص 218.

- (19) قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج (ت 337هـ): نقد الشعر، الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب - قسطنطينية، 1302هـ، ص 85.
- (20) المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران (ت 384هـ): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ = 1995م، ص 271.
- (21) المرزباني: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ص 271.
- (22) الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد (ت 466هـ): سر الفصاحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ = 1982م، ص 215.
- (23) القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر (ت 739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ج 3، الطبعة الثالثة، دار الجيل - بيروت، ص 174.
- (24) الرّماني، علي بن عيسى بن علي (ت 384هـ): النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب (16)] تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، 1976م، ص 78.
- (25) النكت في إعجاز القرآن، ص 76.
- (26) السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ج 1، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1407هـ = 1987م، ص 18.
- (27) مفتاح العلوم، ج 1، ص 24.
- (28) مفتاح العلوم، ج 1، ص 39.

- (29) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ج2، ط2، دار نهضة مصر، القاهرة، ص 219.
- (30) بلحبيب، رشيد: «نواقض الفصاحة الإخلال بالمراتب نموذجاً»، مجلة جذور، النادي الأدبي في جدة، ج15، مجلد 8، 1424هـ = 2003م، ص 279 - 292.
- (31) انظر: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت771هـ): رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، تحقيق محمد عبد الرحمن مخيمر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 19 - 24.
- (32) التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد (ت بعد 1158هـ): موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، ج1، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، 1996م، ص 123.
- (33) مطلوب، أحمد (ت 2018م): معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج1، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1403هـ = 1983م، ص 82.
- (34) طبانة، أحمد (ت 2000م): معجم البلاغة العربيّة، ط3، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، 1408هـ = 1988، ص 208 - 209.
- (35) تاج العروس، ج27، ص 378 - 379.
- (36) العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ): التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ = 1986م، ص 459.
- (37) الخصائص، ج2، ص 281.

(38) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): سرّ صناعة الإعراب، ج2، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1421هـ = 2000م، ص 272، 280.

(39) الشّاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ): المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق مجموعة وهم: الجزء الأول عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث عياد بن عيد الثببتي، الجزء الرابع محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، الجزء الخامس عبد المجيد قطامش، الجزء السادس د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع محمد إبراهيم البنا و سليمان بن إبراهيم العايد و السيد تقي، الجزء الثامن محمد إبراهيم البنا، الجزء التاسع، محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ج4، الطبعة الأولى، 1428 هـ = 2007 م، ص 469.

(40) المقاصد الشافعية، ج9، ص 287.

(41) القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ق 6هـ): إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، ج1، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408 هـ = 1987م، ص 259.

(42) النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت 338هـ): عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ج1، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، 1425 هـ = 2004 م، ص 251.

(43) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ج2، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2008م، ص 458.

(44) شرح كتاب سيبويه، ص 892.

(45) الخصائص، ج1، ص 102، 150، ج3، ص 356.

- (46) المقاصد الشافية، ج4، ص 194.
- (47) المقاصد الشافية، ج4، ص 469.
- (48) المقاصد الشافية، ج9، ص 287.
- (49) الأندلسي، أبو حيّان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ج8، ط1، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ص 119.
- (50) عبد الفضيل، رباب إبراهيم: «توجيه الإعراب وأثره في فساد المعنى: الحروف نموذجاً»، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة المنصورة، مجلد38، عدد2، لسنة 2019، ص 501 - 616.
- (51) لطفي عمر علي: «أنماط الوقف القبيح وأثره على فساد المعنى في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية»، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، الجزائر، مجلد8، عدد1، ص 442 - 481.
- (52) الهذلي، مريم بنت عابد: أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2010م.
- (53) الكتاب، ج4، ص 218 - 219.
- (54) الكتاب، ج1، ص 293، ج4، ص 218، 448، 468.
- (55) شرح كتاب سيبويه، ص 305، 276.
- (56) الخصائص، ج2، ص 275.
- (57) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ج1، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1416هـ = 1995م، ص 68، 346، 347، ج2، ص 147.
- (58) ظاهرة الإجحاف في الدرس النحوي والصرفي، ص 56 - 88.

- (59) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (المتوفى: 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ج 8، دار ومكتبة الهلال، ص 297 (أمر).
- (60) كتاب العين، ج 2، ص 259 (عفو).
- (61) يوجد حديث مفصل عن علة الكراهية في النحو العربي في كتاب: سيف الدين الفقراء: رؤى غائبة في اللغة العربية، ط 1، دار جرير، عمان، 2019م، ص 217 - 270.
- (62) الشنقيطي، عبد الرحمن محمود: «نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي»، سلسلة دراسات عربية وأجنبية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة، مجلد 37، لسنة 2012م، ص 79.
- (63) الخصائص، ج 3، ص 235.
- (64) الخصائص، ج 3، ص 235 - 243.
- (65) نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي، ص 79 - 109.
- (66) الخصائص، ج 2، ص 112. المنصف، ص 141.
- (67) ابن إياز، حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله (المتوفى 681هـ): شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1422 هـ = 2002 م، ص 189.
- (68) التذييل والتكميل، ج 1، ص 48، 70، ج 2، ص 98.
- (69) الكتاب، ج 2، ص 261، ج 3، ص 262، ج 4، ص 159، 164، 219.
- (70) الكتاب، ج 2، ص 261.
- (71) الكتاب، ج 2، ص 211، 242، 251، ج 3، ص 288، 440، ج 4، ص 184، 164، 434، 480.

- (72) الكتاب، ج4، ص 184.
- (73) الكتاب، ج2، ص 211، 242، 251، ج3، ص 262، 440، ج4، ص 218، 346، 478، 469، 423.
- (74) الكتاب، ج1، ص 293، ج4، ص 448، 468.
- (75) الكتاب، ج1، ص 293.
- (76) الكتاب، ج3، ص 42.
- (77) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ج1، ط1، عالم الكتب، بيروت، ص 48.
- (78) المقتضب، ج2، ص 177، ج4، ص 105، 311.
- (79) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ): الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417 هـ = 1997 م، ص 225.
- (80) ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت 316هـ): الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ص 375.
- (81) الأصول في النّحو، ج1، ص 400.
- (82) الأصول في النّحو، ج2، ص 294.
- (83) الأصول في النّحو، ج2، ص 294.
- (84) الأصول في النّحو، ج3، ص 401.
- (85) الأصول في النّحو، ج2، ص 351.
- (86) الإيضاح في علل النّحو، ص 76، 102، 104.
- (87) شرح كتاب سيبويه، ص 246، 276، 301، 305، 324.

- (88) انظر: شرح كتاب سيبويه، 216، 278، 284، 285، 578، 585، 641، 970.
- (89) شرح كتاب سيبويه، ص 246.
- (90) شرح كتاب سيبويه، ص 640.
- (91) شرح كتاب سيبويه، ص 254، 256، 523.
- (92) الرّمانيّ، علي بن عيسى بن علي (ت 384هـ): رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، دار الفكر - عمان، ص 77.
- (93) شرح كتاب سيبويه، ص 892.
- (94) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ): الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاتي، راجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، ج 5، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، 1413هـ = 1993م، ص 96.
- (95) الحجة للقراء السبعة، ج 2، ص 464، 246، ج 6، ص 276.
- (96) الحجة للقراء السبعة، ج 6، ص 32.
- (97) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ): التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ج 3، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، 1410هـ = 1990م، ص 134.
- (98) شرح كتاب سيبويه، ج 4، ص 388، ص 31، 95.
- (99) شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 364، ج 2، ص 38، 52، 69، 460، ج 5، ص 475.
- (100) شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 98، 278، ج 3، ص 112، 340، ج 4، ص 94، ج 5، ص 29، 94.

- (101) ابن الورّاق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن (ت: 381هـ): **علل النّحو**، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد - الرياض، 1420هـ = 1999م، ص 145، 158، 204، 351، 546، 422.
- (102) **علل النّحو**، ص 351.
- (103) **علل النّحو**، ص 179.
- (104) الخصائص، ج 2، ص 275، والأشباه والنظائر، ج 1، ص 47.
- (105) الخصائص، ج 2، ص 276.
- (106) الخصائص، ج 1، ص 81، 237، ج 2، ص 451، وسرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 272، 280، وابن جنّي: **المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ج 2، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ = 1999م، ص 176.
- (107) أحمد عبد الفتاح: «إصلاح اللفظ في العربيّة: مفهومه ووسائله»، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد 34، 1437هـ = 2016م، ص 4 - 132. والربيعي، سعدون أحمد، والعبودي، مازن حسن: «إصلاح اللفظ في العربيّة»، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 37، لسنة 2018، ص 857 - 869.
- (108) الخصائص، ج 1، ص 237.
- (109) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت 749هـ): **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1413 هـ = 1992، ص 523، وانظر ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج 5، ص 125.
- (110) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (ت 827 هـ): **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ج 2، الطبعة الأولى، 1403 هـ = 1983م، ص 209.

- (111) الخصائص، ج1، ص218.
- (112) المقاصد الشافية، ج7، ص 248 – 249.
- (113) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ) الاقتراح في أصول النحو، ط3، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقَدَّم له علاء الدين عطية، 1427هـ = 2006م، ص 33.
- (114) المقاصد الشافية، ج4، ص 689.
- (115) عفيفي، أحمد: ظاهرة التخفيف في النُّحو العربيّ، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1417هـ = 1969م، ص 217 – 221.
- (116) الكتاب، ج4، ص 219.
- (117) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت794هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1376هـ = 1957م، ص 392.
- (118) المارغني التونسي، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد (ت1349هـ): دليل الحيران على مورد الظلمآن في فني الرسم والضبط، ط1، دار الحديث، القاهرة، ص 83.
- (119) الكتاب، ج4، ص 161.
- (120) شرح كتاب سيبويه، ج5، ص 31.
- (121) الكتاب، ج2، ص 242.
- (122) الكتاب، ج2، ص 260 – 261.
- (123) نقض الغرض وأثره في الحكم النحويّ، ص 97.
- (124) المقاصد الشافية، ج7، ص 249.
- (125) المقاصد الشافية، ج7، ص 391.

- (126) ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت 672هـ): شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 4، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ص 876.
- (127) المقاصد الشافية، ج 7، ص 247.
- (128) ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت 778هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ج 1، الطبعة الأولى، 1428هـ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ص 360. وانظر: الأندلسي، أبو حيّان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداي، ج 1، ط 1، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ص 313.
- (129) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، ج 1، ط 1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص 166.
- (130) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ج 4، ص 388.
- (131) التذييل والتكميل، ج 1، ص 312. وانظر: نقض المعنى وأثره في الحكم النحوي، ص 96.
- (132) المقاصد الشافية، ج 7، ص 392.
- (133) المقاصد الشافية، ج 9، ص 327.
- (134) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ): مثل المقرب، تحقيق صلاح سعد المليطي، ط 6، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2006م، ص 263.
- (135) شرح الشافية، ج 1، ص 245.

- (136) الكتاب، ج3، ص 440.
- (137) الأسترباذي: شرح الشافعية، ج1، ص 354. وانظر: الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج2، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1421هـ = 2000م، ص 563، والمقاصد الشافعية، ج7، ص 285.
- (138) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ): المقرّب ومعه مثل المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 479.
- (139) المقرّب ومعه مثل المقرّب، ص 480.
- (140) المقاصد الشافعية، ج7، ص 286.
- (141) علل النحو، ص 179.
- (142) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج10، ص 292.
- (143) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج10، ص 292.
- (144) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج2، ص 319.
- (145) الصّبّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: 1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1417هـ = 1997م، ص 52.
- (146) المقتضب، ج1، ص 143.
- (147) الهرري، الشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي (ت: 1429هـ): تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، ج1، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، 1421هـ = 2001م، ص 281.

- (148) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج10، ص 270.
- (149) المقاصد الشافية، ج9، ص 439.
- (150) المقاصد الشافية، ج9، ص 461.
- (151) المقاصد الشافية، ج9، ص 468.
- (152) الخصائص، ج3، ص 235 - 236.
- (153) شرح المفصل، ج5، ص 515.
- (154) نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي، ص 83.
- (155) المقاصد الشافية، ج8، ص 93.
- (156) المقاصد الشافية، ج8، ص 91.
- (157) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ): شرح المفصل للزمخشري،
قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ج5، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان، 1422 هـ = 2001م، ص 424.
- (158) الكتاب، ج2، ص 211.
- (159) المقاصد الشافية، ج5، ص 345.
- (160) شرح المفصل، ج5، ص 424.
- (161) الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ): الإنصاف
في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، الطبعة الأولى،
المكتبة العصرية، 1424 هـ - 2003م، ص 648.
- (162) ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ): إيجاز التعريف
في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الطبعة الأولى،
عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1422 هـ = 2002م،
ص 170.

- (163) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 750.
- (164) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 977.
- (165) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج10، ص 224.
- (166) الخصائص، ج2، ص 490.
- (167) شرح كتاب سيبويه، ج5، ص 285.
- (168) إيجاز التعريف في علم التصريف، ص 188.
- (169) الكناش في فني النّحو والصرف، ج2، ص 301.
- (170) إيجاز التعريف في علم التصريف، ص 123، والكناش في فني النّحو والصرف، ج2، ص 278.
- (171) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 734.
- (172) حاشية الصّبّان، ج1، ص 379. وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص 271.
- (173) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 696.
- (174) السخاوي، علم الدين علي بن محمد (ت 643 هـ): سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، ج1، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، 1415 هـ = 1995 م، ص 110.
- (175) نقض الغرض وأثره في الحكم النحويّ، ص 95.
- (176) الكناش في فني النّحو والصرف، ج2، ص 296.
- (177) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان، ج3، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1416 هـ = 1995 م، ص 312.

- (178) سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 254.
- (179) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 287.
- (180) الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت 442هـ): شرح التصريف، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، 1419هـ = 1999م، ص 321 - 322.
- (181) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 185.
- (182) القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ق 6هـ): إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، ج1، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408 هـ = 1987م، ص 178.
- (183) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 307.
- (184) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ): التمهيد في علم التجويد، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، 1405 هـ - 1985م، ص 142.
- (185) المالقي، عبد الواحد بن محمد (ت: 705 هـ): الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحلّ مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: 444 هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، ج2، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1411 هـ = 1990م، ص 106.
- (186) الباقولي، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين (ت: نحو 543هـ): إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، ج1، الطبعة الرابعة، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة، 1420هـ، ص 227.
- (187) الكتاب، ج2، ص 185.

- (188) العين، ج8، ص 341. وانظر: ج8، ص101.
- (189) شرح التصريف، ص 504.
- (190) ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت: 767 هـ): إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ج2، الطبعة الأولى، دار أضواء السلف - الرياض، 1373 هـ = 1954 م، ص 1043.
- (191) ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت: 567 هـ): المرتجل (في شرح الجمل)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة الأولى، دمشق، 1392 هـ = 1972 م، ص 60.
- (192) السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت: 756 هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، ج4، دار القلم، دمشق، ص 118.
- (193) الأصبهاني، إسماعيل بن محمد الملقب بقوام السنة (ت: 535 هـ): إعراب القرآن، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتور فائزة بنت عمر المؤيد، ج1، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، 1415 هـ = 1995 م، ص 19.
- (194) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت: 538 هـ): الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي - بيروت، 1407 هـ، ص 188.
- (195) عضيمة، محمد عبد الخالق (ت 1404 هـ): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، ج5، ط1، دار الحديث، القاهرة، ص 332.
- (196) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911 هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ج2، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص 74.
- (197) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص 392.

- (198) الكتاب، ج4، ص 482.
- (199) شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 251.
- (200) شرح كتاب سيبويه، ص 281.
- (201) شرح كتاب سيبويه، ص 248.
- (202) الأصول في النّحو، ج1، ص 359.
- (203) الأصول في النّحو، ج1، ص 359.
- (204) الكتاب، ج2، ص 269.
- (205) نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي، ص 86.
- (206) التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص 135، نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي، ص 88.
- (207) الأصول في النّحو، ج1، ص 375.
- (208) شرح كتاب سيبويه، ص 287.
- (209) الكتاب، ج2، ص 261.
- (210) المقاصد الشافية، ج5، ص 410.
- (211) انظر: شرح كتاب سيبويه، ص 258 – 261.
- (212) شرح كتاب سيبويه، ص 284.
- (213) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 7، ص 654.
- (214) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 7، ص 654.
- (215) اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 346.

- (216) اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 349.
- (217) شرح كتاب سيبويه، ص 276.
- (218) انظر هذه المسألة في: الحموز، عبد الفتاح أحمد: باب التصغير في مِظَان النَّحْوِ واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 3، العدد 2، 1988، ص 147 – 190.
- (219) المقاصد الشافية، ج 7، ص 391.
- (220) المقاصد الشافية، ج 7، ص 392.
- (221) انظر: رياض يونس خلف: ظاهرة اللبس في الصرف العربي: تطبيق على عدد من المسائل الصرفية، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، مجلد 20، العدد 1، لسنة 2013م، ص 212 – 223. وكميل، محمد خالد: شواذ النسب في العربية، رسالة ماجستير في جامعة النجاح، نابلس، إشراف: حمدي الجبالي، 2012م، ص 98 – 210.
- (222) الكتاب، ج 3، ص 372.
- (223) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ): المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال – بيروت، 1993م، ص 260.
- (224) شرح الشافية، ج 2، ص 34.
- (225) شرح الشافية، ج 2، ص 6.
- (226) شرح الشافية، ج 2، ص 18.
- (227) شرح الشافية، ج 2، ص 23.
- (228) اللباب في شرح علل البناء والإعراب، ج 2، ص 147.

- (229) اللباب في شرح علل البناء والإعراب، ج2، ص 147.
- (230) الكتاب، ج3، ص 371.
- (231) توجيه اللمع، ص 538.
- (232) الخصائص، ج3، ص 21.
- (233) المنصف، ص204، 336، 342، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص 24، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص154، 155.
- (234) الخصائص، ج3، ص 21.
- (235) الكتاب، ج3، ص 371.
- (236) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 154.
- (237) الخصائص، ج 1، ص 216 – 217.
- (238) الأشباه والنظائر، ج 1، ص 39.
- (239) المنصف، ص 94.
- (240) الخصائص، ج 1، ص 216 – 265.
- (241) الخصائص، ج 1، ص 218.
- (242) الخصائص، ج 1، ص 225.
- (243) الخصائص، ج 1، ص 221.
- (244) شرح المفصل، ج 1، ص 152. وانظر: أمالي ابن الحاجب، ج2، ص822.
- (245) الإيضاح في علل النحو، ص 76.
- (246) الكتاب، ج 1، ص 26.

- (247) الخصائص، ج 1، ص 225.
- (248) 248 الخصائص، ج 1، ص 226.
- (249) التّذييل والتكميل، ج 1، ص 313.
- (250) المسائل البصريّات، ج 1، ص 336.
- (251) شرح المفصل، ج 5، ص 424.
- (252) اللّباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 360، وانظر أيضًا: ابن إِيّاز، الحسين بن بدر (ت: 681هـ): شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 1422 هـ = 2002 م، ص 225.
- (253) اللّباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 83.
- (254) شرح التصريف، ص 504.
- (255) اللّباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 412.
- (256) شرح المفصل، ج 5، ص 349.
- (257) شرح التصريف، ص 322.
- (258) علل النّحو، ص 329.
- (259) لسان العرب، ج 14، ص 253.
- (260) اللّباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 313.
- (261) الكتاب، ج 3، ص 526.
- (262) التّعليقة على كتاب سيبويه، ج 5، ص 122.
- (263) الكتاب، ج 3، ص 262.

- (264) الكتاب، ج4، ص 346.
- (265) علل النّحو، ص 204.
- (266) شرح كتاب سيبويه، ج5، ص 237.
- (267) الخصائص، ج2، ص 314.
- (268) سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 343.
- (269) شرح كتاب سيبويه، ص 641.
- (270) شرح كتاب سيبويه، ص 641.
- (271) الإيضاح في علل النحو، ص 69.
- (272) ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر (ت: 646هـ): أُمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، ج2، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، 1409 هـ = 1989 م، ص 822.
- (273) التّذيل والتّكميل، ج6، ص 94.
- (274) الموشّح، ص 296.
- (275) المقاصد الشافية، ج7، ص 391.
- (276) شرح المفصل، ج4، ص 227.
- (277) البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 113.
- (278) علل النّحو، ص 166.
- (279) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 32.
- (280) الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص 357.
- (281) شرح كتاب سيبويه، ص 216.

- (282) همع الهوامع، ج2، ص 44.
- (283) البحر المحيط في التفسير، ج4، ص 476.
- (284) شرح المفصل، ج1، ص 362. وانظر: المقاصد الشافية، ج5، ص 252.
- (285) اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 340.
- (286) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ): أسرار العربية، الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420هـ = 1999م، ص 173.
- (287) التذييل والتكميل، ج4، ص 46.
- (288) الأصول في النحو، ج2، ص 294.
- (289) علل النحو، ص 422.
- (290) الكتاب، ج1، ص 67.
- (291) الأصول في النحو، ج2، ص 63.
- (292) شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 219.
- (293) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت: 855 هـ): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، ج2، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1431 هـ = 2010 م، ص 603.
- (294) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج6، ص 2900.
- (295) الخصائص، ج2، ص 275.
- (296) سر صناعة الإعراب، ج1، ص 280.

- (297) الخصائص، ج2، ص 276.
- (298) المقاصد الشافية، ج5، ص 110.
- (299) شرح المفصل، ج1، ص 362.
- (300) المقاصد الشافية، ج5، ص 109.
- (301) الخصائص، ج2، ص 280.
- (302) ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ج5، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، 1985 م، ص 221.
- (303) شرح المفصل، ج5، ص 46.
- (304) شرح المفصل، ج4، ص 354.
- (305) المقاصد الشافية، ج5، ص 415.
- (306) شرح الكافية الشافية، ج3، ص 647. وانظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 506.
- (307) الكشف، ج4، ص 800.
- (308) الخفاجي، أحمد بن محمد (ت: 1069هـ): شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي وعلي قرني، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت - لبنان، 1417 هـ = 1996 م، ص 612.
- (309) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج3، ص 261.
- (310) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص 706.
- (311) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 1017.
- (312) اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 69.

- (313) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج8، ص 197.
- (314) الكشف، ج3، ص 122.
- (315) البحر المحيط في التفسير، ج7، ص 443.
- (316) المقاصد الشافية، ج4، ص 46.
- (317) شرح كتاب سيبويه، ج4، ص 54.
- (318) همع الهوامع، ج2، ص 11 - 12.
- (319) الدر المصون، ج10، ص 298. وانظر: الباب في علوم الكتاب، ج19، ص6.
- (320) الباب في علوم الكتاب، ج15، ص 409.
- (321) شرح التسهيل، ج1، ص 280.
- (322) أوضح المسالك، ج1، ص160، وشرح التصريح على التوضيح، ج1، ص181، وهمع الهوامع، ج2، ص46 - 47.
- (323) أوضح المسالك، ج1، ص205، همع الهوامع، ج2، ص46.
- (324) أبو حيان، محمد بن يوسف (ت745هـ): تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986، ص 643، وهمع الهوامع، ج2، ص45.
- (325) أبو حيان، تذكرة النحاة: 643، وهمع الهوامع، ج2، ص45-46.
- (326) الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت745هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، ج2، ط1، 1404هـ = 1984م، ص34.
- (327) الارتشاف: 2، ص33. وشرح الرضي على الكافية، ج1، ص277.
- (328) شرح التسهيل، ج1، ص270، وتذكرة النحاة، ص 642، وهمع الهوامع، ج2، ص44. وانظر: الضمور، فاتن حامد: الساد مسدّ غيره في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، إشراف د. سيف الدين الفقراء، 2007م، ص132-134.

- (329) ظاهرة الإجحاف في الدرس النحوي والصرفي، ص 75 – 85.
- (330) عباس حسن (المتوفى: 1398هـ): النحو الوافي: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة.
- (331) البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 233.
- (332) الأصول في النحو، ج2، ص 222–246.
- (333) نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي، ص 97 – 98.
- (334) نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي، ص 100.
- (335) الأصول في النحو، ج2، ص 304 – 305.
- (336) منها: إشريدة، عزام محمد: دور الرتبة في الظاهرة النحوية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، 2003، الأردن، إشراف حسن الشاعر.
- (337) اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 173.
- (338) شرح المفصل، ج4، ص 343.
- (339) شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 69.
- (340) المقاصد الشافية، ج2، ص 52. وشرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 628، وحاشية الصبان، ج2، ص 299.
- (341) اللمع، ص 97.
- (342) الدر المصون، ج6، ص 436.
- (343) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ): إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة الطبعة الأولى، 1420هـ = 1999م، ص 37.

- (344) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص 94.
- (345) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص 334.
- (346) أمالي ابن الحاجب، ج2، ص 571.
- (347) الخصائص، ج1، ص 300.
- (348) مغني اللبيب، ج1، ص 221.
- (349) شرح المفصل، ج4، ص 533.
- (350) السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ): الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص 390.
- (351) الخصائص، ج1، ص 321 - 322.
- (352) الإيضاح في علل النحو، ص 75.
- (353) الخصائص، ج1، ص 322.
- (354) الإيضاح في علل النحو، ص 102، 104.
- (355) تمام حسن: اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، بيروت، 1427هـ = 2006م، ص 178.
- (356) الخصائص، ج1، ص 36.
- (357) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ): مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ج1، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ، ص 63.
- (358) الخصائص، ج1، ص 36.
- (359) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 22.

- (360) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 22.
- (361) شرح كتاب سيبويه، ص 892.
- (362) شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 30. والتذييل والتكميل، ج7، ص121.
- (363) الكتاب، ج2، ص 155.
- (364) التذييل والتكميل، ج5، ص 195.
- (365) أوضح المسالك، ج1، ص 272.
- (366) اللامات، ج1، ص53. وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ج2، ص 89. وج1، ص259.
- (367) الدر المصون، ج6، ص 436.
- (368) الكتاب، ج1، ص 48.
- (369) الكتاب، ج3، ص 519.
- (370) النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـ): إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ج1، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ، ص 210. وانظر: أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج3، ص 611.
- (371) إعراب القرآن، ج1، ص 198-197.
- (372) محيسن، محمد سالم (ت: 1422هـ): القراءات وأثرها في علوم العربية، ج2، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، 1404هـ - 1984 م، ص194-193.

المراجع

- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت637هـ): *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ط2، دار نهضة مصر، القاهرة.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ): *معاني القرآن*، تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ - 1990 م.
- أحمد عيد عبد الفتاح: *إصلاح اللفظ في العربية (مفهومه ووسائله)*، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد34، 1437هـ - 2016م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ): *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*، ج2، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م.
- الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت686هـ): *شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد*، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب، المتوفى عام 1093هـ، حققها وضبط غريبهما وشرح ميهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395 هـ - 1975 م.
- إشريدة، عزام محمد: *دور الرتبة في الظاهرة النحوية*، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، 2003، الأردن، إشراف حسن الشاعر.
- الأشْمُونِي، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ): *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م.
- الأصيهاني، إسماعيل بن محمد الملقب بقوام السنة (ت535هـ): *إعراب القرآن*، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، ج1، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، 1415هـ - 1995م.
- الأفغاني، سعيد: *في أصول النحو*، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ - 1987م.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ): *أسرار العربية*، الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420هـ - 1999م.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ): *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*، ج2، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 1424 هـ - 2003م.
- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت745هـ): *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: مصطفى النماس، ج2، ط1، 1404هـ - 1984م.

- الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ): *التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق: حسن هنداي، الطبعة الأولى، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء، دار كنوز إشبيليا.
- ابن إياز، الحسين بن بدر (ت68هـ): *شرح التعريف بضروري التصريف*، تحقيق: هادي نهر، هلال ناجي المحامي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1422هـ - 2002م.
- الباقولي، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين (ت: نحو 543هـ): *إعراب القرآن المنسوب للزجاج*، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، ج1، الطبعة الرابعة، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة، 1420هـ.
- بشارت، أحمد سليمان: «قضية القوة والضعف وأثرها في التعليل النحوي»، *مجلة الثقافة والتنمية*، القاهرة العدد (48)، لسنة 2011م.
- بلحبيب، رشيد: «نواقض الفصاحة الإخلال بالمراتب نموذجاً»، *مجلة جنور*، النادي الأدبي في جدة، ج15، مجلد، 8، 1424هـ - 2003م.
- بني مصطفى، عبير: «صفات قوة الأصوات عند سيبويه»، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*، المجلد 22، العدد الأول، 2014م.
- تمام حسان: *اللغة العربية معناها ومبناها*، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، بيروت، 1427هـ - 2006م.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد (ت بعد 1158هـ): *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زبناتي، ج1، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، 1996م.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت442هـ): *شرح التصريف*، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، 1419هـ - 1999م.
- الجبوري، محمد يحيى: *مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية*، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 2006م.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ): *التمهيد في علم التجويد*، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، 1405هـ - 1985م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ): *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1986.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ): *سر صناعة الإعراب*، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ): المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ): المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم، 1373هـ - 1954م.
- الجَوْجَرِي، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت889هـ): شرح سنن الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1423هـ - 2004م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ج4، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين - بيروت، 1407 هـ - 1987م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر (ت: 646هـ): أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، ج2، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، 1409 هـ - 1989م.
- الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، شرح الدرّة البَيّنة، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتقريغها موقع الشيخ الحازمي <http://alhazme.net>.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت516هـ): ملحة الإعراب، الطبعة الأولى، دار السلام - القاهرة، 1426هـ - 2005م.
- الحملاوي، أحمد بن محمد (ت: 1351هـ): شذا العرف في فن الصّرف، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد: «باب التصغير في مظان النّحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس»، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد3، العدد2، 1988م.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، الطبعة الثانية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1428 هـ - 2007 م.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت: 567 هـ)، المرتجل (في شرح الجمل)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة الأولى، دمشق، 1392هـ - 1972م.
- الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد (ت: 466هـ): سر الفصاحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ - 1982م.
- الخفاجي، أحمد بن محمد (ت: 1069هـ): شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي وعلي قرني، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت - لبنان، 1417هـ - 1996م.

الداميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (ت 827 هـ): *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى، 1403 هـ - 1983 م.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: 502 هـ): *تفسير الراغب الأصفهاني*، جزء 1: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز يسوي، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م، جزء 2، 3: من أول سورة آل عمران - حتى الآية 113 من سورة النساء، تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشاذلي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى: 1424 هـ - 2003 م، جزء 4، 5: (من الآية 114 من سورة النساء - حتى آخر سورة المائدة)، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

الربيعي، سعدون أحمد، والعبودي، مازن حسن: «إصلاح اللفظ في العربية»، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 37، لسنة 2018.

الرماني، علي بن عيسى بن علي (ت 384 هـ): *رسالة الحدود*، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، دار الفكر - عمان.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 هـ): *شرح كتاب سيبويه* [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)] حقق كرسالة دكتوراه ل: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: 1418 هـ - 1998 م.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 هـ): *النكت في إعجاز القرآن*، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب (16)] تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، 1976 م.

رياض يونس خلف: «ظاهرة اللبس في الصرف العربي» تطبيق على عدد من المسائل الصرفية، مجلة التربية والعلوم، جامعة الموصل، مجلد 20، العدد 1، لسنة 2013 م.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت: 1205 هـ): *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت: 337 هـ): *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399 هـ - 1979 م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت: 794 هـ): *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1376 هـ - 1957 م.

المزخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت: 538 هـ): *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ج1، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي - بيروت، 1407 هـ.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ): *المفصل في صناعة الإعراب*، تحقيق: علي بو ملحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال - بيروت، 1993م.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت: 771هـ): *رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه*، تحقيق: محمد عبد الرحمن مخيمر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.

الساوي، أبو الحسن، علم الدين علي بن محمد (ت: 643 هـ): *سفر السعادة وسفير الإفادة*، تحقيق محمد أحمد الدالي، تقديم شاكراً الفحام (رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة الثانية، دار صادر، 1415هـ - 1995م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316هـ): *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

الساكي، يوسف بن أبي بكر (ت: 626هـ): *مفتاح العلوم*، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1407هـ - 1987م.

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

سيبويه، عثمان بن قنبر (ت: 180هـ): *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة دار الجبل، بيروت.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ): *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق: عبد الحميد هندواي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1421هـ - 2000م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368هـ): *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ): *الأشباه والنظائر في النحو*، ج1، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ - 1987م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ): *الاقتراح في أصول النحو*، ط3، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، 1427هـ - 2006م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ): *مع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية - القاهرة.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: 790 هـ): *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق مجموعة محققين وهم: الجزء الأول عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث عياد بن عيد الثبتي، الجزء الرابع محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش،

الجزء الخامس عبد المجيد قطامش، الجزء السادس د. عبد المجيد قطامش. الجزء السابع محمد إبراهيم البنا وسليمان بن إبراهيم العايد والسيد تقي، الجزء الثامن محمد إبراهيم البنا، الجزء التاسع محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.

ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع (ت 720هـ): *الملحة في شرح الملحّة*، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424هـ - 2004م.

صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (المتوفى: 732هـ): *الكناش في فني النحو والصرف*، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2000م. الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج: *تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم*، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1422هـ - 2002م.

صالح كاظم عجيل، «الفرار اللغوي في كتاب سيبويه: دراسة في استقرائه واصطلاحه وعمله»، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 16، 2014م.

الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي (المتوفى: 1206هـ): *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1417هـ - 1997م.

طبانة، أحمد (ت 2000م): *معجم البلاغة العربيّة*، ط3، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، 1408هـ - 1988.

عبّاس حسن (المتوفى: 1398هـ): *النحو الوافي*، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة.

عبد الفضيل، رباب إبراهيم: «توجيه الإعراب وأثره في فساد المعنى: الحروف نموذجاً»، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة المنصورة، مجلد 38، عدد 2، لسنة 2019.

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد (ت: 1421هـ): *شرح ألفية ابن مالك المؤلف*، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net>.

العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله (المتوفى: نحو 395هـ): *الفروق اللغوية*، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ): *مثل المقرب*، تحقيق صلاح سعد المليطي، ط 6، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2006م.

عضيمة، محمد عبد الخالق (ت 1404هـ): *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، تصدير: محمود محمد شاكر، ج 5، ط1، دار الحديث، القاهرة.

- عفيفي، أحمد: *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1417هـ - 1969م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ): *إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي*، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هندawi، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ): *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ - 1986م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ): *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: عبد الإله نيهان، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1416هـ - 1995م.
- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت: 855هـ): *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى*، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، ج2، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1431هـ - 2010م.
- غيداء كاظم عبد الله: «مفهوم القوة والضعف في اللغة العربية»، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد (20) العدد3، 2017م.
- الفراسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ): *التعليق على كتاب سيبويه*، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، 1410هـ - 1990م.
- الفراسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ): *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، 1413هـ - 1993م.
- الفراسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ): *المسائل البصرييات*، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، 1405هـ - 1985م.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ): *معاني القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 175هـ): *معجم العين*، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، 1405هـ.
- قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج (ت: 337هـ): *نقد الشعر*، الطبعة الأولى، مطبعة الجوانب - قسطنطينية، 1302هـ.

- القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر (ت 739هـ): *الإيضاح في علوم البلاغة*، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ج3، الطبعة الثالثة، دار الجبل - بيروت.
- ابن القطّاع الصقلي (ت 515 هـ)، *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1999م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ق 6هـ): *إيضاح شواهد الإيضاح*، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، ج1، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408 هـ - 1987م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (437هـ): *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*، تحقيق محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407 هـ - 1987م، ص 137 - 138.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (437هـ): *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة*، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط3، دار عمّار، عمّان، 1407 هـ - 1996م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، *مشكل إعراب القرآن*، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ج1، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405 هـ.
- ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت: 767 هـ): *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ج2، الطبعة الأولى، دار أضواء السلف - الرياض، 1373 هـ - 1954م.
- كميل، محمد خالد: *شواذ النسب في العربية*، رسالة ماجستير في جامعة النجاح، نابلس، إشراف: حمدي الجبالي، 2012م.
- لطفي عمر علي: «أنماط الوقف القبيح وأثره على فساد المعنى في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية»، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، الجزائر، مجلد8، عدد1.
- المارغني التونسي، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد (ت 1349هـ): *دليل الحيران على مورد الظمان في فني الرسم والضبط*، ط1، دار الحديث، القاهرة.
- المالقي، عبد الواحد بن محمد (ت: 705 هـ): *الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني* (ت: 444 هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، ج2، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1411 هـ - 1990م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672هـ): *شرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (1410 هـ - 1990م).
- ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت 672هـ): *إيجاز التعريف في علم التصريف*، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1422 هـ - 2002م.

ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672هـ): شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ): الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417هـ - 1997م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ): المختضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

محمد ذي النون يونس، أحمد صالح يونس: «ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي»، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، العدد الثالث، 1436هـ - 2015م.

محيسن، محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، ج2، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، 1404هـ - 1984م.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت: 749هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت: 749هـ): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1413هـ - 1992م.

المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران (ت 384هـ): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ - 1995م.

مطلوب، أحمد (ت 2018م): معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج1، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1403هـ - 1983م.

الملخ، حسن خميس، نعجة، سهى: المحظورات اللغوية منازل الرؤية ومسالك التطبيق، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2015م.

الملخ، حسن خميس: نظرية التعليق في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق، عمان، 2000م.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت: 711هـ): لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: 778هـ): شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1428هـ.

- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (المتوفى: 338هـ): *إعراب القرآن*، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت 338هـ): *عمدة الكتاب*، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ج 1، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، 1425هـ - 2004م.
- نحلة، محمود أحمد: *أصول النحو*، ط 1، دار العلوم العربية، بيروت، 1417هـ - 1987م.
- نعجة، سهى، الملح، حسن خميس، «المحظورات الصرفية في اللغة العربية»، مجلة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (40) العدد 2، 2013م.
- الهرري، الشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي (ت: 1429هـ): *تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن*، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، ج 1، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2001م.
- الهدلي، مريم بنت عابد: *أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب*، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 2010م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت 761هـ): *شرح قطر الندى وبل الصدى*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، 1383هـ.
- ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ): *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ج 5، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: 643هـ): *شرح المفصل*، قدم له إميل بدیع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2001م.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن (ت: 381هـ): *علل النحو*، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد - الرياض، 1420هـ - 1999م.



Abstract

This research studies the violation of the word and meaning in Arabic linguistic thought. The study focuses on two axes of this phenomenon, namely: violation the morphological structure, and violation grammatical structures, through linking violation of the issue of meaning. The research seeks to reveal the meaning of the violation, its synonyms and the indicative uses of it as a term, and a statement of how this term developed in grammatical thought. Then the research shows manifestations of violation of the word or syntax in the linguistic sources, in order to answer the study questions and their hypothesis; What is the meaning of the violation? What are its terms ? What are the stages of its development in grammar? And What are the issues taught in linguistics? The importance of research is to show the issues of this phenomenon in grammatical thought in a special study, and study it according to a descriptive and analytical method presents the issues of this term.

Keywords: Violation, Prejudice, Structures, Meaning.



The Author:

Prof. Saif Al-Dain Taha Alfugara

- PhD in Arabic Language and Literature, University of Jordan, 2003.
- Assistant President of Mu'tah University, 2010-2012.
- Head of the Arabic Language Department, Mu'tah University, 2012-2013.
- Professor in the Department of Arabic Language from January 27, 2014 until now.
- Professor at Al-Hussein Bin Talal University, 2014/2015.
- Professor at King Abdulaziz University, 2014/2015.
- Professor of Linguistic Studies at the University of Sharjah, currently since 29/8/2021 AD.

Publications:

A- Books:

- 1- Derivatives Indicating Effectiveness and Responsiveness," A Morphological-Semantic Study, The Modern World of Books, Irbid, 2005.
- 2- (Linguistic Pickups/ Research in Language, Lexicon, and Dialects), Knowledge Treasures House, Amman, 2017.
- 3- (Visions Absent in the Arabic language), Jarir Publishing House, Amman, Jordan, in 2019.
- 4- (Pragmatic Visions in Arabic Morphology), Dar Al-Yazuri, Amman, 2021.
- 5- (Bilaterally Accent and Lisp), Academic Publishing Council, Kuwait University, Monograph 534, Yearbook 40, for the year 2019.

B- Articles

- 1- (Weakness, Its Concept, and Its Impact on the Structure of the Arabic Word), Journal of the College of Arts, King Saud University, Issue 2, Vol. 34, 2021 AD.
- 2- "Compassion over Delusion between the Authenticity of the Rule and the Adaptation of the Witness", Al-Manara Magazine, on Al Al-Bayt University, Vol. 13, No. 1, 2007.
- 3- (The Term Aljabir in the Arabic Morphology, Its Concept, and Issues), Published in the Journal of Allisān Alarabi, Ribat, Issue 82, 2021.
- 4- "The Deadly Verb: A Study in the Jamhara Lexicon," Research Published in the Journal of Mu'tah for Research and Studies, Vol. 42, No. 4, 2009.
- 5- (One of the Phonetic Manifestations of the Yemeni Dialect in the Colloquial Dialect in Southern Jordan), King Faisal University Journal, Al-Ahsa, No. 15.
- 6- Criticisms of Ibn Faris in the Dictionary of Measures of Language on Ibn Durayd), Journal of the Jordanian Language Academy for the year, Issue 83, for the year 2012.
- 7- (Residues of the Remaining Yemeni Expressions in the Colloquial Jordanian Dialect), Studies Journal, University of Jordan, 2014, Volume 41, Number 2.
- 8- "Yaqum Maqam" in Arabic Grammar in Light of the Substitution Theory, Journal of Linguistic Studies, King Faisal Center, Volume 24, p. 4. 2022.
- 9- (The Syntactic Irregularity in the Chapter One Conjunction between Error and Interpretation), Journal of the Jordan Arabic Language Academy, for the year 2014. Volume 10, Number 2.
- 10- "Derivatives That Do Not Have Verbs in Arabic", A study in the Dictionary, (Al-Mahkim wa'l-Muhit al-A'zam.) Journal of the Jordanian Arabic Language Academy, No. 93. 2018.

Doi 10.34120/0757-043-951-004

Monograph (4)

Disruption of the Word and Meaning in Arabic

Prof. Saif Al-Dain Taha Alfuqara

Department of Arabic Language - Mutah University

Jordan

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
Editor - in - Chief
Department of Information Studies
Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
Bahrain University - Bahrain
Visiting Prof. Sociology and Social
Service Department - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
Irbid University - Jordan
Visiting Prof. History Department -
Kuwait University
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
Psychology Department - Yarmouk
University - Jordan
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
English Department and Literature
Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
Philosophy Department
Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
Department of Political Science
Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
Geography Department
Kuwait University
- **Dr. Asad H. AL-Saleh**
Arabic Department
Indiana University - USA
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
Editorial Manager

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
American University
Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
Faculty of Mass Communication
Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
President of the International Sociological
Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
Manchester University
United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
Department of Arabic Language and
Literature -Mohammed V University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
Geography Department
King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
Director of London Institute of
Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

**REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES
TOPICS IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES &
LITERATURE**

Special Issuance (Language 4)

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454

Tel: 24830256 - Fax: 24830256

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

[http:// apc. kuniv.edu.kw/AASS/](http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/)

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

www.mandumah.com: دار المنظومة

The Publications of The Academic publication council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

الإخلال باللفظ والمعنى في العربية Disruption of the Word and Meaning in Arabic

Prof. Saif Al-Dain Taha Alfuqara

Department of Arabic Language - Mutah University
Jordan



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Special Issuance - Arabic Language (4)

1445 A.H / 2023 A.D